جامعة 08 ماي 45 قالمة
قسم العلوم الاقتصادية
2
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 45 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

TI/380.237
2012/182

التجارة الخارجية في الدول النامية

-حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص :نقود و مؤسسات مالية

من إعداد الطالب :

- زروال خير الدين

تحت إشراف الأستاذ :

- صاولي مراد

السنـــــة الجامعية 2012/2011

الفهرس

المقدمة
أ.ب

الفصل الأول : نظريات التجارة الخارجية 2

تمهيد
2 المبحث الأول : النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية
3

المطلب الأول : التجاريون و نظرية التجارة الخارجية
3

المطلب الثاني : نظريات النفقات المطلقة لآدم سميت
5

المطلب الثالث : نظريات النفقات النسبية لدفيد ريكاردو
8

المطلب الرابع : نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل
12

المطلب الخامس : نقد و تقديم التحليل الكلاسيكي للنفقات المطلقة و النسبية
13

المبحث الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية
14

المطلب الأول : نظرية هكشر اولين 14

أولا : الافتراضات الخاصة بالنظرية
15

ثانيا : شرح و تحليل النظرية
16

ثالثا : تأثير قيام التجارة الخارجية على أسعار عناصر الإنتاج
18

المطلب الثاني : لغز ليونتيف
19
المبحث الثالث : الاتجاهات الحديثة لنظرية التجارة الخارجية
21
المطلب الأول : طبيعة الاتجاهات الحديثة في النظرية البحثة للتجارة الخارجية
22
المطلب الثاني : نظرية S.F.Linder في تشابه هيكل الدخل (الاتجاه الأول)
23
المطلب الثالث : نظرية وفرة عناصر الإنتاج الجديدة
25
المبحث الرابع : النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية
26
المطلب الأول :افتراضات النظرية
27
المطلب الثاني : تحليل النظرية التكنولوجية
28
أولا : نموذج اقتصاديات الحجم
28
ثانيا : نموذج الفجوة التكنولوجية
29
ثالثا : نموذج دورة حياة المنتوج
31
المطلب الثالث : تقييم النظرية التكنولوجية
36
خاتمة الفصل
37

الفصل الثاني : التنمية و النمو و علاقتها بالانفتاح التجاري
39

تمهيد
39

المبحث الأول : التنمية الاقتصادية
40

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية
40

المطلب الثاني : عقبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية
41

أولا : الانفجار السكاني
41

ثانيا التخصص المتطرف في منتوج أولي واحد او أكثر
43

ثالثا : أزمة الدين الخارجي في الدول النامية
45

رابعا : التبعية الاقتصادية
48

المطلب الثالث : استراتجيات التنمية
50

المبحث الثاني : النمو الاقتصادي
52

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي
52

المطلب الثاني : مصادر النمو
54

أولا : النظرية الكلاسيكية الحديثة
54
ثانيا : النظرية الحديثة للنمو
56
المبحث الثالث : الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي
57
المطلب الأول : بعض الأرباح الأولية للانفتاح
59
المطلب الثاني : النتائج التجريبية للتحقيقات الميدانية
62
المطلب الثالث : المعجزة الآسيوية
68
المبحث الرابع : الانفتاح عمليا من GATT إلى OMC
72
المطلب الأول : نظرة تاريخية عن نشأة منظمة التجارة العالمية OMC
72
المطلب الثاني : مبادئ منظمة التجارة العالمية
77
المطلب الثالث : البناء الهيكلي و التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية
79
المطلب الرابع : الاتفاقيات التي تجسدها المنظمة
82
أولا : النفاد إلى الأسواق
83
ثانيا : المواضيع ذات الصيغة القانونية
83

ثالثا : الاتفاقيات المتعلقة بمواضيع جديدة
83

المطلب الخامس : انضمام الدول إلى المنظمة
84

المطلب السادس : آلية حل النزاعات التجارية بين دول المنظمة
85

خاتمة الفصل
87

الفصل الثالث : الدول النامية و الاقتصاد الجزائري أمام تحدي العولمة
90

تمهيد
90

المبحث الأول : الدول النامية و النظام الاقتصادي
91

المطلب الأول : السمات الرئيسية للوضع الاقتصادي على أعتاب الألفية الثالثة
91

المطلب الثاني : الدول العربية في ظل العولمة الجارية
99

المطلب الثالث : الآليات المتبعة في إدماج الدول النامية في العولمة الجارية
100

المطلب الرابع : منظمة التجارة العالمية و البلدان النامية
104

المطلب الخامس : الانفتاح و العقبات الموضوعة أمام تحرير التجارة
106

أولا أنماط الحماية
106

ثانيا : الحقيقة حول الرسوم الجمركية للبلدان الصناعية
107

المبحث الثاني : واقع الاقتصاد الجزائري
108

المطلب الأول : لمحة تاريخية لواقع الاقتصاد الجزائري
109

المطلب الثاني : خصائص الاقتصاد الجزائري
114

أولا : اقتصاد ريعي مع غياب عنصر التنوع في التصدير
114

ثانيا : اقتصاد مديونية
117

المطلب الثالث : التجارة الخارجية و أهم الشركاء التجاريين للجزائر
119

المبحث الثالث : الاقتصاد الجزائري أمام التحدي
121

المطلب الأول : الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة
121

أولا : الآثار المتوقعة في مجال السلع
121

أ – الآثار المتوقعة المتعلقة بالصادرات
122

ب – الآثار المتوقعة المتعلقة بالواردات
123

ج – الآثار الناجمة عن انخفاض الإيرادات
125

ثانيا : الآثار المتوقعة في مجال الخدمات
125
ثالثا : الآثار المتوقعة في مجال حقوق الملكية المرتبطة بالتجارة
127
المطلب الثاني : المجهودات الجزائرية في تهيئة المناخ الاستثماري
131
المطلب الثالث : ضرورة قيام الدولة بوظيفة التأهيل الاقتصادي لتعظيم مكاسب الانضمام
133
أولا : دور الدولة في القيام بسياسة التأهيل الاقتصادي الوطني
134
ثانيا : التغيرات المطلوبة إحداثها في البيئة الاقتصادية الجزائرية مستقبلا
135
خلاصة الفصل
136
الخاتمة
140
قائمة المراجع
141

الإهداء

أولا و قبل كل شئ أهدي هذا العمل إلى الذي أنعمنا بنعمة العقل الله سبحانه و تعالى .

كما أهدي هذا العمل الى الولدين الكريمين الاب -عبد الحميد- و الأم –هجيرة- أطال الله عمرهما .

كما أهدي هذا العمل إلى أخي –يونس- و أختي –مريم- و عمتي –الحجة حدة –

كما أهدي هذا العمل إلى روح جدي –الحسين- وروح جدتي –خديجة- و روح عمتي –حورية- و روح خالتي –فايزة- رحمهم الله.

كما أهدي هذا العمل إلى جدي –الحاج أحمد- و جدتي –الحاجة فضة- أطال الله عمرهما .

كما أهدي هذا العمل إلى عمتي –الحاجة الهذبة- و زوجها –الحاج المداني-.

كما أهدي هذا العمل إلى -عمي أحمد- و زوجته وأولاده.

كماأهدي هذا العمل إلى كل عماتي و أزواجهم و أولادهم .

كما أهدي هذا العمل إلى كل أخوالي و أزواجهم و أولادهم .

كم أهددي هذا العمل إلى خالتي -زهية- و زوجها –جمال- وإبنها –صابر- و إلى خالتي –دليلة- و زوجها –عبد العزيز- و أولادهم.

كما أهدي هذا العمل إلى كل الاهل و الأقارب .

كما أهدي هذا العمل إلى كل الأصدقاء :عادل ، محمد رؤوف ، بدري ، صالح ، يزيد ، حسام ، مبروك ، رابح ، زيد ، عبدالرزاق ، شوقي ، جمال ، فاتح ، عبدالرحمن ، وليد ، محمد الصالح ، رضوان ، شوقي ، محي الدين ، ياسين ، فريد ، فاتح ، يزيد .....إلخ.

كما أهدي هذا العمل إلى كل أساتذة و موظفي كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .

وكذلك إلى كل موظفي مكتبة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

خير الدين

مقدمة :

إن أي قراءة متفحصة و متعمقة للتاريخ الاقتصادي العالمي يمكنها إن تنتهي بنا آلة الإحاطة بالدور الرئيسي الذي لعبته و تلعبه التجارة الدولية في رسم ملامح و تحريك أحداث هذا التاريخ , و ستقودنا مثل هذه القراءة إلى إدراك و استيعاب مسلمة أساسية فحواها : إن خط السير الطبيعي للتاريخ الاقتصادي للعالم فان يتجه بصفة أصلية نحو تطوير و توسيع مجالات و نطاق التبادل التجاري الدولي , حتى انه يمكن التأكيد على استنتاج جوهري بهذا الصدد , و هو ان انتعاش التجارة الدولية و ازدهارها يصلح لان يكون و في حالة اي حقبة من الحقب مؤشر محوريا على حيوية و نمو و استقرار الاقتصاد العالمي و ان العكس هو الصحيح .

فمعلوم ان الاقتصاد مهما بلغت قوته و إمكاناته لا يستطيع أبدا إن يؤمن لامته كلما تحتاجه من السلع و الخدمات , لذلك فهو بحاجة ماسة لتوفير ما ينقصه من سلع و خدمات عبر قناة الاستيراد , و كذا تصريف فائض إنتاجه نحو العالم الخارجي , مما يجعل التبادل التجاري الشريان الأساسي الذي يربط الدول يبعضها البعض ,و تكون التجارة الخارجية هي القناة الرئيسية التي تمكن الدول من الاستيراد و التصدير .

و لقد كان للتجارة الخارجية دورا مهما في النمو الاقتصادي باروبا و ذلك بإقامتها لقاعدة صناعية ضخمة , من خلال توفير المواد الأولية و سوق خارجي لتصريف منتجاتها الصناعية , مما أهلها لتحقيق سنوات متتابعة من التنمية المستدامة و التطور التقني و التكنولوجي في كافة المجالات و على جميع الأصعدة .

في جانب أخر تسهم التجارة الخارجية بنسبة لا يستهان بها في الناتج القومي لمعظم الدول المتخلفة , بل تزيد في كثير منها عن نسبة ما يسهم به الاستثمار الوطني و الإنفاق الحكومي معا في الدخل القومي و بالتالي فأي هبوط في حصيلة صادراتها يكون له تأثيره السيئ على الاقتصاد الوطني و برامج التنمية .

و في زمن العولمة اليوم , مع تزايد موجات التحرر , أصبح للتجارة الدولية قيمة كبيرة في بلورة الحياة الاقتصادية و صياغة الأحداث في العالم .

و التساؤل الذي يطرح : هل تستطيع التجارة الخارجية تحقيق التنمية في الاقتصاديات المفتوحة خاصة النامية على وجه الخصوص .

أو بعبارة أخرى ما تأثير الانفتاح على المعدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية ؟ هل سيكون الانفتاح عائد ايجابي أو سلبي على اقتصاديات الدول المتخلفة محاولة من هذه الاخيرة البحث عن حل لازمتها التنموية ؟

و باعتبار الجزائر بلد من هذه البلدان النامية , و الذي يسعى للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ,فماهي يا ترى أثار التحرير التجاري من خلال هذا التنظيم الدولي على الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل هذا الواقع المعيشي ؟ فهل سيكون لهذا الانضمام أثار ايجابية أم أثار سلبية ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية قسمت البحث إلى ثلاثة فصول كمايلي :

الفصل الأول : نقوم من خلاله بتلخيص لنظرية التجارة الخارجية بدءا من التقليدين وصولا إلى المناهج التكنولوجية محاولة منا تقصي القالب النظري الذي يبني على أساس الواقع الاقتصادي المستساق .

الفصل الثاني : يرمي إلى إعطاء مفاهيم للتنمية و النمو الاقتصادي و ما يحيط بهذه المفاهيم من تعقيدات باعتبار إن التنمية مازالت تشكل الشغل الشاغل للبلدان النامية , التي تبحث عن حل لهذه الأزمة التنموية من خلال الانفتاح الاقتصادي , خاصة في ظل ظهور التنظيم التجاري الدولي إلا و هو منظمة التجارة العالمية .

الفصل الثالث : نتناول فيه بتقصي حقيقة العولمة او النظام الدولي الجديد , و من يقف وراء صناعة الأحداث فيه ,و ماهو واقع البلدان النامية من الركب العالمي , و كذا دراسة لواقع الاقتصاد الجزائري و التحدي الذي ينتظره مع انضمامه مستقبلا للمنظمة العالمية للتجارة .

و لقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الكتب و المجلات و الملتقيات و المحاضرات و المنشورات الرسمية , و كذا مواقع الانترنيت التي تعتبر المكتبة المرئية في عالم اليوم .

فأمل أن يكون وقفت في انجاز هذا العمل , و ما توفيقي إلا من عند الله , عليه توكلت و إليه أنيب .

تمهيد الفصل الأول :

تبحث نظريات التجارة الدولية في أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على الأطراف المبادلة , و من اجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل الدولي و تخصص في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي , كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم , و أخيرا تتعرض تلك النظريات لأسباب تخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلع معينة .

لقد مرت نظرية التجارة الخارجية بعدة أطوار , كل طور منها له لماساته و دلالته على موضوع التجارة الخارجية في الزمان و المكان المحددين بدءا بالكلاسيكي و وصولا بالمناهج التكنولوجية .

و سنتناول في هذا الفصل بالدراسة و التحليل و التقسيم للنظرية الكلاسيكية كمبحث أول ثم النظرية النيوكلاسيكية كمبحث ثاني , ثم الاتجاهات الحديثة لنظرية التجارة الخارجية كمبحث ثالث , لنختمها في الأخير كمبحث رابع بالنظرية التكنولوجية .

الفصل الأول : نظريات التجارة الخارجية

المبحث الأول : النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية

تعتبر النظرية الكلاسيكية الأساس الأول في تطور التجارة الخارجية و بالتالي فهي نقطة الانطلاق التي يبدأ من عندها المنظرون الاقتصاديون تحليلهم للنظريات المعاصرة في هذا الميدان , و حجتهم في ذلك هو النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية لا تزال مطبقة بشكل ما على التبادل الدولي في الوقت الراهن .

المطلب الأول : التجاريون و نظرية التجارة الخارجية :

و نشير بالذكر إلى أن الأفكار الاقتصادية التي بلورت المذهب التجاري (1) mercantismeخلال القرنين السادس عشر و السابع عشر لم يكن لها إطار نظريا مفصلا في موضوع التجارة الخارجية .

و تتلخص أراء التجاريين (2) في أن ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروات الأفراد بما لديها من ذهب و فضة و الوسيلة الرئيسية للحصول على هذه المعادن النفيسة للدولة التي لا تملك مناجم الذهب و الفضة هي التجارة الخارجية ، و لا يتأتى ذلك إلا إذا تحقق فائض الصادرات عن الواردات ، و الذي هو هدف السياسة الاقتصادية للدولة من تجارتها الخارجية ، و من ثم إخضاع هذه الأخيرة إلى العديد من القيود الحمائية .

و كان من نتيجة الأخذ بهذه المفاهيم للثروة و الميزان التجاري أن اتخذت السياسات التجارية مظهرا الواردات لضمان استمرار تدفق محددا يتلخص في ضرورة توجيهها نحو زيادة الصادرات و تقييد الذهب و الفضة إلى داخل حدود الدولة،بل أن مقدار ما تأتي به هذه السياسات من معادن نفيسة أصبح هو المعيار الذي بمقتضاه يتم الحكم على سلامة أو فساد السياسة التجارية المتبعة .

و لقد وجد التجاريون و المذهب التجاري في المملكة المتحدة البريطانية المجال الخصب لقيامه , و امتدت أثاره إلى فرنسا و اسبانيا , لكن ما فتى هذا المذهب يتلاشى و يضمحل مع انتصاف القرن الثامن عشر ليقف موقف المدافع عن نفسه بسبب تغير الظروف الاقتصادية آنذاك , ليمهد سبيل لبروز أراء و أفكار جديدة محاولة تفسير و تحليل الأوضاع السائدة المميزة لذلك العصر .

---

(1) من اهم الكتاب الجزائريين G.malynes , J child , J bodin , E, misseldon

(2) زينب حسن عوض الله , **الاقتصاد الدولي** , الدار الجامعية الجديدة , 1999 , ص 46

فلقد هاجم التقليديون أراء و أفكار التجاريين و سياستهم المنتهجة لا سيما فيما يخص مبدأ التبادل الدولي الذي أصبح لا يتماشى مع التغيرات العديدة التي طرأت على المجتمع الصناعي الرأسمالي , و بالتالي دعت الحاجة إلى ظهور فلسفة جديدة تحل مكان السياسة التجارية , و تنادي بترك الاقتصاد حرا بعيدا عن تدخل الدولة بقوانينها و إجراءاتها المقيدة للنشاط الاقتصادي .

و من ابرز الأحداث التي شكلت منعرجا حاسما في تطور الفكر الاقتصادي هو ظهور الثروة الصناعية باكتشافاتها و اختراعاتها , و التي أحدثت بؤرة في المجال الصناعي و التكنولوجي , و قضت بذلك على الصناعات اليدوية , لتحل محاها مرحلة الصناعات الثقيلة في عصر الإنتاج الكبير , خاصة بظهور طبقة الرأسماليين و تزايد نفوذهم مع مرور الوقت في معظم القرى و المدن الكبيرة .

هذه الطبقة التي تطمح للكسب و التوسع , شكلت قوة اقتصادية و سياسية حطمت بذلك كل القيود التي من شأنها أن تقف حجر كثرة أمام سريان النشاط الاقتصادي .هذا الأمر جعل المنظرين الاقتصاديين يعيدون النظر في فحوى النظام القائم , لتظهر إلى الوجود " السياسة الاقتصادية المحايدة " التي لا تدع مجالا لتخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بالقدر التي تفرضه عليها مقتضيات العمل لدولة المرافق , إذ أن كل ما تستطيع الإدارة الحكومية فعله , إنما ينحصر في الإشراف العام على يسر النظام الاقتصادي في مجموعه , أما القيام بالنشاط الاقتصادي نفسه فهذه مسؤولية القطاع الخاص , لأنه أكثر كفاءة في توجيه الموارد الاقتصادية و العناية بها , و تشكل نظرية هيوم في التوازن الاقتصادي (1) الدعامة الأساسية التي بني عليها الفكر الاقتصادي التقليدي (الفكر الكلاسيكي) و لقد حاولت النظرية التقليدية في التجارة الخارجية تفسير أمور ثلاث :

الأمر الأول فيتعلق بتحديد ماهية السلع التي تنطوي تحت مظلة التجارة الدولية , أي التعرف على أسباب قيامها , و يختص الأمر الثاني بتحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي تستقر في التجارة الدولية , أي كيفية تحديد توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم , و يتعرض الأمر الثالث إلى كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الدولية إذا طرا ما يخل بها .

---

(1) تتلخص نظرية هيوم في جوهرها على ان التوازن الاقتصادي الخارجي يحدث بصفة تلقائية دون الحاجة لتدخل السلطات العمومية لذلك البلد , و هي نظرية معتمدة على نظرية كمية النقود – راجع هذا الصدد .

- سامي عفيفي حاتم , **التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير** (الكتاب الاول) , الدار المصرية اللبناني , القاهرة 1991 , ص 86

المطلب الثاني : نظرية النفقات المطلقة لآدم سميت :

يرتبط اسم ادم سميت A Smith ارتباطا وثيقا بنظرية أو قانون النفقات المطلقة كأساس لقيام التجارة الخارجية بين الدول المختلفة , و تحديد نمط و اتجاه هذه التجارة و المكاسب الناجمة عنها , هذه النظرية التي تعد كنتيجة منطقية لنظريته في طبيعة الثروة و العوامل المحددة في نموها .

و لقد وضح ذلك في كتابه المشهور " بحث عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم " Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations »

و تعتمد هذه النظرية على وجود فروق واضحة بين دولة و أخرى في إنتاج السلع و الخدمات , لذلك فان التجارة بين الدول من شأنها أن تعود بالفائدة على جميع أطراف التبادل لأنها تستعمل على نقل فائض

إنتاج الأرض و العمل في الدولة الأولى ذات الفائض إلى الدولة الثانية ذات العجز , و تأتي بدلا منه سلعا و منتجات أخرى تنتج في الدولة الثانية و لا تنتج في الدولة الأولى , فوظيفة التجارة الخارجية في المعنى الذي تهدف إليه نظرية ادم سميت , هي التغلب على ضيق السوق المحلي و إيجاد المجال الحيوي لتصريف الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي (1)

و بالتالي يدخل الاقتصاد في مرحلة الإنتاج الكبير , و تستفيد الدولة من التخصص و التقسيم الدولي للعمل .

و عند عرضه لنظريته في التجارة الدولية , قام ادم سميت بإعطاء جملة من الانتقادات للفكر الماركينتي , و فند عدة أراء من أبرزها :

- إن طبيعة الثروة التي تقوم عند التجاريين على أساس ما تملكه الدولة من معادن نفيسة , تكمن حسب رأيه فيما ينتجه البلد من سلع إنتاجية و استهلاكية صالحة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة , و كلما زاد الإنتاج زادت الثروة بالنسبة للأمة .

(1) موسى مطر و آخرون التجارة الخارجية , دار صفاء للتوزيع و النشر , 2001 , ص 29

- إن القوانين و التشريعات التي وضعتها الدول تحد من حرية التبادل التجاري و لا بديل في هذا العصر عن فتح الأسواق و الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل , لان هذه الظاهرة تتوقف عن سعة السوق , فإذا كان السوق ضيقا فلا حاجة للتخصص و تقسيم العمل , بينما إذا اتسع السوق و زاد الطلب على خدمات الأفراد سيحتم زيادة في مجال التخصص و تقسيم العمل .

و في ظل هذه الظروف , و استجابة للعوامل الطبيعية و البيئية التي تتميز بها ظروف إنتاج كل بلد سوف يتعين على كل دولة إن تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة اكبر من تلك التي تتمتع بها غيرها من الدول , سواء كانت هذه الميزة راجعة إلى عوامل طبيعية من مناخ و خصوبة في الأرض و توفر للمواد الأولية , أم كانت راجعة إلى عوامل مكتسبة من مهارة و إتقان للعمل .

و خلاصة القول عند ادم سميت : " إن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن

حاجاتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة (1)

و لتوضيح هذا الرأي أعطى ادم سميت مثالا رقميا :

ففرضا هناك بلدين هما انجلترا و البرتغال ينتجان سلعتين هي الأقمشة و الخمور و أن ثمن السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالأتي :

(1) محمد حشماوي , رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان **" التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية "** – جامعة الجزائر , 1993 , ص23

جدول رقم (1) : أثمان السلعتين في البلدين (مقدرة بالدولار)

البلدان / السلع	الاقمشة	الخمور
انجلترا	3 دولار للوحدة	4 دولار للوحدة
البرتغال	6 دولار للوحدة	2 دولار للوحدة

المصدر : جمال الدين لعويسات , العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية , دار هومة 2000-ص22

و يلاحظ من خلال هذا المثال أن ثمن القماش في انجلترا اقل منه في البرتغال و العكس بالنسبة للخمور , و لهذا ستتخصص الأولى في إنتاج الأقمشة و الثانية في الخمور و القيام بتبادل فائض

السلعتين بينهما , فتكون نتيجة لذلك اتساع سوق الأقمشة أمام المنتجين الانجليز , و سوق الخمور أمام المنتجين البرتغاليين بإضافة سوق البرتغال للأولى و سوق انجلترا للثانية .

و على هذا الحال سيزداد مدى تقسيم العمل في صناعة الأقمشة في انجلترا , و صناعة الخمور في البرتغال , مما يؤدي الى زيادة الناتج الكلي لكليهما , و بهذا يمكن للدولة أن تحصل على حاجاتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية و أرخصها , و هذا كفيل بجعل التجارة مفيدة للدولتين .

و على هذا فالشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين دولتين في رأي ادم سميت هو وجود الميزة المطلقة بالنسبة للسلع و المنتوجات التي تصدرها الدولة .

و استنادا لهذا , فلقد انتهت نظرية النفقات المطلقة لآدم سميت إلى وجوب ترك التجارة الخارجية حرة غير خاضعة لأي قيود , رغبة في تحقيق هدف السياسات الاقتصادية و هي زيادة ثروة الأمة , فالعوائق المختلفة للتجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية أو الحضر الكامل للواردات من شأنه أن يؤدي إلى تضييق حجم السوق الدولي , و بالتالي عدم الاستفادة من مزايا تقسيم العمل (1)

---

(1) جمال الدين لعويسات – **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية** , دار هومة , 2000, صص23-25

و لكن السؤال الذي بقي مطروحا و معلقا يبحث عن جواب علمي مقنع في نظرية النفقات المطلقة لآدم سميت : كيف يمكن للدولة التي لا تحظى بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة دفع قيمة إيراداتها من الدول ذات التفوق المطلق , طالما ليست لها قدرة على التصدير؟ و بالمثل ماذا يكون عليه الأمر عندما تستطيع دولة أن تنتج أي سلعة بنفقات اقل من دولة أخرى ؟ إن ذلك بالتأكيد سيؤدي إلى عدم إيجاد أسواق للدول التي لديها تفوق مطلق لتصريف فائض إنتاجها , مما يؤدي في النهاية إلى انكماش حجم التجارة الدولية .

و من جهة ثانية , حالة الدول النامية غير قادرة على توفير هذه الميزة المطلقة نظرا لضعف كفاية رؤوس الأموال و صناعاتها بالنسبة للبلدان المصنعة , في هذه الحالة هل تعتمد هذه البلدان النامية إلى الانفراد و الانعزال عن التجارة الدولية و عدم الدخول في معترك الحياة الاقتصادية الدولية ؟

لقد تركت نظرية الميزة المطلقة تلك الإجابات على هذه الأسئلة لنظرية الميزة النسبية التي جاء بها دافيد ريكاردو .

المطلب الثالث : نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو :

لقد أورد دافيد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابته " مبادئ الاقتصاد السياسي و الضرائب " les principes de l’économie politique et les impôt

لقد بين دافيد ريكاردو من خلال نظريته الجديدة انه ليس من الضروري لقيام التجارة الخارجية أن تتمتع إحدى الدولتين بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة و لكن فد تقوم التجارة بين الدولتين بالرغم من إن إحداهما تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين و ذلك إذا ما كانت هذه الميزة اكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى , و بعبارة أخرى تتلخص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات ارخص نسبيا , أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها , و ستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية فيها .

و يوافق دافيد ريكاردو و ادم سميت على إن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة فيما يخص بإنتاج سلعة معينة , و لكن يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية ,

أما التجارة الخارجية فان قاعدة النفقات المطلقة ليست مقياسا لقيامها إنما الشرط الأساسي و الضروري لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو إن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى (1).

و لقد تعرض ريكاردو في الجزء الأول من نظريته إلى التبادل الداخلي أخدا في الاعتبار مبدأ تكاليف الإنتاج على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة , في حين يرفض هذا المبدأ عند تعرضه للتجارة الخارجية حيث إن عوامل الإنتاج غير قادرة على التنقل من دولة إلى أخرى عكس ما يقع داخل البلد الواحد , الأمر الذي يسهل التخصص على أساس التكاليف المطلقة بين أطراف البلد الواحد .

و قد فسر ريكاردو و نظريته هذه بضربه مثالا عدديا يأخذ فيه

جدول رقم (2) : نفقات إنتاج السلعتين في البلدين (مقدرة بأيام بلدين هما : انجلترا و البرتغال و بين أن في صالح كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلعة التي تتفوق فيها على البلد الأخر .العمل).

البلدان / السلع	وحدة الخمر	وحدة المنسوجات
انجلترا	120 يوم عمل	100 يوم عمل
البرتغال	80 يوم عمل	90 يوم عمل

المصدر : جمال الدين عويسات , مرجع سابق ,ص26

هذا البيان يبين إن نفقة وحدة الخمر تتكلف 120 يوم عمل في انجلترا , و 80 يوم عمل في البرتغال , بينما وحدة المنسوجات تتكلف 100 يوم عمل في انجلترا , و 90 يوم عمل في البرتغال .

---

(1) كامل عبد المقصود بكري , **الاقتصاد الدولي** , دار الجامعات المصرية, 1974,ص8

في الحقيقة إن البرتغال متفوقة على انجلترا في إنتاج الخمر و المنسوجات , و السؤال الذي يطرح : هل تنتج البرتغال كلتا السلعتين معا ؟

إن نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو تجيب عن السؤال حيث : إن هناك طريقتين لتحديد مفهوم النفقات أو المزايا النسبية (1)

الطريقة الأولى : فكرة التباين الجغرافي :

بمعنى الاعتماد على تعريف النفقة النسبية استنادا إلى فكرة النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين .

الطريقة الثانية : فكرة التباين السلعي .

و في هذه الحالة ينظر إلى النسبة بين النفقات المطلقة لإنتاج السلعتين في الدولة الواحدة حيث :

النفقة النسبية لإنتاج الخمر بالنسبة للمنسوجات في انجلترا = النفقة المطلقة لإنتاج الخمر في انجلترا / النفقة المطلقة لإنتاج المنسوجات في انجلترا

و يعمم هذا القانون على أي دولة مكان انجلترا

و تعتمد الصياغة الريكاردية لقانون النفقات النسبية على فكرة التباين الجغرافي حيث النفقة النسبية لإنتاج الخمر في البرتغال بالنسبة لانجلترا = النفقة المطلقة لإنتاج الخمر في البرتغال /النفقة المطلقة لإنتاج الخمر في انجلترا =120/80= 0.66

النفقة النسبية لإنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة لانجلترا = النفقة الطلقة لإنتاج المنسوجات في البرتغال / النفقة المطلقة لإنتاج المنسوجات في انجلترا = 100/90= 0.9

- فنفقة إنتاج وحدة من الخمر في البرتغال تعادل نفقة إنتاج 0.66 وحدة من الخمر في انجلترا .

- أما نفقة إنتاج وحدة من المنسوجات في البرتغال تعادل نفقة إنتاج 0.9 وحدة من المنسوجات في انجلترا و من هذا نستنتج تفوق البرتغال في إنتاج السلعتين , لكن تفوقها في إنتاج الخمر أكبر لأن نسبة تكاليف الخمر أقل من نسبة تكاليف المنسوجات .

---

(1) سامي عفيفي حاتم , مرجع سابق , ص ص94-95

بهذا فان البرتغال تجد مصلحتها في التخصص في إنتاج الخمر و استراد المنسوجات من انجلترا , أما انجلترا فتجد مصلحتها في التخصص في إنتاج المنسوجات و استراد الخمر من البرتغال .

إن الهدف من هذا عند ريكاردو أن تركز الإنتاج في البلدان يقوم على مبدأ التكاليف النسبية , فكل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج النوع من السلع التي تنخفض فيها تكاليف الإنتاج بالنسبة لغيرها إلى أقل درجة ممكنة لأن الكفاية و المقدرة الإنسانية يجب أن توضع حيث ينتجان أكبر كمية .

و بتعميم هذه النتيجة يمكن القول إن هيكل صادرات الدولة يتكون من قائمة السلع ذات التفوق النسبي – السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل – في حين يتكون هيكل وارداتها من قائمة السلع ذات التخلف النسبي – السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أعلى – و يشكل هذا النمط التخصصي اتجاه التجارة الخارجية وفقا للقاعدة الكلاسيكية التي تقضي بأن اختلاف النفقات النسبية يعتبر شرطا ضروريا و كافيا لقيام التجارة الخارجية بين الدول

أطراف التبادل الدولي .

أما في حالة تساوي النفقات النسبية فلا مصلحة لقيام التجارة الخارجية بينهما , غير أن نظرية النفقات النسبية أخفقت في الإجابة عن السؤال المتعلق بمعدل و شروط التبادل الدولي و إظهار المكاسب التي تعود على الدول أطراف التبادل الدولي من اشتراكها في التجارة الخارجية .

و مجمل ما توصلت إليه النظرية أن معدل التبادل الدولي الفعلي يأخذ قيمة تتراوح بين معدل التبادل الداخلي في البرتغال في مثالنا = 0.88 (80 يوم عمل/90 يوم عمل) , و معدل التبادل الداخلي في انجلترا في مثالنا 1.2 (120 يوم عمل / 100 يوم عمل)

معنى ذلك أن معدلات التبادل الداخلية في الدولتين تشكل القيم القصوى و الدنيا التي تتأرجح بينهما معدلات التبادل الدولية المحتملة و التي تمثل إحداهما معدل التبادل الدولي الفعلي الذي عجزت نظرية ريكاردو عن تحديده تحديدا مطلقا من بين هذا المجال في مثالنا = (0.88-1.2)

و تركت بذلك المحاولة في إطار الفكر الكلاسيكي للتجارة الخارجية لتحديد معدل التبادل الفعلي الدولي من خلال نظرية جون ستيوارت ميل في القيم الدولية .

المطلب الرابع : نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل :

لقد تصدت نظرية القيم الدولية لسد الثغرة في نظرية ريكاردو في النفقات النسبية التي عجزت في تحليل الكيفية التي تحدد بها معدلات التبادل الدولي , و ما يرتبط بها من طرق تحديد المكاسب الناشئة عن عمليات التبادل الدولي , حيث يبحث جون ستيوارت ميل في نظريته تحديد القيمة الدولية للسلع المختلفة , أي تحديد معدل التبادل الفعلي و ليس المحتمل , الذي سيتم عنده التجارة بين دولتين , و حتى يتمكن من الوصول إلى هدفه , عكس ريكاردو نجده يسلط الضوء على إبراز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية (1) .

فريكاردو يعطي تصوره للنفقة النسبية , يجعل من الأساس كمية الإنتاج ثابتة لإظهار الفروق في النفقة .

أما جون ستيوارت ميل فهو يفرق بين حالة التبادل الداخلي الذي يتحدد فيها معدل التبادل الداخلي على أساس نفقة الإنتاج النسبية و حالة التبادل الدولي التي لا تنطبق عليها حالة اختلاف النفقة النسبية .

و بصدد تحليل حالة التبادل الدولي يقوم جون ستيوارت ميل بتثبيت النفقة , و هي كمية العمل الداخلة في الإنتاج طبقا لنظرية القيمة عمل , ليظهر بذلك الفروق في الإنتاج أو في الإنتاجية .

و بذلك تعتمد نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل كأساس لتفسير التجارة الدولية .

و السؤال المطروح : ماهي العوامل المحددة لنسب التبادل الفعلية ؟ و الجواب طبقا لهذه النظرية أنها تتحدد طبقا لمرونة الطلب élasticité du demande

في كل دولة على منتجات الدولة الأخرى , أو بتعبير آخر على الطلب المتبادل la demande réciproque, حيث يقول جون ستيوارت ميل في هذا الصدد : " تتبادل منتوجات بلد معين مقابل منتوجات بلد أخر بأثمان معينة تسمح لصادراتها بتغطية وارداتها.

(1) سامي عفيفي حاتم , مرجع سابق ,ص106

قانون القيم هذا ما هو إلا امتداد لقانون القيمة العامة و الذي سميناه معادلة العرض و الطلب .... الدولة تستفيد من التجارة الدولية هي تلك التي يكون فيها الطلب على منتوجاتها من الخارج اكبر من طلبها على المنتجات الأجنبية (1) و قد قام الاقتصاديان الكلاسيكيان مارشال و ايدجورت Marchal et Edgeworth باستكمال مشوار جون ستيوارت ميل و ذلك بتقديم تحليل بياني لقانون الطلب المتبادل من خلال منحنيات الطلب المتبادل التي تحدد سعر التبادل الدولي , و يتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة تقاطع منحنى الطلب للطرف الأول مع منحنى طلب الطرف الثاني على السلعتين أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل (2).

المطلب الخامس : نقد و تقييم التحليل الكلاسيكي للنفقات المطلقة و النسبية :

تعرض التحليل الكلاسيكي لقوانين النفقات المطلقة و النسبية على النمو الذي عرضه الجيل الأول من الكتاب الكلاسيكي للعديد من الانتقادات و ذلك بناء على الفروض التي تقوم عليها و من أبرزها :

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق الداخلية و الخارجية من خلال حرية التجارة الخارجية .
- الاعتماد على نظرية العمل في القيمة قي تقييم السلع المتبادلة دوليا .
- افتراض مبدأ التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج .
- الحركية التامة لعوامل الإنتاج داخليا و غياب هذه الحركة على المستوى الدولي .
- خضوع الإنتاج لظاهرة الغلة – أي النفقة الثابتة –

إن الانتقادات التي وجهت لقوانين النفقات المطلقة و النسبية تدور حول واقعية هذه الافتراضات الأساسية و إهمالها لعوامل أخرى لها تأثيرها على التبادل الدولي .

(1) Les cahiers francais N°129, janvier /fevrier,1987 p39

(2) راجع هذا الخصوص : سامي عفيفي , مرجع سابق صص107-109

و من أهم هذه الانتقادات :

- اعتماد التحليل الكلاسيكي على نظرية العمل في القيمة , أي إن قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الداخلة في إنتاجها و إهمال عناصر الإنتاج الأخرى مثل الأرض و رأس المال الإنساني و المادي , التي لها دور في تحديد نفقة الإنتاج , و كذا لم تأخذ تأثير العامل النقدي على الأسعار و كذلك تتجاهل تكاليف النقل .
- عدم منطقة افتراض قانون الغلة الثابتة (النفقة الثابتة), لأن الواقع العملي يشير إلى إن الإنتاج يخضع في الغالب لقانون الغلة المتناقصة و تخضع بعض المشروعات الصناعية إلى قانون الغلة المتزايدة.
- يعد فرض التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج و تلقائية السوق في إصلاح خلل التوازن الاقتصادي فرضا مثاليا بعيدا عن الواقع حيث أثبتت الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات عيب هذا الفرض.
- يتسم فرض عدم قدرة عوامل الإنتاج على التنقل على المستوى الدولي بالبعد عن الواقعية, فالملاحظ في الواقع هو تلاشي الحدود أمام بعض عناصر الإنتاج و خاصة عنصر رأس المال, و بالتالي هذا الفرض هو نسبي و ليس مطلق.

و لكن بالرغم من هذه الانتقادات فمن المسلم به أن نظرية ريكاردو تتميز بهيكل تحليلي سليم و متماسك , و تمثل اتجاها صحيحا في تحليل نمط التجارة الخارجية , و هي بذلك تعد العمود الفقري للتحليل الكلاسيكي في التجارة الخارجية .

هذا الأمر ثبت بظهور جيل ثاني من الكتاب الكلاسيك النظرية الكلاسيكية الحديثة في التجارة الخارجية , واضعين نصب أعينهم نظرية ريكاردو للنفقات النسبية , محاولين إكمال مشوار الجيل الأول من الكتاب الكلاسيك .

المبحث الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية :

لقد اعتمدت النظرية الكلاسيكية على مبدأ اختلاف النفقات النسبية حيث تتخصص الدولة في انتاج و تصدير السلع ذات التفوق النسبي .

و لكن هذه النظرية لم تشرح لنا أسباب معدلات التبادل بين السلع أي بعبارة أخرى أسباب لاختلاف النفقات النسبية و اكتفت بحصر هذه الأسباب في اختلاف كمية العمل اللازمة لإنتاج السلعة , و حاول الاقتصاديون الإجابة على هذا السؤال من خلال نظرية وفرة عوامل الإنتاج " نظرية هيكشر- أولين "

المطلب الأول : نظرية هيكشر – أولين :

نشأت هذه النظرية و تطورت بين الحربين العالميتين على أيدي كل من : الاقتصاد يeli.hecksher.1919. من خلال كتابه أثار التجارة الخارجية على توزيع الدخل و كذا تلميذه bertil Ohlin. 1933 , من خلال كتابه : التعاون الإقليمي و التجارة الدولية , لشكل تعاونهما « le théorème H-Q »

أولا : الافتراضات الخاصة بالنظرية :

تعتمد نظرية هيكشر – اولين على مجموعة من الفروض التي يعتبر توفرها شرطا أساسيا لصحة النتائج المتوصل إليها من حيث اعتبار عامل الوفرة أو الندرة النسبية في كميات عناصر الإنتاج مصدر طبيعيا لاختلاف النفقات و الأسعار , و بالتالي سببا لقيام التجارة الخارجية بين الدول و من أهم هذه الفروض (1) :

- تشابه دوال الإنتاج لكل سلعة في دول العالم المتخلف أي استخدام نفس المستوى التقني للإنتاج و بالتالي استبعاد دور البحوث و التطوير و ما يستخدم من تكنولوجيا , و ما ينتج عنه من اكتساب الدول لمزايا مكتسبة في إحدى السلع خلال فترة زمنية معينة ,و من خلال هذا الفرض نستنتج مايلي : * استبعاد عنصر الزمن و استاتيكية نظرية هيكشر –اولين و هو أمر ضروري لثبات دوال الإنتاج عبر الزمن .
*الإنتاج يتم طبقا لقانون الغلة أو النفقة الثابتة أي أن دوال الإنتاج المستخدمة هي دوال خطية متجانسة و بالتالي في حالة زيادة المدخلات في إنتاج سلعة ما بنسبة معينة فستزداد المخرجات بنفس النسبة .

- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع و أسواق عوامل الإنتاج .

- المرونة التامة لتحريك عناصر الإنتاج داخل كل دولة من نشاط إلى أخر , بينما هناك عدم التحرك لعناصر الإنتاج دوليا .

- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج

- الاعتماد على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل و رأس المال و هناك سلع كثيفة عنصر العمل (x) إي تحتاج إلى كمية كبيرة من عنصر العمل , و كذا عنصر رأس المال (y) التي تحتاج إلى كمية كبيرة من عنصر رأس المال .

(1) سامي عفيفي حاتم , مرجع سابق صص139-140

- عدم وجود نفقات نقل بين بلاد العالم المختلفة و بالتالي غياب العوائق أمام التجارة الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى تطابق الأسعار العالمية مع الأسعار القومية داخل الدول أطراف التبادل الدولي .

- تشابه أو تماثل تفضيلات و أذواق المستهلكين بين دول العالم بالإضافة إلى هذه الفروض الأساسية فانه يوجد عدد من الفروض الإيضاحية .

- وجود دولتين A و B

- وجود سلعتين X و Y

ثانيا : شرح و تحليل النظرية :

تفسر نظرية هكشر – أولين سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج و تسمى هذه النظرية " نظرية نسب عناصر الإنتاج " théorème de la dotation factorielle » « تنص هذه النظرية على أن الدولة تتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تحتاج الى درجة كبيرة لعناصر الإنتاج المتوفرة لديها و بالتالي الأرخص نسبيا , و تستورد السلع التي يحتاجها إنتاجها إلى عناصر الإنتاج النادر و الذي يتميز بارتفاع سعره النسبي ووفقا للافتراضات السابقة فان الدولة A التي تتمتع بوفرة عنصر العمل L فهي سوف تتخصص جزئيا في إنتاج و تصدير السلعة (X : كثيفة العمل) و استراد السلعة (Y : كثيفة رأس المال) , أما الدولة B فهي تتمتع بوفرة (K) فيتخصص جزئيا بإنتاج و تصدير السلعة (Y : كثيفة رأس المال) و تستورد السلعة (X : كثيفة العمل)

- كيف يتم قياس الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج :

و يتعرض الجواب عن هذا السؤال إلى مايلي :

طريقة الوفرة المادية :

و هي تقاس بنسبة الكمية المتاحة الكلية من عنصر رأس المال إلى الكمية المتاحة من عنصر العمل (K/L)

لنأخذ : K b/ L b ≥ K a/L a

وفقا لهذه الطريقة فان نسبة رأس المال على العمل في الدولة B التي تتوفر على نسبة وفيرة من رأس المال أكبر من نسبة رأس المال إلى العمل على الدولة A

i = الفائدة (مكافأة رأس المال)

W = الأجور (مكافأة عنصر العمل)

$$i\ b/\ w\ b \leq i\ a/w\ a$$

حسب هذه النظرية فان نسبة i b/ w b (نسبة الأسعار النسبية في الدولة B) هي اقل من النسبة i a/w a وفقا لهذه الطريقة فان الدولة B تتمتع بانخفاض سعر الفائدة على الأجور مقارنة بالدولة A مما يتح لها الفرصة لإنتاج السلعة (y) بتكلفة اقل و يحقق لها بذلك الميزة النسبية , أما الدولة A فهي تتمتع بانخفاض نسبة الأجور على سعر الفائدة بالمقارنة بالدولة B و هذا ما يتيح لها الفرصة لإنتاج السلعة (x) بتكلفة أقل و يحقق لها الميزة النسبية , و هذا يتبين أن هذه الطريقة لم تفترض مسبقا الاختلاف في النفقات النسبية و لكنها قدمت تفسير السبب اختلافها بين الدول على أساس اختلاف عرض عناصر الإنتاج بين الدول أو حسب اختلاف درجة الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج .

و في ضوء هذا التحليل يمكن القول أن نظرية هيكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج تحتوي على أن التجارة الخارجية بين الدول تقوم نتيجة لاختلاف النفقات و الأسعار , و يرجع هذا الاختلاف إلى عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول , و هذا هو أساس التخصص الدولي في الإنتاج و السبب في تقسيم العمل الدولي و قيام التجارة الخارجية بين الدول , فان الدولة تتخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تعتمد على

إنتاجها على عنصر الإنتاج الأوفر نسبيا و بالتالي الأرخص نسبيا , و في الوقت ذاته تعتمد على العالم الخارجي لتزويدها بالسلع التي تحتاج في إنتاجها على عنصر الإنتاج النادر نسبيا و بالتالي المكلف نسبيا الذي سيرفع من نفقة الإنتاج النسبية للسلع.

و رغم ما يوجه إلى هذه النظرية من انتقادات من بينها :

- إغفال النظرية للفروق النوعية لعناصر الإنتاج
- استخدام النموذج لمتغيرين فقط هما العمل و رأس المال
- اشتراط توفر المنافسة الكاملة و تغيب للصور الاحتكارية.

أما أهميتها تتمثل في تطبيقها لنظرية الثمن و تحليل التوازن الذي يستخدم لنظرية العرض و الطلب لبيان القوى التي تتفاعل من اجل تحديد ثمن السلعة و الكميات المنتجة منها على نظرية التجارة الخارجية (1)

(1) زينب حسن عوض الله , مرجع سابق ,ص57

ثالثا : تأثير قيام التجارة الخارجية على أسعار عناصر الإنتاج :

رأينا فيما سبق أن التجارة الدولية تقوم إذا اختلفت النفقات النسبية بين الدول و يترتب على قيامها تساوي أثمان السلع الداخلية في التبادل.

و لما كانت نظرية التجارة الدولية تقوم على افتراض أن عناصر الإنتاج غير قابلة للانتقال و أن السلع وحدها هي التي تنتقل بين الدول , فيثور التساؤل عما إذا كانت هناك أي تأثير على أثمان عناصر الإنتاج مثلما يحدث أو تؤدي التجارة إلى توحيد أثمان السلع ؟

انه بعد التخصص و قيام التجارة الدولية يحدث أن:

الدولةَ A تنتج مزيدا من السلع كثيفة العمل , و بالتالي فان الطلب على عناصر العمل في هذه الدولة يزداد مما يؤدي إلى ارتفاع سعر عنصر العمل , أي زيادة مستويات الأجور بالدولة A عن الوضع السائد قبل قيام التجارة الخارجية مع الدولة B , و على الجانب الأخر تنتج الدولة B بعد قيام التجارة الخارجية مزيدا من السلع كثيفة رأس المال مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال و بالتالي ارتفاع

سعر رأس المال أي بعبارة أخرى ارتفاع أسعار الفائدة في الدولة B عن الوضع الذي كانت عليه قبل قيام التجارة الخارجية .

و يسجل أولين في هدا المقام رأيه أن قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة يعتبر شرطا ضروريا لحدوث التعادل التام بين أسعار عناصر الإنتاج , و لما كان هذا الشرط يتعارض مع الفروض الأساسية للنموذج , فيمكن القول أن نموذج هيكشر أولين لا يسلم إلا بحدوث تعادل جزئي بين عناصر الإنتاج (1).

إلا أن موضوع تعادل أسعار عناصر الإنتاج تعادلا تاما جاء في المقال الذي نشر للاقتصادي Paul Samuel تحت عنوان: « international Trade and the equalization factor prices »

و كذا الاقتصادي « A.P lerner « factor prices and international Trade

(1) سامي عفيفي حاتم , مرجع سابق , ص150 عن

A- Zottman théorie and politik der ausseuvlirchaft

و كلا الاقتصاديين على حدا , أضافا شرطين آخرين إلى فروض نموذج هيكشر أولين ليحدث التعادل التام بين عناصر الإنتاج و هما :

- تؤدي التجارة الخارجية إلى التعادل المطلق و النسبي لأسعار عناصر الإنتاج طالما أن أطراف التبادل الدولي لم تصل إلى مرحلة التخصص الكامل في الإنتاج.
- إذا كانت الفروق ضئيلة بين نسب توافر عناصر الإنتاج , فان التبادل الحر للسلع يقوم بدور الدليل الكامل لحركة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول .

المطلب الثاني : لغز ليونتييف paradoxe de Leontiev :

قام الاقتصادي ليونتي يف بدراسة تجريبية سنة 1953 لاختيار نموذج هيكشر أولين و ذلك بدراسة الأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و بقية دول العالم.

حيث قام ليونتي يف بحساب نسبة رأس المال إلى عدد العمال في USA و هذا في عام 1947 (كبيانات إحصائية) , و ذلك في الصناعات التصديرية و أيضا في الصناعات المتعرضة لمنافسة الواردات .

إن هذه البيانات تتضمن المداخلات من عنصر العمل و عنصر رأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية و بدائل الواردات الأمريكية (1).

نظرا لتمتع USA على وفرة نسبية لعنصر رأس المال فانه وفقا لنظرية هيكشر أولين من المتوقع أن يكون هيكل صادراتها من سلع كثيفة رأس المال , وارداتها من سلع كثيفة العمل .

و لقد نشر هدا العمل كمقال في جريدة بعنوان :

« revue d'economie et de stat factors poposition and the structure of american trade » nov ,1956

(1) نظرا لعدم توفر معلومات عن الواردات الامريكية , اسهل ليونتييف معلومات عن بدائل الواردات التي يتم انتاجها مخليا كبدائل عن السلع التي يتم استرادها من الخارج

حيث كانت المعطيات على الشكل التالي :

جدول رقم (03) : بيانات إحصائية عن صادرات و بدائل الواردات في USA

	الصادرات	بدائل الواردات
K	2.550.780	3.091.339
L	182	170
(K/L)	14.015	18.184

Source : Frédéric Toulon , la nouvelle économie mondiale presses universitaires

و يبين الجدول التالي مدخلات رأس المال و العمل اللازمة لإنتاج مليون دولار من الصادرات و بدائل الواردات .

يتبين من هذا الجدول إن بدائل الواردات الأمريكية تتميز بارتفاع نسبة رأس المال إلى العمل (K/L) مقارنة بالصادرات , و هذا معناه أن الولايات المتحدة الأمريكية تستورد سلع كثيفة رأس المال و تصدر سلع كثيفة العمل .

لقد أدت نتيجة هذه المفارقة المتوقعة إلى قيام جدل كبير بين الاقتصاديين نظرا للشك الذي أثاره حول مدى صحة نظرية هيكشر أولين و لقد حاول ليونتي يف شرح اللغز الذي توصل إليه بمهارة و كفاءة العامل الأمريكي و التنظيم الإداري المحكم داخل المصانع .

لكن لم يلق تحليل هذا الكاتب الأمريكي قبولا عاما بل لقي اعتراضا رئيسيا يتمثل في أن هذا التحليل قد قام على أساس افتراضي خاطئ لنظرية هيكشر أولين , و هو أن النسب التي يحتاجها إنتاج أي سلعة من عوامل الإنتاج هي ثابتة في جميع البلدان أو متغيرة في حدود ضيقة للغاية.

و ينتقد كذلك تحليل ليونتي يف لاعتماده على بيانات عن بدائل الواردات الأمريكية التي تنتج محليا بدلا عن بيانات فعلية عن الواردات الأمريكية , و هذا هو المصدر الأساسي للناتج الخاطئة التي توصل إليها ليونتي يف .

و ممكن تفسير هذا اللغز (النتائج) بان هذا الاقتصادي لم يأخذ في الحسبان رأس المال البشري الذي يتضمن الإنفاق على التعليم و التدريب الذي يتوجب إضافته لعنصر رأس المال المادي , و لو أضاف ليونتي يف عنصر رأس المال البشري لأصبحت الصادرات الأمريكية كثيفة رأس المال (1).

---

(1) Frédéric Toulon , op cit , p 58

و هناك اقتصادي أمريكي Kenen.1965 قام بدراسة حيث قدر قياس حجم رأس المال البشري على الصادرات و بدائل الواردات و قام بإضافتها لرأس المال المادي لبيانات 1947 , و كانت متوافقة مع نظرية هيكشر أولين حيث تبين أو الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلعا كثيفة رأس المال و تستورد سلعا كثيفة العمل .

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة لنظرية التجارة الخارجية.

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة التطورات الاقتصادية التي غيرت من طبيعة الظواهر الاقتصادية العالمية حيث جعلتها أكثر تعقيدا من الطبيعة المبسطة التي كانت عليها في الثلاثينيات و الأربعينيات , و هي الفترة التي شهدت ظهور و تطور نموذج هيكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج كأساس لتفسير حركات التجارة الدولية .

و من ابرز هذه الأحداث و التطورات الاقتصادية العالمية نذكر :

- انقسام العالم إلى مجموعات اقتصادية كبرى مما يؤدي إلى تكسير المنطق الكلاسيكي القائم على أن العالم ينقسم و يتكون من دول متجانسة اقتصاديا , حيث شهدت فترة الخمسينات و الستينات تبلور العالم في شكل ثلاث مجموعات :

المجموعة الأولى : تضم الدول الصناعية المتقدمة التي تقوم على اقتصاد السوق مثل : أوربا الغربية , أمريكا الشمالية , اليابان , استراليا .

المجموعة الثانية : تشمل على البلدان التي كانت تؤمن سابقا بفلسفة التخطيط المركزي و تضم بلدان الاتحاد السوفياتي و أوربا الشرقية .(1)

المجموعة الثالثة : بلدان العالم الثالث « tiers monde » و هناك تقسيم آخر للعالم ظهر مند بداية الثمانيات يتشكل من :

- العالم الأول : دول اقتصاديات السوق و يضم دول أمريكا الشمالية و أوربا الغربية , اليابان , استراليا , نيوزلندا و في وقتنا الراهن نجد على رأس العالم الأول , الدول السبعة الصناعية و هم : الولايات المتحدة الأمريكية , اليابان , ألمانيا , كندا , المملكة المتحدة , فرنسا و ايطاليا.
- العالم الثاني : دول الكتلة الشرقية و التي بنت اقتصادها على التخطيط المركزي القائم على تدخل الدول في شتى نواحي الحياة الاقتصادية , و لكنها تنحت عن فلسفة التخطيط و تبنت مع نهاية الثمانينات فلسفة اقتصاد السوق مع انهيار الاتحاد السوفياتي و بروز أحادية القطب .

---

(1) حاتم سامي , مرجع سابق ,صص167-180

- العالم الثالث : و يضم مجموعة الدول الحديثة العهد بالتصنيع و هي الدول الواقعة جنوب شرق أسيا عليها اسم النمور الأربعة و هي : كوريا الجنوبية , تايوان , هونغ كونغ و سنغافورة.
- العالم الرابع : و يضم الدول الأعضاء مع منظمة الدول المصدرة للبترول OPEP و هي الدول التي حققت ثروة بترودولارية من خلال صادراتها الضخمة عام 1973 , و كان اكبر مستفيد دول الشرق الأوسط التي استطاعت أن تتبنى برامج طموحة للتنمية الاقتصادية و إقامة قاعدة ضخمة للبنية الأساسية مكنتها من دخول مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي .
- العالم الخامس : و هي مجموعة الدول المستوردة لرؤوس الأموال بغرض تمويل برامج و خطط التنمية الاقتصادية , لكنها تئن من أعباء المديونية الخارجية التي تلتهم شطرا كبيرا من حصيلة صادراتها , و يضم هدا العالم الخامس دول أمريكا اللاتينية و جنوب أسيا , و شمال إفريقيا .
- العالم السادس : و يضم مجموعة الدول الواقعة تحت الفقر في إفريقيا و هي الدول التي تعيش على معونات الدول الغنية , هذه الأخيرة التي تحاول إسقاط المديونية عليها و بحث سبل التنمية و محو الفقر .(1)

المطلب الأول : طبيعة الاتجاهات الحديثة في نظرية التجارة الخارجية :

لقد كان للغز ليونتي يف الأثر البالغ في إحداث تغيير بالغ الأهمية في نصوص النظرية الاقتصادية في التجارة الدولية , حيث بين هذا اللغز ببساطة التحليل الاقتصادي الذي قام عليه نموذج هيكشر أولين و عدم قدرته على استعاب الظروف الاقتصادية الذي يشهدها العالم مند نهاية الحرب العالمية الثانية , مما أدى إلى ظهور عدة محاولات لحل لغز ليونتي يف تبلورت في اتجاهين رئيسين تمثلا في :

- **الاتجاه الأول :** يهدف إلى هدم نموذج هيكشر أولين في نسب عناصر الإنتاج و بالتالي كافة النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكسة التي حاولت تفسير قيام التجارة الدولية من جانب العرض و إبدال مكانها نظريات جديدة تعتمد على جانب الطلب في التحليل الاقتصادي لنمط و شروط قيام التجارة الخارجية .
- **الاتجاه الثاني** : و يشمل على مجموعة المناهج و النظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتي يف من خلال تطوير نموذج هيكشر أولين و دلك باستبعاد العديد من الفروض غير الواقعية و الأخذ بفروض أكثر واقعية و انسجاما مع الواقع الاقتصادي العالمي الراهن

المطلب الثاني : نظرية S-F-linder في تشابه هيكل الدخل (الاتجاه الأول) :

قدم ليندر نموذجا لتفسير التجارة الخارجية تختلف من ناحية المنهج و المضمون عن النموذج الكلاسيكي و النيوكلاسيكسي في التجارة الخارجية , و من ابرز هذه الاختلافات يمكن تلخيصها فيمايلي :

- تعتمد النظرية الكلاسيكية و نظرية هيكشر اولين في التحليل على المنهج الستاتيكي بحيث تقارن بين وضع التوازن في الاقتصاد الوطني داخل كل دولة قبل و بعد قيام التجارة الخارجية بعكس نظرية ليندر التي تعتمد على المنهج الديناميكي في التحليل و دلك بمعرفة العوامل التي على أثرها ينتقل الاقتصاد من وضع توازي إلى آخر.
- تفترض كل من النظرية الكلاسيكية و نظرية هيكشر اولين ان التجارة الخارجية تقوم بين دول متجانسة الأمر الذي عني عدم الاخد بالاعتبار وجود فروق بين الدول و تباينات من ناحية مستوى التنمية الاقتصادية , أما النظرية ليندر فترى أنه من الخطأ اعتبار الدول لها نفس الدرجة من التطور و مخالفة حقائق الواقع الاقتصادي الراهن , فهناك دول متقدمة تتميز بمرونة الجهاز الإنتاجي و هو ما يعطيها القدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية تجاوبا لأي من التغيرات المحتملة في حركة التجارة الخارجية , و في جانب آخر هناك الدول الآخذة في النمو التي تتميز ببطء الجهاز الإنتاجي و عدم قدرته على التكيف مع التغيرات التي تحدث في هيكل الأسعار و فرض التجارة الخارجية .
- لا تفرق النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية بين التجارة الخارجية في المنتجات الأولية و التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية على عكس نظرية ليندر , التي تقدم تفسير للتجارة الخارجية في المنتجات الأولية بتطابق مع التفسير الذي يقدمه نمودج هيكرأولين لنسب عناصر الإنتاج أي إرجاع أسباب قيام التجارة الخارجية الى اختلاف في نسب عناصر الإنتاج , أما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية فان نظرية ليندر ترتكز على جانب الطلب دون جانب العرض , و

لتفسير قيام التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية يضع ليندر شرطين من الضروري توفرهما :

- وجود طلب داخلي يعتبر شرطا ضروريا إن لم يكن كافيا لكي تدخل أي سلعة نطاق الصادرات , فصادرات أي دولة تعتبر امتدادا طبيعيا للإنتاج و الاستهلاك المحلي , أي أن المنتجين المحليين يبنون توقعاتهم و قراراتهم وفق ما تمثله معرفتهم و درايتهم بالسوق المحلية ,معنى ذلك أن معرفة المنتجين بغرض الربح المتاحة تكون أكبر في حالة السوق الداخلي عنه في حالة السوق الخارجي , و مع الإنتاج و الاستهلاك من اجل الأسواق الداخلية تتولد الميزة النسبية التي تؤهل السلعة محل الدراسة إلى الدخول بعد مضي الزمن في عداد السلع التصديرية.
- و الشرط الثاني (و هو وثيق بالشرط الأول) يتلخص في تجاوب الإنتاج حسب هيكل الطلب الداخلي حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات إلى الانخفاض .

و بما أن الطلب يعتمد على الدخل المتوسط للأفراد فانه يمكن الدول الصناعية المتقدمة من تشابه هيكل الطلب الداخلي نظرا لتقارب مستويات الدخول للأفراد في هذه الدول , و لذلك نستنتج من هذه النظرية أن ليندر يقدم تفسيرين للتجارة الخارجية بين الدول :

التفسير الأول : يعتمد على التشابه في هيكل الطلب مقاسا بدخل الفرد في المتوسط و يشرح قيام التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة .

التفسير الثاني : يعتمد على التباين في هيكل الطلب مقاسا بدخل الفرد في المتوسط و يقدم تفسيرا للتجارة الخارجية بين الدول المتقدمة و الدول الاخدة في النمو.

و لقد حاول عدد من الاقتصاديين في مقدمتهم هو فبارو C.C.hufbawer , و لينمان H.linnemann اختبار علاقة الارتباط بين كثافة التجارة الخارجية و تشابه هياكل الطلب الداخلية و هي العلاقة التي توصلت إليها نظرية ليندر , غير أن هذان الكاتبان لم يتمكنا من خلال دراساتهم التطبيقية إثبات هذه العلاقة مما يفقد ليندر مقدرتهما على تفسير الواقع الاقتصادي برغم احتوائها على عناصر جديدة تميزها على النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسكية (1).

الاتجاه الثاني : يشمل مجموعة من النظريات التي تهتم بحل لغز لونتييف من خلال تطوير نموذج هيكشر أولين.

- تتفق هذه النظريات مع نموذج هيكشر أولين من خلال التحليل من جانب العرض لتفسير التجارة الخارجية

(1) سامي عفيفي , مرجع سابق , ص196

- أما عن نقاط الاختلاف بين النظريات و نموذج هيكشر أولين في كون الأولى تأخذ الظواهر الاقتصادية العالمية كما أنها أكثر واقعية , و إن هذه النظريات قامت بالتخلي على بعض الافتراضات الغير واقعية , و أضافت بعض الافتراضات , و تشمل هذه النظريات :
  - نظرية وفرة عوامل الإنتاج الجديدة
  - النظرية التكنولوجية

المطلب الثالث : نظرية وفرة عناصر الإنتاج الجديدة : « La théorie de la dotation factorielle »

نجد الاقتصادي Kessing.1968 , و كذلك Kennen.1965 , حيث قامت بدراسته خاصة حول التجارة الخارجية بين الدول , و أخدا بعين الاعتبار العنصر البشري (رأس المال البشري) , و تسمى أحيانا بنظرية " الرأسمال البشري" , و تهتم هذه النظرية بالاختلافات بين الدول في مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر الرأسمال البشري , و تهتم كذلك بالاختلافات بين الصناعات في احتياجاتها من هذا العنصر البشري .

الافتراض الأساسي الذي يقوم عليه هذه النظرية :

هو أن عنصر العمل هو عنصر غير متجانس , فهذه النظرية ترفض الافتراض الكلاسيكي الخاص بتجانس عنصر العمل , و يحل محله افتراض انقسام هذا العنصر إلى مستويات مختلفة لعنصر العمل .

و بالتالي فان النموذج الذي تقدمه هذه النظرية يتكون من 3 عناصر :

1- العمل الماهر 2- العمل الغير الماهر 3- العنصر المادي أو رأسمال المادي

حيث يعتبر العنصر الأول نوعا من الاستثمارات يجب إضافتها إلى عنصر رأس المال و كانت هذه النقطة هي مصدر تسميته برأس المال الإنساني أو البشري لاحتياجه إلى استثمارات متنوعة في مجالات التعليم و التدريب , و في ضوء ذلك يمكن تعريف عنصر رأس المال البشري على انه نسبة الأيدي العاملة الماهرة و المدربة إلى إجمالي قوة العمل لصناعة ما أو بلد ما , و كذلك تدل مستويات الأجور المتوسطة في إحدى الصناعات على درجة التأهيل و التدريب للأيدي العاملة .

و طبقا لهذه النظرية تنقسم كلا من السلع و الدول حسب مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر العمل البشري إلى سلع و دول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة في جانب , و سلع و دول نادرة الأيدي العاملة الماهرة في جانب أخر .

فالدول كثيفة الأيدي العاملة الماهرة تتجه إلى إنتاج و تصدير تلك السلع كثيفة رأس المال الإنساني , و بهذه الطريقة أمكن لنظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة أن تقدم حلا للغز ليونتييف , فتميز الولايات المتحدة الأمريكية يكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تخطى به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري , فإذا جمعنا كلا من الصادرات كثيفة رأس المال المادي و الصادرات كثيفة رأس المال الإنساني لوجدنا إن الصادرات الأمريكية في نهاية المطاف كثيفة رأس المال و هو ما يتفق مع جوهر النموذج الأساسي لهكشر أولين لنسب عناصر الإنتاج .

المبحث الرابع: النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية:

تعتبر النظرية التكنولوجية تكملة للنظريات السابقة (الكلاسيكية و النيوكلاسيكية) من حيث أن التحليل يتم جانب العرض , لكن جوهر الاختلاف يكمن في أن النظرية التكنولوجية أعادت النظر في الافتراضات التي قام عليها نموذج هيكشر أولين , حيث أدخلت بعض التعديلات على الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي و النيوكلاسيكي , و بالتالي أصبحت أكثر موضوعية و واقعية , توائم ماجد و حدث من ظواهر اقتصادية في الاقتصاد الدولي المعاصر , كمشكلة التنمية الاقتصادية و طبيعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات و مدى الدور الذي تلعبه في تركيبة التجارة الدولية .

و بصفة عامة تعتبر النظرية التكنولوجية تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية , حيث تشرح و تفسر نمط التجارة الخارجية بين الدول في ذلك النوع من المنتجات الذي يعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية , هذه التغيرات التكنولوجية تأخذ اما شكل اختراع أو تجديد .

فالاختراع أي يمكن وصفه بأنه عبارة عن سلعة أو منتوج جديد لم يكن معروفا من قبل , أو أنه عبارة عن إيجاد طريقة جديدة للإنتاج سلعة موجودة من قبل و ذلك بغرض تخفيض التكاليف .

أما التجديد فيأخذ شكل تحسين نوعية و مواصفات المنتوج الموجود بحيث يصبح أكثر قبولا و جاذبية للمستهلك.

يترتب على حدوث الاختراع أو التجديد أو كلاهما اكتساب الدول صاحبة الاختراع أو التجديد لميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع الموجهة أساسا إلى السوق الداخلي ثم تقوم الدولة المخترعة بتصدير هذه السلع إلى الخارج , و بالتالي من نتيجة ذلك تتمتع هذه الدولة بمزايا نسبية احتكارية وقتية لفترة زمنية محددة تعرف باسم الفجوة التكنولوجية .

و تدافع هذه الدراسة عن المناهج التكنولوجية و قدرتها على تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول على السلع كثيفة التكنولوجية السائدة على النصف الثاني من القرن العشرين , نظرا لما تتضمنه هذه المناهج المفسرة لنمط التجارة الخارجية على كثير من العناصر و الأفكار التي اشتملت عليها غيرها من النظريات الأخرى في مقدمتها نظرية ليندر في تشابه الدخل ,نظرية رأس المال البشري , نظرية اقتصاديات الحجم .

المطلب الأول : افتراضات النظرية :

تعتمد المناهج التكنولوجية على الاقتصاد الدولي المعاصر على عدد كبير من الفروض الأساسية التي تختلف في مضمونها و اتجاهها عن تلك الفروض الأساسية التي اعتمدت عليها النظريات الكلاسيكية و من أهم فروض النظرية التكنولوجية يمكن ذكر مايلي :

- وجود بعض القيود التي تعرقل تدفق المعلومات عن التجارة الدولية عبر الحدود السياسية و بالتالي فالمعلومات سلعة مقيدة و ليست حرة كما افترضته النظرية الكلاسيكية و يستلزم للحصول عليها نفقات معينة يطلق عليها الاقتصاديون اسم " نفقة المعلومات " .
- عدم تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول و يتبين هذا الوضع في اختلاف الطرق الفنية للإنتاج للسلعة الواحدة على دول العالم المختلفة , و مضمون ذلك أن أنواع التكنولوجية المستخدمة في إنتاج سلعة دورة المنتج ليست شائعة و معروفة من قبل جميع المنتجين , و ليست متوفرة و متاحة في جميع الأسواق العالمية لمن يطلبها , و هذه الأنواع من الاحتكارات التكنولوجية أصبحت تعد امتياز البعض الدول الصناعية الكبرى , و على هذا الأساس يرى أنصار المناهج التكنولوجية (1) أن التطور التكنولوجي يمثل عنصر جديدا من عناصر الإنتاج المعروفة و هي : الأرض , العمل , رأس المال , التكنولوجيا و من هذا نستنتج أن هناك نوعان من المزايا النسبية المفسرة لنمط التجارة الخارجية :

المزايا النسبية الطبيعية : و هي المزايا التي قام عليها نموذج هيكشر أولين .

المزايا النسبية المكتسبة : و هي المزايا التي ركزت النظرية التكنولوجية على تحليلها و البحث عن مصدر اختلافها .

- يخضع الإنتاج لقانون الغلة المتزايدة , إي أن دوال الإنتاج ليست خطية و متجانسة كما افترضته النظريات الكلاسيكية .

(1) امثال : S hirsch , R.vermon , G.C.hufbauer , M.V posner , D.metha , W.gruber , L.I wells

- القدرة الجزئية لعناصر الإنتاج على التنقل دوليا , فالمناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية تسلم بقدرة رأس المال المادي على التنقل بين الدول , و بفضل هذا الفرض أمكن إدماج العديد من الظواهر الاقتصادية في الاقتصاد الدولي كالنشاط الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات على العلاقات الاقتصادية الدولية , و كذا التطور الملحوظ على التجارة الدولية في السلع الوسيطية و الاستثمارية .
- رفض فرضية المنافسة الكاملة, فحركة التجارة الخارجية أصبحت تخضع للعديد من القيود الجمركية و الغير جمركية, و كذا الدور الهام الذي تلعبه نفقات التنقل على تحديد أسعار السلع و الخدمات و أصبحت الأسواق العالمية خاضعة أكثر للمنافسة الاحتكارية.
- تستعمل النظرية التكنولوجية في تحليل المنهج الديناميكي, و بالتالي إدخال عنصر الزمن في الحساب و تحليل اثر التغيرات التكنولوجية على نمط التجارة الخارجية بين الدول.

المطلب الثاني: تحليل النظرية التكنولوجية:

تتكون النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية طبقا للتعريف الذي قدمه هاري جونسون H.johnnson من ثلاث نماذج رئيسية هي :

- نموذج اقتصاديات الحجم
- نموذج الفجوة التكنولوجية
- نموذج دورة المنتوج

أولا : نموذج اقتصاديات الحجم :

تعتبر نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية نموذجا مكملا لنموذج هيكشر أولين أنسب عناصر الإنتاج بإدخالها و فورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية لمزايا النسبية المكتسبة ,و تعتبر هذه النظرية توافر سوق داخلي شرطا لازما و مهما لتصدير السلع التي يتم إنتاجها على ظل اقتصاديات الحجم , بحيث أن وفورات الحجم الإنتاجي الكبير تنشأ نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسيع العمليات الإنتاجية .

و من نتائج هذه النظرية حصول تفرقة بين المنتجات تامة الصنع و المنتجات نصف المصنعة (الوسيطية) من جهة , و الدول الصناعية الصغيرة (سوق داخلي صغير) و الدول الصناعية الكبيرة (سوق داخلي كبير)

فالدول الصناعية الصغيرة تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة , أما الدول الصناعية الكبيرة فتحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدر اقتصاديات الحجم في السلع التامة الصنع , و من هذا القول يمكن تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول كبيرة الحجم من جهة كالولايات المتحدة الأمريكية , و المملكة المتحدة , ألمانيا و فرنسا و الدول صغيرة الحجم كبلجيكا و هولندا و اسبانيا و اليونان من جهة أخرى.

ثانيا : نموذج الفجوة التكنولوجية :

يعرف نموذج الفجوة التكنولوجية في التجارة الخارجية على أنه عبارة عن فترة زمنية واحدة تحتفظ من خلالها الدولة المخترعة على تفوقها النسبي على نطاق المعرفة الفنية تمكنها من إنتاج:

- سلع جديدة
- سلع ذات جودة أفضل
- سلع بنفقات إنتاجية أقل

و هذا يؤدي إلى اكتساب هذه الدولة مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول , و بالتالي فالاختلافات الدولية في مستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا على المزايا النسبية المكتسبة.

فمنطوق نموذج الفجوة التكنولوجية يحتوي على أن الدولة صاحبة الاختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي إلى أن تستطيع دول أخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيا المستعملة و بالتالي تتشابه دوال الإنتاج لدى كل دولة و يفقد بذلك عنصر التكنولوجيا دوره كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من المنتجات .

و يمكن تحديد الفجوة التكنولوجية باستخدام هدا الرسم البياني للاقتصادي بوزنر M.V.posner من خلال كتابة « international trade and technical change »

الشكل "1": الإنتاج والتصدير حسب نظرية الفجوة التكنولوجية

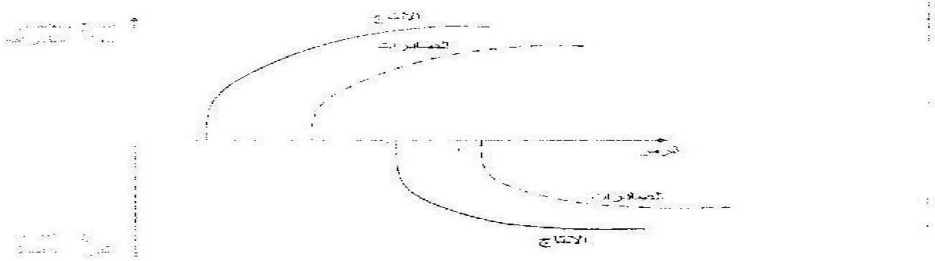

المصدر: سامي عفيفي حاتم، مصدر سابق، ص 213.

- يطلق على الفترة الزمنية بين ظهور إنتاج سلعة دورة المنتج في الدولة موطن الاختراع (ت1) و بداية استهلاك السلعة في الخارج (ت2) فجوة الطلب
- و يطلق على الفترة الزمنية بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع (ت1) و بداية إنتاج نفس السلعة في الخارج (ت3) فجوة التقليد

أما عن تجارة الفجوة التكنولوجية فيعرفها posner على أنها الفترة الزمنية المحصورة بين فجوة الطلب (ت1,ت2) و فجوة التقليد (ت1.ت3) أي بتعبير أخر تعرف الفجوة التكنولوجية بأنها تلك التجارة التي تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بالتصدير و بداية الإنتاج في الدولة المقلدة.

و تزول هذه الفجوة التكنولوجية بظهور الإنتاج في الدولة المقلدة و يزول بالتالي عامل التكنولوجيا المفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول لتصبح بعدها الوفرة و الندرة النسبية لعناصر الإنتاج هي العامل الرئيسي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية و قيام التجارة الخارجية وهذا طبقا لنموذج هيكشر أولين لكن رغم ما قدمه هذا النموذج –الفجوة التكنولوجية- من تفسير لحيثيات التجارة الخارجية بين الدول على ظل الواقع المشهود , إلاأنه عجز عن الإجابة عن سؤالين هامين يتعلقان ب :

- ما سبب اقتصار ظهور الاختراعات في الدول الأكثر تقدما كالولايات المتحدة الأمريكية , المملكة المتحدة, ألمانيا , اليابان دون غيرها من الدول ؟
- ما هو طول الفترة الزمنية التي تستهلكها الفجوة التكنولوجية و المزايا النسبية التي تصاحبها ؟

و كانت الإجابة على هذين السؤالين تمثل جوهر نموذج دورة المنتج الذي يقدم شرحا و تفسيرا لتطور و نمو التجارة الخارجية خلال دورة المنتج ليسد بذلك هذا النموذج الثغرة الموجودة في نموذج الفجوة التكنولوجية و يكتمل بذلك تحليل الفكر التكنولوجي على الاقتصاد الدولي لنمط التجارة الخارجية .

ثالثا : نموذج دورة حياة المنتوج :

يمكن تعريف دورة حياة المنتوج على أنها اختلال ينشأ بين وضعيتين توازيتين بتخللهما ظهور التخصص لدولة معينة في إنتاج سلعة معينة .

فحدوث اختراع معين أو استحداث سلعة جديدة يختل على أثره الوضع التوازني الأول للاقتصاد الوطني للبلد و يأخذ وضعا أخر جديدا .

و من ابرز الدول التي تحدث طفرة في التكنولوجيا المستعملة التي بفضلها ينشأ اختراع أو تجديد لسلعة معينة هي الدول الصناعية الكبرى على رأسهم الولايات المتحد الأمريكية , اليابان , ألمانيا , بالدرجة الأولى , و بعدهم دول أوربا الغربية و الدول الاسكندينافية بدرجة ثانية , و من ابرز المقومات الأساسية في هذه البلدان لظهور اختراعات هو :

- توفر رؤوس الأموال المستثمرة في ميدان البحوث و التطور , و بالتالي توفير ميدان خصب لصقل و تحفيز المهارات الموجودة في الداخل من جهة و محاولة جذب و امتصاص الأدمغة الموجودة في الخارج من جهة أخرى .
- توفر سوق داخلي قادر بفضل حجمه الكبير استيعاب أي سلعة توجد , و خلال الفترة الزمنية التي تقضيها هذه الفجوة التكنولوجية , يزداد نضوج المنتوج الجديد , و تصبح الأساليب التكنولوجية شيئا فشيئا شائعة و معرفة الاستخدام و متاحة في الأسواق الدولية , إلى أن تنتقل العملية الإنتاجية إلى الدول الأخرى في النمو لتتمتع بميزة نسبية في إنتاجها .

فالنظرية التكنولوجية تعرف دورة حياة المنتوج بصفة أساسية على أنه علاقة تربط بين المبيعات من المنتوج من جهة و عمر هذا المنتوج من جهة ثانية , فبالإضافة إلى أهمية هذا النموذج من الناحية العلمية كطريقة للتنبؤ و لتقييم حجم المبيعات و الظروف التكنولوجية و التنافسية التي تواجه المنتج لوضع و تخطيط استراتيجيات السوق المناسبة يمكنه أن يساهم في تحليل أنماط التجارة , أي تفسير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يستند إليه اختلاف الأماكن كأساس التجارة (1)

و يبين هذا النموذج أن المنتوج الجديد أو الصناعة الجديدة تمر بمراحل ثلاثة رئيسية و هي:

- مرحلة المنتوج الجديد (phase de lancement et de croissance)
- مرحلة المنتوج الناضج (phase de maturité)
- مرحلة المنتوج النمطي (phase de standardisation)

و أثناء مرور المنتوج من الاختراع إلى مرحلة التنميط فان معدل نمو الطلب على المنتوج الجديد تفاوت من مرحلة إلى أخرى .

ففي المرحلة الأولى يتصف معدل النمو للطلب بالبطء , في حين يزداد هذا المعدل خلال المرحلة الثانية ليعود إلى الهبوط في المرحلة الثالثة أين يصبح المنتوج نمطيا .

و يصاحب هذه المراحل المختلفة لنمو الطلب تغيرات مناظرة في الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة (الأرض , العمل الماهر , العمل الغير ماهر , رأس المال المادي , التكنولوجيا) هذه التغيرات تنعكس بدورها على كل من أنماط الإنتاج و التجارة الخارجية (2)

(1) زينب حسن عوض الله , مرجع سابق , ص72
(2) حاتم سامي عفيفي , مرجع سابق , ص223

الشكل رقم 02 : مسار دورة حياة المنتوج و تاثيرة على التجارة الدولية بدول العالم

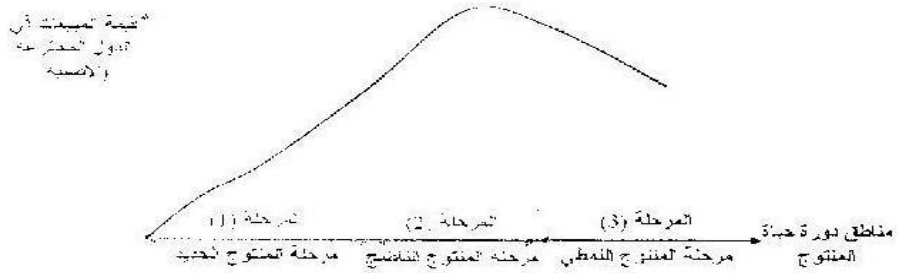

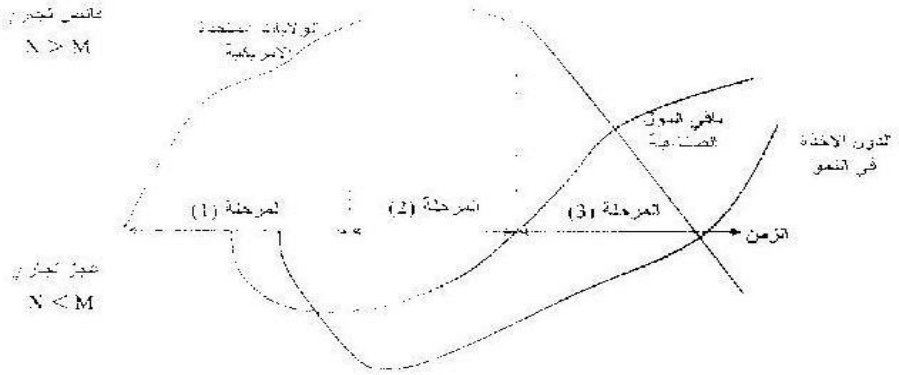

المصدر : حاتم عفيفي سامي , مرجع سابق , ص223

شرح الشكل البياني :

مرحلة المنتوج الجديد : تتميز هذه المرحلة بأنشطة البحوث و التطوير لخلق منتوج جديد أو تحسين مواصفات المنتوج القديم و تتوقف هذه الأنشطة على توفر بعض الشروط الأساسية التي تتحكم في قرارات وضع و سريان المشروعات الإنتاجية الخاصة بالاستثمار في هذا النوع من المنتجات الجديدة و من ابرز هذه الشروط :

- توفر سوق داخلي محلي قادر على استيعاب المنتوج الجديد .
- توفر طاقة تكنولوجية تسمح بالاختراع أو تجديد ما هو قديم هذه الطاقة التكنولوجية هي حاصل مزج جهد الباحثين و الإمكانيات الفنية من المعدات و الآلات اللازمة لأجراء هذه التجارب .

تعتبر هذه المرحلة مرحلة تجريبية حيث أن المفروض من المنتوج الجديد يتم في حدود ضيقة و بكميات قليلة و ذلك لمعرفة حجم الطلب عليها و كذا اختيار أذواق المستهلك , و هذا ما نبه و أشاد به ليندر في نظريته في تشابه الدخل , حيث اشترط توفير السوق الداخلي , و اعتبر أن هيكل الطلب مرتبط ارتباطا وثيقا بدخل الفرد في المتوسط , و من هنا نستنتج أن الطلب على المنتجات الجديدة ذات الجودة المرتفعة و الأسعار العالية يجعل من الدول الصناعية متقدمة ذات المستويات المرتفعة من دخول الأفراد موطنا لصناعات دورة المنتوج (1)

مرحلة المنتوج الناضج :

تشهد هذه المرحلة العديد من التطورات يمكن إيجازها فيمايلي :

- استقرار الطرق و الوسائل التقنية للإنتاج .
- زيادة درجة نمطية المنتج و قلة المخاطر المصاحبة لعملية الإنتاج و التسويق
- تضاؤل أهمية الإنفاق على التكنولوجية و العمل الماهر و زيادة استخدام العمل الغير الماهر و رأس المال المادي , هذا الأخيران اللذان سيحددان مستقبلا نمط التجارة الخارجية و اختلاف المزايا المصاحبة له .
- زيادة المرونة السعرية تماشيا مع ظهور المنافسة في السوق .

(1) سامي عفيفي حاتم , مرجع سابق , ص227

- ظاهرة الإنتاج الكبير و ما ينشا عنها من مزايا اقتصاديات الحجم و هذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج و زيادة الطلب على المنتوجات الناضجة , و مع نهاية المرحلة الثانية من دورة حياة المنتوج تبدأ الشركات الأم في إنشاء فروع لها في الدول المستوردة سواء كانت دولا صناعية متقدمة مثل اوربا الغربية أم دول سائرة في طريق النمو و هذا نتيجة للعوامل التالية :
- إشباع الطلب المتزايد في الأسواق الداخلية و الخارجية .
- الاستفادة من نفقات الإنتاج الرخيصة الناشئة عن وفرة المواد الأولية و وفرة عنصر العمل الرخيص .

لتصبح هذه الشركات الأم مستوردة لهذه المنتوجات , و هذا ما يفسر ظاهرة الاستثمارات الأجنبية و دور الشركات المتعددة الجنسيات .

و من الأمثلة على ذلك ما تقوم بعدة صناعات السيارات الأمريكية مثل : فورد و جنرال موتورز من إقامة وحدات إنتاجية فرعية لها في أوروبا الغربية وكذا على بعض الدول الآخرة على النمو

مرحلة المنتوج النمطي : هذه المرحلة الثالثة تشهر عددا من التطورات الهمة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتوج مع خصائص سلع هكشر اولين خاصة من الجوانب التالية :

- تماثل الدوال الإنتاج بالنسبة لسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة بعد أن أصبحت التكنولوجيا مستخدمة في الإنتاج شائعة و معروفة و متوفرة في الأسواق.
- اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم و خضوع الإنتاج لقانون الغلة التابثة و المتناقصة.
- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق و يصبح السعر الأداة التنافسية الرئيسية و في نهاية المرحلة الثالثة تصبح الدولة المخترعة مستوردة لهذا المنتوج بحثا عن التكاليف المنخفضة رغم أنها كانت الدولة الوحيدة المصدرة له و إتقلاب الأحوال يعود إلى الأسباب التالية : (1)

- تخلي المؤسسة المخترعة شيئا فشيئا عن إنتاج السلعة لتتوجه نحو إنتاج سلع جديدة.
- بلوغ الطلب المحلي نقطة التشبع وإشباع الطلب الفائض عن طريق الإيسترادات بينما يبرز إلى الوجود طلب جديد على جيل جديد من السلع.

(1) جمال الدين لعويسات , مرجع سابق ,ص34

المطلب الثالث : تقيم النظرية التكنولوجية :

لقد أعطت هذه النظرية أهمية كبيرة لعمل البحث و التطوير و تأثيره على التجارة الخارجية بين الدول في سلع دورة المنتوج، وهكذا تمكنت هذه النظرية من تقديم تفسير للغز ليونتييف، وذلك استنادا إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية لها نسبة عالية من السلع دورة المنتوج الكثيفة رأس المال البشري المتمثل في الخبراء، العلماء، الفنيين.

كما قدمت هذه المناهج التكنولوجية تفسير الكثير من الظواهر العالمية، آخذة في الاعتبار كل من اقتصاديات الحجم، رأس المال البشري، الاتفاق على البحوث و التطوير لمصادر أساسية لاختلاف المزايا النسبية المكتسبة وقيام التجارة الخارجية بين الدول، مستطردة بذلك بعض الفروض الكلاسيكية غير الواقعية التي لا تحسب لمعطيات العصر، وبذلك أمكن لهده المناهج التكنولوجية تفسير الدور الذي تلعبه لاستثمارات المباشرة و الشركات متعددة الجنسيات في التجارة الدولية.

ولقد فرقت هذه النظرية بين الدول الأكثر تقدما و الدول الأخذة في النمو و هي بصدى التحليل نمط التجارة الخارجية.

ولقد لاقت النتائج التي توصلت إليها النظرية التكنولوجية في الاقتصاد الدولي تأيدا واضحا من جانب الكثير من الدراسات التطبيقية التي أجريت لبيان أهمية دور البحوث و التطوير وتأثيرها على نمط التجارة الخارجية بين الدول و من ابرز هذه الدراسات مقام به L.T.Wells و E.J. Horm, Wgruber, D.B- Keesing :

وأقرت هذه الدراسات نتيجة لذلك نمط التخصص و التبادل الدولي الأتي :

- تتمتع الدول الأكثر تقدما كالولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وألمانيا بمزايا نسبية في إنتاج وتصدير سلع دورة المنتوج لما تتطلبه هذه السلع من أموال تصرف على البحوث و التطوير.
- كما تتمتع الدول الأقل تقدما كدول أوروبا العربية بمزايا نسبية على إنتاج و تصدير سلع هكشر - كثيفة رأس المال.
- و تتمتع الدول الأخذة في النمو كدول أمريكا اللاتينية و إفريقيا بمزايا نسبية في إنتاج و تصدير سلع هكشر اوليين كثيفة العمل.

خلاصة الفصل :

و خلاصة القول إن نظرية التجارة الخارجية على مختلف أشكالها ابتداء من الكلاسيكي و وصولا إلى المناهج التكنولوجية , استطاعت إن ترسم مسار التجارة الخارجية عبر دول العالم المختلفة بغض النظر عن ما احي طبها من انتقادات خاصة من ناحية الفروض التي شملت إلا أن الجدير بالذكر أن النظرية على مختلف مجالاتها لابد من إن تساير الواقع المعيشي مكانا و زمانا , و هكذا الحال بالنسبة لنظرية التجارة الخارجية .

و بالتالي انقسمت النظريات في تفسيرها لنمط التجارة الخارجية بين الدول حسب مجموعة السلع الداخلة في التجارة الدولية فنجد :

النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية قامت بتفسير قيام التجارة الخارجية في سلع ريكاردو و سلع هيكشر اولين .

النظرية التكنولوجية قامت بتفسير قيام التجارة الخارجية في السلع دورة المنتوج .

و يمكن تصنيف السلع الداخلة في نطاق التجارة الدولية إلى ثلاث أصناف :

سلع ريكاردو : و هي سلع لا تحتوي مدخلات تحويلية بدرجة كبيرة و من أبرزها :

- البترول الخام و الغاز الطبيعي.
- المواد الأولية المستخدمة في الصناعة .
- المحاصيل الزراعية .
- المنتجات الزراعية التنافسية , و التي تقع داخل منطقة جغرافية واحدة أو مناطق جغرافية متشابهة في مناخها الطبيعي .

سلع هيكشر اولين : و هي سلع نيوكلاسيكية نمطية و من أمثلتها منتجات الغزل و النسيج , الحديد و الصلب و السيارات و هذه المجموعات السلعية يستخدم فيها تكنولوجيا معروفة و متوفرة في الأسواق العالمية , و يتم تصنيعها في ظل مرحلة اقتصاديات الحجم الثابتة باستخدام عنصري الإنتاج : العمل و رأس المال .

سلع دورة المنتوج : و هي سلع جديدة و ليست نمطية كثيفة البحث العلمي , و كثيفة التكنولوجية و كثيفة رأس المال البشري و تخضع هذه السلع لقانون الغلة المتزايدة و من أمثلة هذه السلع : الصناعات الهندسية الصناعات الكيماوية .

تمهيد الفصل الثاني :

لطالما كانت التنمية الشغل الشاغل بالنسبة لكل دول العالم، خاصة النامية منها، باعتبار أن ركب الدول المتقدمة حققت خطوات كبيرة في هذا المجال فيما أن البلدان المتخلفة مازالت تقع في الأسفل، دون أن تجد حلا لهده الأزمة (أزمة التنمية)، وهذا ما نتناوله في المبحث الأول من الفصل الثاني، أما عن المبحث الثاني فسنتناول بالذكر موضوع النمو الاقتصادي الذي أصبح في عالم اليوم الأساس و الركيزة الأولى التي تبني عليها طبقات التنمية، لكن اقتران النمو في هذا المجال كما يشاع، يجب أن يكون مع الانفتاح، في زمن العولمة و السياسة الليبرالية، فهل فعلا أن الانفتاح محرك للنمو الاقتصادي ؟ (المبحث الثالث) لكن لا يخفي على أحد انه في هذا الزمان، لا يمكن أن تعيش الدولة بمعزل عن العالم الخارجي وما يصوره من نظم و ظروف اقتصادية تمثل فيه الدول المتقدمة الكبرى على رأس المؤسسات الدولية الدولاب الذي يدير عجلة الأحداث السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ...الخ، فمن الطبيعي من هذا كله أن تدير النظم التجارية و الانفتاح في دول العالم مؤسسة دولية تسمى بالمنظمة العالمية للتجارة "OMC"خلافا للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "GATT"

و هذا ما نحاول دراسته كمبحث رابع وآخير على الفصل الثاني.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية:

يفرق الاقتصاديون عادة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، فالتنمية تسعى لتحقيقها كافة الشعوب، بينما النمو الاقتصادي هو أحد مكونات التنمية إلا أنه لا يعد المكون الوحيد، إذن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية، بل إنها تغير جدري يمتد ليمس ما هو أبعد من الجوانب المادية و المالية لحياة الناس، فالتنمية يجب النظر إليها باعتبارها عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إعادة تنظيم و توجيه الأنظمة و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية في بلد ما.

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية عبر الزمن، وفق ما كان سائد من أوضاع أنداك، ففترة الستينات و السبعينات و ما كان يعانه الاقتصاد من ركود، كانت عملية التنمية تعني تحقيق زيارة سنوية في الناتج القومي و التركيز على زيادة الدخل الحقيقي، و من ثم ضرورة أن يكون معدل الزيادة في الدخل القومي أعلى من معدل زيادة السكان، و ألا تتخطى معدلات التضخم معدلات الزيادة في الدخول النقدية .
هذه الصياغة الكمية لمفهوم التنمية الاقتصادية، لم تولي أهمية للواقع المنشود عبر التاريخ و ما يكتنفه من أوضاع كمشاكل الفقر، البطالة و اللاعدالة في توزيع الدخل، فأعيد تعريف التنمية لتصبح : عملية خفض أو القضاء على الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة ...
وذلك من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الاقتصادي.
لقد أصبحت عملية التنمية تستهدف الانتقال بالمجمعات من مستوى التخلف لتتخطي بها حاجز الفقر و الجهل و المرض، ولا يمكن أن تقتصر فقط على مجرد الجوانب الاقتصادية من ارتفاع الدخول إلى عدالة توزيع الناتج القومي، إلى توفير فرص العمالة.
و من ثم فالتنمية هي تلك العملية المتعددة الأبعاد و التي تتضمن إجراء تغيرات جذرية من الهياكل الاجتماعية و السلوكية و الثقافية و النظم السياسية و الإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق على مجتمع ما و بالتالي نستنتج أن جهود التنمية تسعى لتحقيق انجازات وقيم أساسية تضمن للفرد و الجماعة حياة أفضل ماديا و إنسانيا، ويمكن اختصار هذه القيم في ثلاثة أوجه :

---

(1) رمزي علي إبراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، منشأة توزيع المعارف بالاسكندرية 1991، ص 109
(2) مرجع سابق ص ص110 ، 114

أ- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد Life - Sustenance :

ومن أبرز الحجات الأساسية التي تصعب الحياة دونها،المأكل، المسكن، الملبس، العلاج و الحماية (الأمن الداخلي و الدفاع الخارجي) ...

ب- تحقيق الذات و تأكيد الشعور بالإنسانية لدى الجميع Self - Esteen:

أي أن يشعر الإنسان أنه إنسان لا مجرد أداة، له كيان يحترم، وكرامة تؤخذ في الحسبان عند التعامل معه من جانب الدولة أو المجتمع، وشرف تحرص القيم السائدة على حمايته، واعتراف بإنسانية في مواجهة الجميع .

ج- إتاحة الحرية و القدرة على الاختيار Freedom :

ونعني هنا الحرية بالمفهوم الاقتصادي، أي التحرر من استبعاد الظروف المادية و الحاجة و العوز، والتحرر من العبودية في مجال العمل

ولأن التنمية نسبية، ولأن للتخلف و من ثم للتنمية درجات، ولأن أسوء درجات التخلف تبدأ عند 40% من سكان العالم الثالث الواقعون في الأسفل، فبالتالي فإن التنمية الاقتصادية بالمفهوم التقليدي هي أقصى ما يمكن للبلدان الأكثر فقرا أن تحققه، و من هنا فإنه يجب النظر إلى هدف التنمية في هذه البلدان على أنه محو وإزالة أكثر العقبات صعوبة و تعقيدا .

المطلب الثاني : عقبات التنمية الاقتصادية في عمل الدول النامية :

لا تتفق البلدان المختلفة على تعرضها و تباينها في كافة ما يعترض سبيلها إلى النمو من عقبات، بل انه حيث تشترك هده البلدان في مواجهة مجموعة يعينها من العقبات، تتفاوت هذه العقبات في الأهمية النسبية من بلد إلى أخر، و من وقت إلى أخر في البلد الواحد، ومن هنا كان هدف التنمية الاقتصادية كسر حلقات التخلف المفزغة التي يدور محورها على أن الفقر لا يلد إلا فقرا .

فالفقر يعني انخفاض مستوى الدخل الحقيقي الناتج عن انخفاض الكفاية الإنتاجية، وأن انخفاض الكفاية الإنتاجية ناتج عن ضعف المهارات الفنية و التدريبية التي يسببها نقص التعليم، وأن نقص المهارات سببه عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لشراء العتاد و الأدوات اللازمة للإنتاج المتطور، و الاتفاق على برامج التدريب و التعليم، وأن عدم كفاية رؤوس الأموال سببه انخفاض مستويات الادخار و الاستثمار، وهذه الأخيرة منخفضة لانخفاض مستويات الدخول الحقيقية، فالفقر هنا سبب و نتيجة في نفس الوقت.

و من هنا يجب التركيز على بعض معالم التخلف باعتبارها العقبات الأولى بالمواجهة، وبحيث يكون التصدي لها من خلال برامج و سياسات جيدة، وهو السبيل الفعال و الممكن لكسر هذه الحلقات الخبيثة، و من أبرز عقبات التنمية يمكن سرد ما يلي :

أولا : الانفجار الديمغرافي :

فبعد الحرب العالمية الثانية، ومع تطور العلوم و الطب، أمكن التحكم في الكثير من الأمراض المستعصية، و القضاء على الكثير من الفيروسات الفتاكة بجسم الإنسان خاصة من خلال التلقيح و التطعيم، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل الوفيات الذي تبعه ازدياد معدل الولادات بالتبعية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في عدد السكان خاصة في الدول النامية، فلقد ازداد عدد السكان بالضعف عما قبل في مدة 29 سنة، في حين أوروبا خلال 90 سنة كمدة فلقد زاد سكان العالم من 2.519 مليار نسمة في سنة 1950 إلى 6.057 مليار نسمة في سنة 2000، والى رقم متوقع قدره 9.322 لسنة 2050، وبينما كان 67.7% من السكان يعيشون في الدول النامية في سنة 1950، زادت هذه النسبة لتصل إلى 80.3% في سنة 2000، و إلى نسبة 87.3% متوقعة لسنة 2050.

وتوزع السكان في سنة 2000 على القارات كما يلي : 13.1% في إفريقيا، 60.6% في آسيا، 8.6% في

أمريكا اللاتينية، و الباقي في أمريكا الشمالية و أوروبا و أوقيانوسيا . (1)

و كما كانت هدف التنمية الاقتصادية هو نمو الاقتصاد القومي و زيادة معدل نصيب الفرد للدخل الحقيقي، فإن أي زيادة على الدخل القومي، لابد وأن تتأثر بزيادة النمو السكاني، و ما نلاحظه اليوم في الواقع هو أن انخفاض معدلات المواليد يكون أكثر وضوحا في تلك البلاد التي تحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي مما يوحي بوجد علاقة وثيقة بين التنمية و نمو السكان .

و من خلال التأثير العميق الذي تمثله هذه العلاقة في البلدان النامية كان لابد من وضع ضوابط لهدا الانفجار السكاني – الذي أحدث مشاكل عدة في التعليم و الصحة و كذا مشاكل اقتصادية و ثقافية...

و لقد تجلى هذا الوعي بخطورة هذا الوضع في بلدان عدة كإيران التي ألغت تشجيعها للولادات منذ 1986،

وسياسة الابن الوحيد في الصين مند نهاية السبعينات(2) و بالتالي أصبح معدل تزايد السكان في الصين يمثل 1% لسنة خلال الفترة 1995/92.(3)

(1) لويس حبيقة، من كانكون إلى دبي، **تحديات اقتصادية دولية كبيرة**، منشورة على الموقع الالكتروني : https://www.Al-Moharer.net تمت زيارة الموقع 14-02-2012 على الساعة :19:30

(2) هذا الوضع جاء بعد سقوط ماوسى تانغ وسياسته التي كانت تعتمد على زيادة عدد السكان بأكبر عدد ممكن، حيث أنه يعتبر الإنسان عامل قوة سواء من حيث العمل أو الحرب و للإشارة بلغ عدد سكان الصين في نهاية 2004 1.300 مليار نسمة.

(3) Schlink Geneviève la croissance economique dans le reste de monde, 1999 sur le site : Www.Yahoo.Fr/économie/commerceinternational

ثانيا : التخصص المتطرف في منتوج دولي أولي واحد أو أكثر :

أسفرت سياسة الاستعمار وعلاقة التبعية التي ربطت تاريخنا البنيان الاقتصادي للدول المتخلفة بمصالح الدول المتقدمة عن طبع النشاط الإنتاجي فيها بهذا الطابع الفريد، إذ أصبحت تعتمد هذه المجموعة الكبيرة من الدول المتخلفة على إنتاج محصول واحد (أو اثنين) يشكل نسبة كبيرة من دخلها القومي السنوي، هذا المحصول أو المنتوج الزراعي أو المادة الخام، لا تتحكم في إنتاجية ظروف الطلب الداخلي بالدول المتخلفة بطبيعة الحال و إنما هو منتوج لغرض التصدير، و من هنا تتوقف مستويات الدخل و المعيشة (رواجا و كسادا) بالبلدان المتخلفة بدرجة كبيرة على الأحوال الجوية و المناخية من ناحية، و على الأحوال السائدة بأسواق التصدير بالخارج من ناحية أخرى، و تتوقف هذه الأخيرة على مستوى الأحوال الاقتصادية بالبلدان الصناعية.

فبالنظر إلى هيكل الصادرات العالمية كما يوضحها الشكل 03 تبين أنه في عام 1987شكلتا المواد الأولية (محاصيل زراعية، مواد خام، وقود)، 76% من جملة صادرات البلاد المتخلفة منخفضة الدخل (باستثناء الهند و الصين)، بينما لا تزيد عن 19% من جملة صادرات البلدان المتقدمة.(1)

الشكل :«03» هيكل الصادرات العالمية لعام 1987.

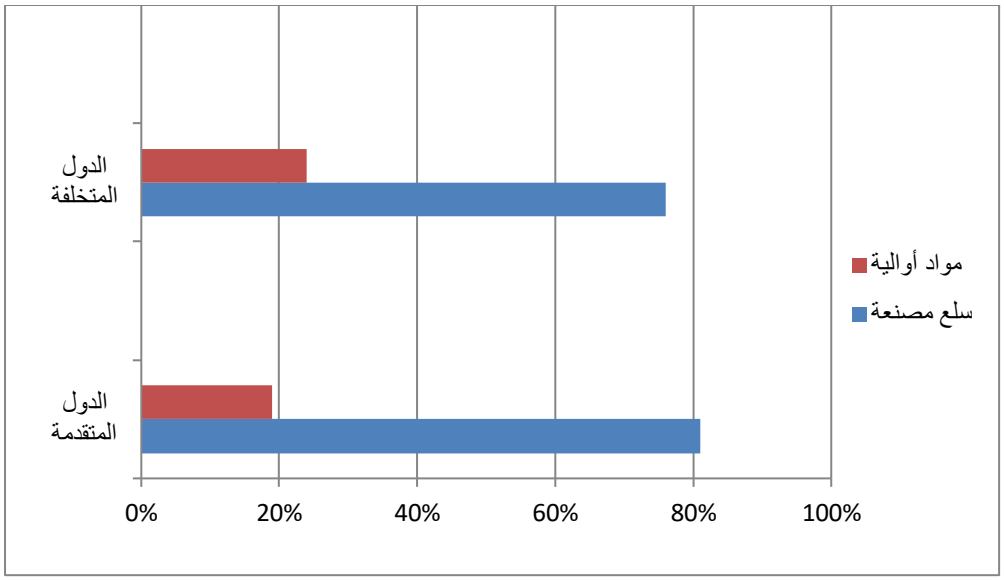

المصدر = رمزي علي ابراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 80، عن تقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي عام 1989

---

(1) رمزي علي ابراهيم سلامة، مرجع سابق، ص ص 79-85

هذا التخصص المتطرف يتضح بدرجة كبيرة إذا أجرينا نوعا من الحصر لبعض المنتجات الأولية و المواد الخام الأساسية لنحاول تحديد مصدر إنتاجها في العالم جدول (04)، فليست المشكلة هي فقط في اعتماد مجموع البلدان المتخلفة على الإنتاج الأولي بما في ذلك من مخاطر تقلب مستويات الإنتاج واتجاه شروط التجارة لغير صالحها وعدم مرونة العرض واعتماد هذه الدول على أسواق الدول الغنية، مما يجعلها مساوم ضعيف في السوق العالمي (باستثناء البترول خلال الفترة 1973-1979)، إن المشكلة تتضاعف إذا علمنا أن كل من هذه الدول تعتمد اعتمادا شبه كليا على حصيلة محصول واحد أو اثنين في الحصول على احتياجاتها الأساسية وفي تمويل خطط التنمية بها.

جدول 04: بعض السلع و المواد الأولية ونصيبها في صادرات الدول المتخلفة(1973-1975).

السلع	نصيب الدول المتخلفة في الصادرات العالمية	نصيب المنتوج في صادرات الدول المتخلفة
الكاكاو	98%	غانا (60%)
البن	93%	كولومبيا (47%)، أوغندا (73%)
الشاي	80%	سيريلانكا (45%)
السكر	50%	البرازيل (68%)، جزر الموريشيوس (80%)
الموز	93%	المارتينيك (40%) بنما (30%)
الأرز	30%	النيبال (48%)

القطن	49%	التشاد (70%)، مصر (41%)، السودان (45%)، اليمن (49%)
المطاط	96%	ماليزيا (25%)، سيريلانكا (20%)
القصدير	53%	زائير (69%)، الشيلي (66%)، زامبيا (92%)
الحديد	49%	ليبيريا (68%)، موريتانيا (78%)

المصدر= رمزي علي ابراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 81، عن :

I.M.F, " International Financial Statistes ", July 1987

و يعني هذا التخصص، التخصص المتطرف في تصدير بعض المنتجات الأولية عن ربط خطط التنمية بحصيلة الصادرات التي تتحكم فيها ظروف العرض بالداخل و ظروف الطلب العالمي بالخارج وكلاهما يتسم بعدم الاستقرار و التغلب من عام لعام، وعلى حين تتسم تطورات أسعار السلع المصنوعة بدرجة من التدرج و الانتظام النسبي، نجد أن المواد الأولية و الزراعية تواجهها تقلبات حادة، وقد تتسبب في أحدات كوارث اقتصادية لبعض البلدان لما تعكسه من نقص مفاجئ في حصيلة البلد من الصرف الأجنبي.

فكلما زاد تنوع هيكل الصادرات بالنسبة لدولة ما، كلما خفت و قلت معها تعرضها للصدمات الخارجية، والعكس صحيح، فكلما زادت درجة التركيز في هيكل الصادرات كان البلد عرضة للصدمات الخارجية بدرجة كبيرة (1)

ويقدر أن الخسائر التي تلحق بالبلدان المتخلفة نتيجة انخفاض أسعار الصادرات بنسبة 5% فقط تتساوى تقريبا مع حملة ما ينساب إليها من رؤوس الأموال الأجنبية العامة و الخاصة، والمعونات من الحكومات الأجنبية، والخلاف بين الاقتصاديين على أن حصيلة الصادرات هي المصدر الرئيسي لحصول الدول المتخلفة على واردتها من السلع المصنوعة، بل وعلى الغذاء من الدول المتقدمة وأنها المصدر الرئيسي لسداد و خدمة الديون الأجنبية.

ثالثا : أزمة الدين الخارجي :

إن الديون والتنمية والتجارة ونظم المدفوعات الدولية مجالات مترابطة حتى لا يكاد يمكن للمرء الفصل بينهما، ومديونية البلدان النامية من القضايا العالقة التي كانت تناقش قديما إلى اليوم، فحدة هذه المشكلة ألقت بظلا لها على هيكل الأسعار والإنتاج والاستثمار و العمالة في البلدان المدينة، مما هدد جوهر عملية التنمية لما صاحبها من نقل للموارد الحقيقية إلى البلدان الدائنة، لذا فقد فرضت أزمة الديون نفسها على مجتمع الأمم بأكمله، فقد هبت رياحها لتثير القلاقل الاجتماعية والسياسية في البلدان المدنية وقد أصبحت تهدد مستقبل أجيال و أجيال، علاوة ما تشكله الآن من خطر على النظم النقدية والمالية و التجارية العالمية. و ربما أمكن تشبيه العوامل النقدية و الحقيقية التي تمخضت عنها الأزمة المعاصرة للديون بحركة حدي المقص، تصاعد أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السلع والمواد الأولية، تزايد مدفوعات خدمة الدين وانخفاض تدفقات رأس المال، تزايد العجز في موازين التجارة وانخفاض الاستثمارات ... وهلم جرا.

لقد كان عدم التناسق واضحا في السياسات التي اتبعها المجتمع الدولي للتصدي لمشكلة الديون، كما ساعدت النظم التجارية والمالية الدولية بدرجة أو بأخرى على تردي مشكلة الدين وإعاقة حلها، وان كانت المشكلة قد أضعفت هي الأخرى من كفاءة هذه النظم.

---

(1) محاضرات على مقياس " **التجارة الخارجية والتكتلات الإقليمية** " دراسات ما بعد التدرج، جامعة عنابة 2002.

وعلى العموم فإن المديونية الخارجية للبلدان النامية عرفت تطورا سريعا في أحجامها وخاصة منذ النصف الثاني من عقد السبعينات، كما هو موضح في الجدول (05) حيث ارتفعت بشكل خطير خلال الفترة 1985/1975 بحيث انتقل حجمها من 180 مليار دولار سنة 1975 إلى 970 مليار دولار سنة 1985، أي بمعدل نمو في المتوسط تقارب 540% (1)

الجدول (05) : تطور ديون البلدان النامية (مليار دولار).

السنة	1955	1970	1975	1981	1983	1985
ديوان الدول النامية	6	75	180	610	843	970

المصدر : رمزي زاكي، مرجع سابق، ص 313.

ولقد قفزت ديون الدول النامية على مدى السنوات العشر 1990/1980 من 450 مليار دولار إلى 1400مليار دولار (حسب تقديرات صندوق النقد الدولي)، ويبلغ نصيب أمريكا اللاتينية 46% من إجمالي الديون بينما تقتسم كل من إفريقيا وآسيا باقي الديون بنسبة 27% لكل منهما، وبذلك يكون حجم الديون قد تضاعف بنسبة 322% في الفترة 1990/1980، وتمثل هذه الديون في عام 1989 ما يعادل 34.5 %من الناتج القومي لكافة الدول النامية و139% من إجمالي صادرتها (الجدول(06)).

وأمام هذه الأرقام الفلكية للديون، والانخفاض الذي لم يسبق له مثيل في الأسعار الحقيقية للمواد الأولية والخامات (غير البترولية)، وما يترتب عليه من هبوط في حصيلة صادرات البلدان النامية، واجهت هذه الدول صعوبات بالغة في سداد ديونها (أقساط وفوائد)، في وقت تتزايد فيه المطالب أبنائها وتتفجر معه مجموعة من مشاكلها التنموية الداخلية، ومنذ 1979 فأكثر الدول دائنة قد خصصت مابين 70% إلى 80% من قروضها الجديدة لدفع فوائد الديون الخارجية.

وكان لضعف الطلب في البلدان الصناعية أثره المباشر في هبوط أسعار صادرات الدول الأجنبية بنسبة 15% خلال 1982/1981، و من ثم هبوط متحصلات من النقد الأجنبي، مصحوبا بارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية (والتي كانت ضعيفة أو سالبة خلال فترة السبعينات)، لتصل إلى مستويات عالية من 15% إلى 22% بالنسبة لكثير من البلدان خاصة أمريكا اللاتينية.

وحتى عام 1982 كانت نقطة التحول عندما أعلنت 22 دولة عدم قدرتها على مواصلة الوفاء بديونها، وطلبت التفاوض لإعادة جدولتها، وعلى مقدمة هذه الدول : الأرجنتين، الأكوادور.

---

(1) رمزي زاكي، **التاريخ النقدي للتخلف**، سلسلة العالم العربي، الكويت، 1987 ص ص 312. 313

جدول (06) : مؤشرات الدين للبلدان النامية (1970-1989) (%).

المؤشرات	1970	1975	1977	1979	1980	1981	1982
إجمالي حجم الدين الخارجي(*)	68.4	180	351	480.2	635.8	747.7	846.6
نسبة الدين /الناتج القومي الإجمالي	13.3	15.4	18.1	19.5	20.6	22.4	26.3
نسبة الدين /الصادرات	99.4	76.4	84.7	83.7	90	98	117.6
نسبة خدمة الدين/ الناتج القومي الإجمالي	-	-	-	-	3.7	4	4.6
نسبة الفوائد/ الصادرات	-	-	-	-	13.2	15.6	18.9
نسبة الدين الخاص / إجمالي الديون	51	57.5	60	63.2	63.1	64.5	65
المؤشرات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
إجمالي حجم الدين الخارجي	897	942	1016.6	1099	1194.8	1228.9	1262.8
نسبة الدين /الناتج القومي الإجمالي	31.4	33	35.8	35.4	38.4	36.2	34.5
نسبة الدين /الصادرات	134.8	121.2	143.7	144.5	156.6	147.6	139
نسبة خدمة الدين/ الناتج القومي الإجمالي	4.5	4.9	5.3	5.5	5	5.1	4.9
نسبة الفوائد/ الصادرات	17.8	19.2	20.3	21.7	19.1	19.3	17.5
نسبة الدين الخاص / إجمالي الديون	65.8	65.7	63.9	64.5	63.2	36	60.1

(*) مليار دولار (-) غير معروف

المصدر: رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 170، عن:

La Banque mondial rapport sur le développement dans le monde, 1984

و تضاعفت عدد الدول العاجزة عن السداد لتضم دول افريقية و آسيا، و كان لابد لها من مراجعة سحباتها، فلقد زاد العجز الميزان الحسابي الخارجي المجمع للبلدان النامية من 29 مليار دولار عام 1978 إلى 70 مليار في عام 1980 ثم إلى 103 مليار عام 1982 (1)

ولقد لعب صندوق النقد الدولي و دول نادي باريس دورا بارز في استمرار تدفق التمويل، إلا أن برنامج التكيف كانت شديدة الوطأة، كما أن حجم القروض الجديدة أصبح محدود للغاية.

و من مؤشرات الدين الخارجي يتضح مدى موقف البلدان النامية، فلم تعد الصادرات كافية لتغطية ديونها (الجدول(6)).

إن معالجة الديون الطويلة الأمد التي تثقل موازنات الدول الفقيرة، تمنعها من النهوض و تحقيق تنمية مستدامة، و تدل إحصائيات البنك الدولي لسنة 2001 على أن 19% فقط من ديون الدول النامية هي مسيرة (4.6% في أمريكا اللاتينية، 32% في آسيا، 36.1% في دول الشرق الأوسط، 48.3% في إفريقيا) بالإضافة إلى سوء الإدارة و غياب الشفافية.

إن المشكلة الأساسية في الدول النامية تكمن في ثقل الديون غير الميسرة وطويلة الأمد، وقسم من الديون الأخيرة ذو فوائد متحركة مع السوق و الآخر ثابت، ضمن الضروري توسيع برامج صندوق النقد الدولي بهذا الشأن، وإدخال برامج جديدة مماثلة ل "بايكر" Baker و "برادي" Brady للتخفيف من وطأة الديون التي تثقل كاهل الدول النامية.

رابعا : التبعية الاقتصادية:

تتمثل ظاهرة التبعية الاقتصادية في سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومن ثم تنظيم الإنتاج الأولي في البلدان المتخلفة – الواقعة تحت السيطرة السياسية و الاقتصادية الأجنبية – كما يلاءم المصالح الاقتصادية الاستعمارية للدول الأوروبية المتقدمة صناعيا، و لايغير من حقيقة التبعية الاقتصادية كون أن البلدان المتخلفة قد حصلت على استقلالها السياسي.

فلا يخفي كيف تتأثر الشركات الأجنبية بالشطر الأعظم من تجارة البلدان المتخلفة، بل لا يخفي كيف تصل السيطرة الأجنبية إلى حد امتلاك الأجانب لمشروعات الإنتاج الأولي لغرض التصدير إلى أسواق البلاد التي ينتمون إليها، مثال ذلك شركات البترول في دول الخليج و فنزويلا وإيران، وشركات الفواكه الأمريكية في أمريكا اللاتينية وشركات المناجم في الشيلي و الكونغو والمزارع الأجنبية الكبيرة في ليبريا. (2)

(1) مرجع سابق، ص ص 161-171.

(2) رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق ص ص 85-87

وليست التبعية الاقتصادية قاصرة على ميدان التجارة الخارجية فقط، بل تمتد لتشمل العديد من المجالات :

- اعتماد الدول المتخلفة على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية من الدول المتقدمة لتمويل استثماراتها القومية بما فيها البنية التحتية، وبالتالي اعتماد الدول المتخلفة في تمويل استثماراتها على مدخرات الدول المتقدمة بل أن من خصائص الدول المتخلفة أن عرض مدخراتها لا يتولد بالكامل في الاقتصاد القومي، فمساهمة الأجانب بمدخراتهم أو بمشروعاتهم الاستثمارية كان يتراوح في فترة الخمسينات مابين 20 إلى 25% ثم هبط في الستينات إلى 10% من إجمالي تكوين رؤوس الأموال بالبلدان المتخلفة.
- اعتماد الدول المتخلفة على انسياب التكنولوجيا وطرق الإنتاج الحديثة من الدول المتقدمة، حيث ارتفعت تكلفة استراد التكنولوجيا بالبلاد النامية من 1مليار دولار عام 1975 إلى 6مليار دولار عام 1985 (1)

و من الجدير بالذكر أن ذلك النوع من التبعية يخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول المتقدمة، فكلها أريد إحلال أسلوب للإنتاج بآخر، كانت الدول المتخلفة هي السوق الطبيعي لوسائل الإنتاج القديمة أو التي انتهى العمل بها، وكثيرا ما أدى نقص قطع الغيار في بعض المصانع في الدول المتخلفة إلى عجز هذه الوحدات عن القيام بالإنتاج بكامل طاقتها.

- اعتماد الدول المتخلفة على انسياب السلاح وأدوات الحرب الباهضة التكاليف (دبابات، طائرات، مدافع، سفن حرب...) تنتج كلها في الدول المتقدمة، وحسب الإحصائيات فقد استهلكت دول العالم الثالث ثلاث أرباع تجارة الأسلحة في العالم مع بداية الثمانينات، ومع اشتغال الحروب الإقليمية بين الدول المتخلفة، أو بين أجزاء الدول المتخلفة الواحدة، فإن طلبها على السلاح الأجنبي يزيد، ويزيد معه انتعاش اقتصاد الدول المنتجة للسلاح، وفي الحروب تدمر الأسلحة و الموارد البشرية و الطبيعية، ويزداد الطلب وتزداد التبعية وتتسع الفجوة....فجوة التخلف بين الشمال المتقدم و الجنوب المتخلف.
- اعتماد الدول المتخلفة على انسياب المعونات الأجنبية من الدول الصناعية خاصة الدول السبع الكبار أو المنظمات و الهيئات الدولية المتخصصة التي تسيطر عليها وتمولها الدول المتقدمة في صورها المتعددة الأطراف، وفي بعض الأحيان تمثل هذه المعونات الاقتصادية الشق الأعظم من موارد البلد.
- تعتبر أسواق المال العالمية (البنوك وصناديق التمويل وشركات التأمين والهيئات المالية العالمية) هي المصدر الرئيسي لحصول الدول المتخلفة على القروض اللازمة لمواجهة متطلبات المعيشة و التنمية وتمويل نفقات الحروب، وتتمركز هذه المؤسسات والهيئات التمويلية في الدول المتقدمة، ومن الظواهر

(1) محمد حشماوي، مرجع سابق، ص 109.

المعتادة في السنوات الأخيرة التحاء الدول الفقيرة إلى الاقتراض بغرض سداد الأقساط السنوية للديون وفوائدها و التي تستهلك نسبة بين 15% إلى 50% من الحصيلة السنوية للصادرات في هذه الدول.

كل هذه الأبعاد الظاهرة التبعية الاقتصادية تصنف على موضوع التنمية الاقتصادية بدول العالم الثالث ذلك الطابع المزدوج، فالجهود من أجل الفكاك من مصيره التخلف و الفقر هي جهود بلا شك و بالدرجة الأولى قومية

وطنية داخلية وتخص البلدان النامية ذاتها، ومع هذا فلابد من اشتراك العالم الأول المتقدم إستراتجية شاملة للتنمية، تلعب فيها الدول المتقدمة دورها الذي لاغنى عنه لتخفيف حدة اعتماد الدول الفقيرة عليها وارتباطها بها، ولايتأتى هذا إلا من خلال إشراك الدول الفقيرة في وضع أسس جديرة للعلاقات الدولية في مجالات التجارة والتبادل والنقد العالمية.

المطلب الثالث :إستراتجية التنمية :

التنمية هي في نهاية الأمر- حشد للموارد والجهود وتوجيهها لإزالة معالم التخلف الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية في بلد ما.

وهي كمفهوم وكفكرة تبدو واضحة وسهلة وبالإمكان استيعابها، ولكنها كسياسة وأسلوب واحد محدد لعملية التنمية.

ومجمل القول أن لتحقيق التنمية يجب على الدول النامية أن تختار بين سياستين:

- سياسة التدرج البطيء : و التي تعتمد على تلقيح الاقتصاد بالتدرج وبانتظام بموارد مالية على فترات،.... لكن هذه السياسة لم تجد صدى كبير وسط مجموع الدول كما شهدته من إخفاقات في تجربتها.
- سياسة الدفعة القوية : والتي تتجه لضرورة القيام بحد أدنى من الاستثمارات لضمان نجاح برامج التنمية، وعندما كانت التنمية الاقتصادية تتجه إلى أحداث تغير عميق في بنيات الاقتصاد القومي في مدة محددة، فإن الدفعة القوية كسياسة تستلزم حشد جزء كبير من الإمكانيات لتحقيق التنمية الاقتصادية، مما يتطلب تدخل الدولة على هذا المجال، ويشبه الاقتصاديون فكرة الدفعة القوية بعملية ارتفاع الطائرة من فوق الأرض، ذلك أن هناك حد أدنى من السرعة الأرضية ينبغي تجاوزه قبل أن تتمكن الطائرة من التحليق في الهواء (2)

---

(1) عصام نور، **دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي و العشرين**، مؤسسة شباب الجامعة 2002 ص ص 42، 43

(2) تنسب نظرية الدفعة القوية إلى اقتصادي من أوروبا الشرقية يدعى " روزتشين رودان"

إضافة إلى ذلك يجب على الدول النامية أن تختار بين سياسة " النمو المتوازن " وسياسة " النمو غير المتوازن ".

حيث تتجه سياسة النمو المتوازن إلى أنحاء مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، ومختلف صناعات الاستهلاك في وقت واحد معا، مما يؤدي تخلف بعضها إلى إعاقة تقديم البعض الآخر، إلا أن سياسة النمو المتوازن لا يمكن تطبيقها في الدول النامية لأنها تتطلب تمويل مالي كبير ومتزامن لكل الاستثمارات، حيث يقول سنجر

W.Singer على الشأن أن الموارد المطلوبة لتنفيذ سياسة النمو المتوازن ضخمة جدا، والبلد الذي يستطيع توفيرها لا يمكن أن يكون متخلفا (1)

أما سياسة النمو الغير المتوازن، فتنصرف إلى إقامة بعض الصناعات التي تشكل أقطابا للتنمية، مما يؤدي إلى نمو الصناعات الأخرى المتكاملة معها في مرحلة تالية، ولكن يعاب على سياسة النمو غير المتوازن أنها لا تضمن اتساع السوق و الوفورات الخارجية التي تساعد على دفع عجلة التنمية، وتعرف الوفورات الخارجية بأنها تلك الفوائد التي تعم على الاقتصاد القومي في مجموعة، أو على أنشطة و مشروعات معينة، دون أن تستلزم تحقيق عائد مباشر للمستثمر المعين، وان كانت هذه السياسة لا تستلزم إمكانيات كبيرة لتحقيقها، مما يجعلها أكثر مواءمة من غيرها في تحقيق التنمية في الدول النامية.(2)

(1) عبد الرحيم بوادقجي، **التنمية الاقتصادية**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1977، ص 215

(2) كامل بكرى، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، 1986، ص 78

المبحث الثاني = النمو الاقتصادي:

إن تجارب النمو الاقتصادي للدول التي سبقت في مضمار التقدم هي بمثابة النموذج و الإطار التاريخي الذي يحتوي بالضرورة على الكثير من الدروس المستفادة، لكن ينبغي الإشارة إلى أن الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المختلفة التي سادت في الدول الرأسمالية المتقدمة في غضون انطلاقها في القرن التاسع عشر وحتى اليوم تختلف عن ماهي عليه الآن في الدول النامية، وكما رأينا أن التنمية مفهوم واسع يتضمن

تحقيق زيادة في الناتج القومي مصحوبة بتغيرات جذرية في الأبنية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، وبالتالي : فالتنمية الاقتصادية هي في الواقع عملية تحقيق زيادة سريعة، تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، ونستخلص بالتالي أن التنمية الاقتصادية تتضمن في داخلها نموا اقتصاديا وهكذا فإن أول ماتسعى إليه الدولة المتخلفة هو البحث عن النمو.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي:

لقد عرف أحد كبار الاقتصاديين ويدعى سيمون كيوزنتس « S.Kusnets » النمو الاقتصادي في بلد ما بأنه :" زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية و السلوكية و الايدبولوجية التي تتطلبها عملية النمو هذه (1)

فالنمو تلقائي، و التنمية إرادية محفوزة، النمو نتيجة، و التنمية مجهود ضخم يؤدي إلى هذه النتيجة، وينبغي الإشارة إلى أنه في استخدام كيورنتيس للفظ النمو Growth، بشأنه شأن العديد من الاقتصاديين، فإنه يستخدمها للتعبير عن الظروف التي تحكم التطور الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتقدمة، وهو يستخدم لغيره أيضا لفظ التنمية Development للتعبير عن الجهود الساعية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وإجراء التغيرات الهيكلية بالبلدان المتخلفة في وقتنا المعاصر.

ومجمل القول أنه يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث أن: متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان .

أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشية الفرد، ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي سوف

---

(1) رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 212.

يظل تابثا، أي أن مستوى معيشة الفرد لن يتغير، وفي هذه الحالة لا يوجد هناك نمو اقتصادي.

بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل الكلي (الناتج الكلي) بمعدل أقل من معدل النمو السكاني، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي سوف ينخفض، وبالتالي تتدهور مستوى معيشته، وتمثل الحالة نوع من التخلف الاقتصادي.
و مما سبق يمكن القول أن :

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو الدخل الكلي ــ معدل السكاني.

ولكن من ناحية أخرى، أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي و ليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة ما تكون سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، وبالتالي :

الدخل الحقيقي = الدخل النقدي ÷ المستوى العام للأسعار.

أي أنه يشير إلى كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد مستوى الأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي يظل ثابتا، ولا يحدث هناك تحسن في مستوى المعيشة بالنسبة للفرد في هذه الحالة، بل أكثر من هذا إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار (معدل التضخم) فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض، ويتدهور مستوى معيشته، ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصاديا.

و نلاحظ مما سبق أن:

معدل النمو لاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي ــ معدل التضخم.

وكما يشير التعريف السابق إلى أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة، فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة صغيرة فقيرة تزيد من خلالها في متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين، ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نموا اقتصاديا.

فالزيادة من الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نموا اقتصاديا (1)

---

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية 2000، ص ص 13،11

المطلب الثاني: مصادر النمو:

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الجزيئة هو لماذا تحقق بعض الدول معدلات نمو مرتفعة على مدى فترة زمنية مقارنة بدول أخرى ؟.

إن الإجابة على هذا تطلب أولا تحديد المصادر المختلفة التي تساعد على النمو ثم التعرض للمحددات التي يكمن أن تؤثر على عوامل مصادر النمو.

إن معرفة مصادر النمو من أكثر الموضوعات التي ثار حولها الجدل على مدة فترات زمنية ممتدة، ونجد التركيز على النمو قد لاقى اهتماما واسعا من الاقتصاديين في فترة الخمسينات من القرن الماضي، ويلاحظ أن نظريات النمو المختلفة السائدة حاليا مرتبطة بشكل كبير بالنظريات الكلاسيكية الحديثة، التي تم تطويرها خلال تلك الفترة، وعلى وجه التحديد نموذج (Solow,1956) ونموذج (Swan 1956)، اللذان يعتبران حجر الزاوية لهذه النظريات (1)

أولا: النظريات الكلاسيكية الحديثة:

طبقا لهذه النظرية، فإن المكونات الأساسية لعملية إنتاج تتكون من ثلاثة عناصر : رأس المال، العمالة، تكنولوجيا المعرفة، حيث أن هذه العناصر هي المدخلات الأساسية (Inputs) للمخرجات (Out puts) و المتمثلة على السلع و الخدمات .

- رأس المال (Capital) : يقصد به كل المدخلات العينية و الملموسة من : ماكينات، أراضي، مباني...الخ، ويستخدم الرمز(**K**) للإشارة إلى رأس المال.
- العمالة (La Bor) : ويتمثل هذا العنصر في القوى العاملة داخل المجتمع والتي تساهم في العملية الإنتاجية، وحيث أن درجة مهارة العاملين وبالتالي إنتاجيتهم تختلف من فرد لآخر، فإن تحسين إنتاجية العاملين يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار في العمالة لزيادة مهارتهم، ويطلق على هذا الاستثمار رأس المال البشري (Human Capital) ويأخذ عدة أشكال أهمها الصحة والتعليم، ويستخدم الرمز(**L**) للإشارة إلى العمالة.
- المعرفة أو التكنولوجيا (Knowlege or Technologie) : أما العنصر الثالث في العملية الإنتاجية فيتمثل في المعرفة أو التكنولوجيا المستخدمة لتطوير رأس المال والعمالة واستخدامها في الحصول على المنتوجات، ويرمز لها بالرمز(**A**) وعليه فإن الإنتاج المحتمل الاقتصاد معين يمكن تحريره من خلال المعادلة التالية : $y= a *f (k.l)$ (1)

---

(1) بحث منشور ضمن المقالات والإصدارات، صندوق النقد العربي، على الموقع الإلكتروني :

Www.amf.ae.org تمت زيارة الموقع في :16.02.2012 على الساعة :20:15

ويلاحظ أنه في ظل النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن دالة الإنتاج "**f**" ذات خصائص معينة، ومن هذه الخصائص أن هذه الدالة قد تتميز بمعدل ثابت في التزايد بمعنى أنه لو تم مضاعفة رأس المال والقوى العاملة، فإن من المتوقع أن يتضاعف الإنتاج بالتبعية، أما الخاصية الثانية والمهمة فتتمثل في أن دالة الإنتاج تخضع لما يعرف بقانون تناقص الغلة لرأس المال، ولتكن (Law of diminishing returns to capital)، فمثلا إذا تم إضافة وحدة واحدة من رأس المال، ولتكن آلة، دون إضافة أي قوى عاملة جديدة، فإن تأثير هذه الآلة على الإنتاج يتوقف على حجم رأس المال المبدئي المتاح.

فإذا كان حجم رأس المال المتاح أقل من المطلوب فإن زيادة هذه الوحدة من رأس المال سيكون لها تأثيرا كبيرا نسبيا على الإنتاج، أما إذا كان حجم رأس المال الموجود أصلا كاف للعملية الإنتاجية، فإن زيادة أي وحدة إضافية من رأس المال تترك تأثير ضئيلا نسبيا على الحصيلة الإنتاجية.

ومن أكثر الأمثلة المعروفة لدالة عوامل الإنتاج في ظل النظرية الكلاسيكية الجديدة، دالة إنتاج Gobb-Douglas وذلك كما يلي: $\mathbf{Y = AK^a L^{1-a}}$ .....(2)

حيث أن **a** يشير إلى نصيب رأس المال من قيمة الإنتاج، أما (**a_{-1}**) فترمز لنصيب العمالة.

وطبقا لهذه المعادلة، فإن حجم الإنتاج في اقتصاد ما يمكن أن يزيد في 3حالات : زيادة رأس المال، زيادة القوة العاملة أو تحسين التكنولوجيا المستخدمة، وهنا يجب الإشارة إلى أن (**A**) لا ترمز فقط للتكنولوجيا، وإن كانت التكنولوجيا بالطبع من أهم عناصر المتغير (**A**) – ولكن في الواقع (**A**) يشير للعديد من العناصر غير المحدودة بشكل تام، وذلك فيها يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

ومن ثم، فإن الإنتاج يمكن أن يزيد إذا زاد المخزون الرأس مالي (**K**)، وذلك من خلال الاستثمار و التراكم الرأسمالي، وزيادة القوة العاملة (**L**)، بالإضافة للمتغير الأخير والمتمثل في مجموعة من العناصر مثل مستوى التكنولوجيا المستخدم، مستوى التعليم والتدريب للأفراد، مدى وجود سياسة اقتصادية سليمة، وتهيئة مناخ يساعد على جذب الاستثمارات...الخ، كل هذه العوامل تساهم في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج والذي أشرنا إليه بالرمز (**A**)، وترى النظرية الكلاسيكية الحديثة أن الاقتصاد لا يمكن أن ينموا بلا نهاية من خلال الاستثمار على رأس المال فقط، فالتراكم الرأسمالي مع تعاظمه سيؤدي إلى تناقص معدل النمو حتي معدل النمو حتى يتلاشى تماما حسب قانون تناقص الغلة.

و من المفاهيم الهامة التي يجب معرفتها في النظرية الكلاسيكية ما يعرف بالتلاشي.

فمثلا لو أن هناك دولتين أحدهما فقيرة والأخرى غنية وذلك بالنظر للإمكانيات الرأسمالية المتاحة لكل منهما، فإن الدولة ذات التراكم الرأسمالي الأقل سيكون لديها ناتج مدى أعلى من الدولة ذات الرأسمالي الأكبر، وذلك بسبب قانون تناقص الغلة المشار إليه سابقا، و من ثم فإن الدولة الأفقر يفترض أن تنموا بشكل أسرع من الدولة الأغنى.

ويلاحظ أن التحقيق معدل أكبر من الزيادة الرأسمالية يتطلب توافر معدلات ادخار مرتفعة، وبالتالي فبدلا من الاعتماد على فرضية التلاقي المطلق، والتي تقوم على أساس أن كل من الدولتين لديها معدل ادخار واحد، ستنقل إلى فرضية التلاقي المشروط والتي تفرض إمكانية وجود معدلات مختلفة في الادخار بين الدولتين.

ثانيا : النظرية الحديثة للنمو :

على الرغم من أن نظرية النمو تبعا للنظرية الكلاسيكية الحديثة ترى أن المصدر الأساسي للنمو هو التقدم التكنولوجي، إلا أنها لم توضح الكيفية أو الطريقة التي تحقق مثل هذا التقدم والتطور التكنولوجي، حيث أنها افترضت أن التطور التكنولوجي كأحد أهم عناصر مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ينمو بمعدل تلقائي، وبالتالي فإن هذا التفسير غير مقنع نظريا لأن النظرية الكلاسيكية الحديثة في نهاية الأمر ترى أن المصدر النهائي للنمو لايمكن تفسيره ونظرا لذلك فمنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، بدأ الاقتصاديون يبتعدون عن افتراضات النظرية الكلاسيكية الحديثة في محاولة منحهم لتحديد المصدر الأساسي لعملية النمو، وبالتالي نشأ مايسمى بنظريات النمو الحديثة (New Growth théories) وترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو، مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية الكلاسيكية الحديثة ولكن مع وجود بعض الاختلافات.

فمن ناحية العمالة، ترى النظرية الحديثة للنمو أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن تحقق من خلال الاستثمار في المورد البشري، وذلك باكتسابهم المزيد من المهارات و الخبرات، وذلك من خلال عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضا، ومن ثم فإن هذه النظرية ترى إنه يمكن التغلب على مشكلة قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي، ولذا فإن هذه النظرية لا تستخدم لفظ العمالة (Labor) ولكنها تستخدم مصطلح رأس المال البشري (Human Capital).

و من ناحية أخرى، فالنسبة مجمل إنتاجية عوامل، وبالتركيز على عنصر التكنولوجيا، نجد أن النظريات الحديثة للنمو ترى أن التطور التكنولوجي يصاحبه تكاليف ثابتة مرتفعة، يطلق عليها تكاليف التطوير والأبحاث، ومن ثم فإن الشركات لن تقدم على مثل هذه المنتجات إلا إذا عملت في ظل المنافسة غير التامة – وتعتبر هذه النقطة مختلفة مع النظرية الكلاسيكية الحديثة و التي كانت ترى أن جميع الشركات تعمل في ظل المنافسة الكاملة، وبالتالي فإن الاقتصاديين يروا أن إصدار تشريعات وقوانين لحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع مسألة مهمة جدا لتشجيع الشركات على الابتكار والتجديد، ولذا نجد أن الحكومات تعمل على محاولة إيجاد توازن بين تشجيع الاختراعات والحد من الاحتكار، ولتحقيق هذا التوازن فإن الشركات المخترعة يكون لها حق الاحتكار لفترة معينة قبل أن يتم السماح لغيرها من الشركات بإنتاج نفس المنتوج، وعليه تقوم الشركة المبتكرة ببيع المنتوج بأسعار احتكارية حتى يمكنها تحقيق أرباح وتغطية نفقات البحوث والتطوير التي تكبدتها في سبيل إنتاج هذا المنتج، وبعد فترة معينة يسمح للشركات الآخرى بإنتاج نفس المنتوج، وهنا تبدأ عملية المنافسة الكاملة التي تؤدي إلى خفض الأسعار فيما بعد.

وبالطبع فإن حماية الشركات المخترعة أو المبتكرة يجب ألا تقتصر على المستوى المحلي فقط، بل وعلى المستوى العالمي أيضا، وبالتالي يجب أن تكون هناك حماية دولية لإجراءات الاختراع والملكية الفكرية على المستوى العالمي، وهذا ما يمثل أحد أهداف منظمة التجارة العالمية "OMC" كذلك نظر الاقتصاديين في ظل نظريات النمو الحديثة إلى دراسة دور الحكومة في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي بوصفها واحدة من أهم وأقوى الأطراف الاقتصادية في أي اقتصاد، ومن ثم تصرفاتها لها تأثير مهم وقوي على معدلات الأداء في أي اقتصاد.

*** دور الحكومة في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج :**

حيث أن مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج من أهم العناصر اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي متواصل في الأجل الطويل، وحيث أن هذا المتغير يصعب قياسه، فإن التعرف على بعض محدداته يمكننا من تحسين معدل النمو في هذا المتغير، بالإضافة إلى محددات التطور التكنولوجي ورأس المال البشري، يمكن الإشارة إلى العديد من الجوانب التي تلعبها الحكومة، والتي يمكن أن تؤثر على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ومن ثم النمو الاقتصادي ومنها على سبيل المثال: دور الحكومة في إيجاد نظام قانوني يعمل على حماية الأفراد والمنشات في القيام بأنشطتهم الإنتاجية والخدمية لما يحقق العدالة لهم، ويمكنهم من جني ثمار أنشطتهم.

ونجد أن فشل الحكومة في إيجاد نظام قوي لتحقيق العدالة للجميع سيؤدي إلى عدم رغبة الأفراد و الشركات في القيام بأي أنشطة إنتاجية مما يقلل معدلات النمو.

كذلك تؤثر الحكومة على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج من خلال البيئة السياسية التي تخلقها، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يشجع الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي، أما عدم وجود استقرار سياسي من أكبر العوامل التي تؤدي إلى طرد الاستثمارات، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

ونجد أن العديد من الدراسات أثبتت وجود علاقة طردية بين الحرية الاقتصادية و السياسية من جهة وبين معدلات النمو من جهة أخرى.

كما أن الحكومة عليها عبئ كبير في تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة و التأثير على مقومات الاقتصاد الكلي، فإذا كانت متغيرات الاقتصاد الكلي غير ملائمة مثل وجود معدل تضخم مرتفع، وعجز كبير في الموازنة العامة للدولة، مع تذبذب كبير في سعر صرف العملة المحلية، فإن كل هذه العوامل تخفض النشاط الاستثماري وتؤثر

سلبيا على معدلات نمو الاقتصاد، أضف إلى ذلك أن السياسة المالية للحكومة والمتمثلة في الإنفاق العام وكيفية تمويل الموازنة العامة للدولة، ونسب الضرائب المفروضة كلها يمكن أن تكون عنصرا إيجابيا أو سلبيا على معدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي:

بالرغم من أن هناك ما يقرب من توافق الرأي بين الاقتصاديين على أن تحرير التجارة تعمل على تدعيم النمو وتخفيض أعداد الفقراء، فإن القلق بشأن آثاره السيئة لم تهدأ حدته إلى الآن: أن الخبرة العلمية للتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي أثبت أن عائدها بالنسبة للبلدان النامية – في واقع الأمر- عائد إيجابي، فالتنافس والتعاون اللذان يصحبان التحرير التدريجي للاقتصاد أثبتا أنهما قوتان تحققان الكثير لصالح البلدان النامية، بدءا من ارتفاع الأجور وانتهاء بتحسين ظروف العمل، وما زحف البلدان النامية اليوم من أجل الانفتاح على تحرير التبادل، إلا دليلا إضافيا على الأرباح المنتظرة من التفتح، فقد تسارعت وتيرة التحرير التدريجي لأن البلدان الفقيرة أدركت أن ذلك هو السبيل الذي يحقق صالحها على أفضل وجه.

وعلى امتداد الخمسين عاما التي أنقضت مند إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، حقق الاقتصاد نموا بلغ ستة أضعاف ماكان عليه عند إبرامها، وذلك يعود في جزء منه إلى أن التجارة زاد حجمها 16 ضعفا عما كانت عليه عند إبرام الاتفاقية.

وعلى مدى العشرين سنة الماضية انخفضت حصة اشد الناس فقراء في العالم أولئك الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، انخفاضا حادا من 38% عام 1978 إلى 19% عام 1998، ويغرى هذا التدني برمته تقريبا إلى النمو نفسه (1).

ومن أكثر الانتقادات شيوعا لتحرير التجارة وعولمتها، خصوصا في الأقطار المتقدمة، أن ذلك يقلل الأجور ويؤدي لتصدير الوظائف إلى الاقتصاديات منخفضة الأجور، ويرى المنتقدون أنه خلق: اقتصاد ذو معامل أجور منخفضة وأحوال غير صحية، على النطاق العالمي، الذي تقوم الشركات فيه بتحريض العمال حول العالم ضد بعضهم البعض في سابق نحو الأسفل لمعرفة من سيقبل أقل الأجور والمزايا، وعلى النقيض من ذلك، تشعر الأقطار النامية بالقلق من جراء هجرة العقول إلى الشمال متمثلة في أمهر عامليها، وتخشى من أن قدرا أكبر من الانفتاح والتحرير الاقتصادي سيصيب بالإفلاس الصناعات المحلية التي تستحقها المنافسة الأجنبية.

فما هو الأساس للاعتماد بأن تقليل الحواجز التجارية وفتح الاقتصاديات أمام المنافسة يمكن أن يزيد الثورة، وبالتالي يرفع النمو الاقتصادي، وبالتبعية يساعد على تخفيض أعداد الفقراء؟

(1) أندرو بيرج وآن كروجر"**مجلة التمويل والتنمية**،سبتمبر2002،ص16

أن تحول الاقتصاد في بلد إلى الانفتاح أمام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، يعني أن تتوفر لمواطني ذلك البلد حرية شراء أو بيع السلع والخدمات في الأسواق الدولية دون أن تثقل كواهلهم أعباء الرسوم الجمركية الباهضة أو الحواجز الأخرى أمام التجارة، ويعني ذلك أنه يتعين السماح للشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب امتلاك العقارات على ذلك البلد، وأن تتمتع استثماراتهم بحماية قانونية وفق معايير محددة.

إن العديد من الأمثلة تدل على الانفتاح ليس دائما جذاب لبروز حقيقي للتطور، والأسوء على بعض الحالات، العلاقة الرابطة بين الانفتاح والصعوبات الداخلية يمكن أن تقود إلى تراجع في مستوى المعيشة.

الحالة الأكيدة اليوم هو أن السياسات المتعلقة بالإغلاق، مولدة للربيع، وتعزل الدول على مختلف قنوات الوفورات الخارجية (1).

هناك بعض المحركات للنمو ومثبتة ومنظرة، نذكر منها خاصة "الاستثمار الخاص" لكن إنارة هذه المحركات تظهر متعلقة بمجموعة معقدة من الشروط المرخصة: الذهاب في تطوير القطاع المالي، تخصيص الموارد بفضل وبفعل السوق وأخير... الانفتاح، يصنعون للتوضيح هذه العلاقة الإيجابية بين نصيب الاستثمار في PNB والنمو، وبين هذا النصيب بالذات ووزن التبادلات الخارجية في PNB.

إن الانفتاح لايجتذب النمو، لكن ينشطه وينعشه بفضل "صدمة المنافسة" ويبقى الاستثمار الخاص "المحرك النهائي للنمو"، وخلافا لذلك، فإن كل سياسة تصطدم بتخصيص غير ملائم للموارد في ظل غياب ضغط السوق العالمي.

إن تعقيدات الميكانيزمات التي تحصل لوحظت منذ فترة طويلة، لكن التحليل الاقتصادي لم يعطيها شكلا (ولم يفصلها) إلا منذ وقت قصير، لكن لوحظت صعوبة في وضع إثبات تجريبي للعلاقة "انفتاح – نمو".

المطلب الأول: بعض الأرباح الأولية للانفتاح:

- فتح الاقتصاد يعني تفعيل المنافسة :

واحد من الإيجابيات المعروفة للانفتاح والاندماج في السوق العالمي، والتي تلاحظ من خلال (2).

(1) يعرف مارشال الوفورات الخارجية بأنها تلك الزيادة في احتمالات الربح لصناعة معينة والمترتبة على نشاط اقتصادي خارج عن نطاق الصناعة ذاتها، مما يترتب عليه توسع الصناعة المعنية.

(2) Op.ciT.P.138-144

Hean- Marc Siroen. Monopoles naturels, ouverture comenerciale et gains de l'echange Economie -Internationale,n°75,1998,p39-42

سيطرة سوق الشركات عل الأسواق الوطنية، فالمنافسة ترفع وتزيد في النزاع على الأسواق المحمية "طبيعيا" من خلال تواجد التكاليف الثابتة المرتفعة، أو إداريا- من خلال النظم والقوانين الموضوعة فالمنافسة تسمح بزغزعة السياسات وترك السوق حق معالجة الاختلالات الموجودة في الاقتصاد ورسم البنية السوقية الأكثر فعالية .

- فتح الاقتصاد يعني توسيع السوق :

إن وجود مردود داخلي متزايد (كما أشارت إليه النظرية الحديثة للنمو) منسق ومشترك مع غياب الحواجز عند الدخول، يضمن وجود توازن في المنافسة الاحتكارية الكاملة.

إن سلوك الشركات متعلق بمرونة الطلب (E lastiute de la demande) هذه الأخيرة تعتبر متغيرة، في ظل هذه الشروط، فإتساع السوق سيمكن من تقديم تنوع كبير للمستهلك، والمنفعة تؤخذ من سلة الاستهلاك المتزايد، لأن المستهلك يشتري على الأقل واحدة من الوحدات الكثيرة المتنوعة، وهذا سيعرض تزايد مرونة الطلب، وفي النهاية المنتجون سيحققون اقتصاديات الحجم، بسبب أن إنتاجهم الفردي يزداد ويتطور.

هنا الانفتاح مباشرة قابل للتشبيه على أنه نمو: الانفتاح يعني انفتاح السوق، وهذا الأخير هو ببساطة تراكم للموارد الموظفة في الإنتاج.

وفيما يخص خسائر الفعالية الناجمة عن الحقوق الجمركية فهي صغيفة في النماذج الكلاسيكية للتجارة الدولية في المنتوجات المتاحة الخارجية، والانفتاح هنا يتيح المجال لدخول منتوجات جديدة، والخسائر المنتظرة على إثر التقييدات التجارية يمكن أن تصل إلى المستوى (من PIB %) أكبر من ذلك الدخل المنتظر من التعريفة.

- فتح الاقتصاد: هو اتساع معروض المدخلات :

إن نصف التجارة الدولية تقريبا تستند وتقام على المخلات، فأرباح الانفتاح بقدر ما تهم المستهلكين، فهي تهم المنتجين كذلك.

وفي المنافسة الاحتكارية، التنوع الكبير للمدخلات يضمن فعالية أكبر وأجود في العملية الإنتاجية، فإنتاج المنتوجات المختلفة يمكن استخدامها في الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الوسيطي.

إن في ظل مردودات الحجم الداخلية المتزايدة تتولد وفورات خارجية، فعندما تتسع الصناعة، ستدفع إلى تنوع مختلف المنتوجات الوسيطية، وبالتالي فعالية العملية الإنتاجية لكل فروع هذه الصناعة ستتطور بسب أن كل منتج يستخدم كمداخلات مكونات من المنتوجات الوسيطية تضمن نوع أكبر فالنمو لا يأتي فقط باتساع السوق لكن كذلك بفضل قيمة الصناعة وعرض المنتوجات الوسيطية المختلفة.

فدور الإنتاج هو عبارة عن تقديم للمنتجين مداخلات في ظل شروط ايجابية متاحة، فمن خلال التنوع والنوعية ترفع الفعالية مصاحبة للتخصص والتقسيم الدولي للعمل في مختلف قطاعات الإنتاج وذلك من خلال التوظيف الأمثل للموارد المتاحة.

إن التبادل الدولي لايتيح فقط مداخلات للمنتجين في شكل منتوجات وسيطية، وعناصر أولية، بل هناك كذلك "خدمات المنتجين" التي تعتبر مختلفة وكثيفة جدا في ميدان البحث والتطوير (استشارات في التسيير، الخدمات المالية...الخ).

وفي جانب أخر، تبادل المدخلات يزيد من رفاهية كل دولة بالمقارنة مع نظام الانتفاع الذاتي.

وفي الأخير"الانفتاح المالي" - كل الصعوبات التي يواجهها- سيولد نموا بشكل متزايد، فالانفتاح يسمح بالوصول للأسواق الكبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية، أين معدل الفائدة يكون ضعيفا، ويسمح بالاستدانة الخارجية بشروط تيسيريه والاتصال ببرنامج الاستهلاك والاستثمار .

إن الانفتاح سيتصرف بسعة المدخلات وتنوعها، وبدوره تنوع كبير للمداخلات جدير بتكوين وتوليد وفورات خارجية.

- فتح الاقتصاد، هو جلب للاختلاف والتنوع :

إن المنافسة الدولية قادرة على زيادة تنوع المنتوجات المتوفرة وعلى العكس، فمقياس الحماية تؤثر على كمية التنوع الموجودة.

فهذه الآثار المتعلقة بالتنوع والاختلاف تطور وتثمن الرفاهية للمستهلكين، وبصفة عامة المستعملين والمستخدمين (اتساع رقعة اختيار منتوجات ا لتجهيز...)، فالمنتج يستفيد من الرقعة المتسعة من الخدمات، المنتوجات الوسيطية، التقنيات و وسائل التجهيز، مما يسمح له بترقية وتطوير فعالية إنتاجه.

- فتح الاقتصاد، هو انتفاع من الوفورات الخارجية :

إن الكثير من الأدلة التي تؤيد فكرة أن الانفتاح لحفر النمو ويقلل الفقر هي عرضة للانتقاد القائل بأن أثر الانفتاح لم عزله عن أثر إصلاحات عديدة آخري غالبا ما كان يجري تنفيذها في الوقت نفسه، مما يشكل هذا الأمر صعوبة فصل الانفتاح عن تلك الإصلاحات، والتي تمثل جوهر مشكلة القياس الاقتصادي، لكن بقدر ما تمثله هذه الأدلة الواقعية من مشكلة، فهي تبين من جهة آخري على أن الانفتاح عنصر مهم بصفة خاصة من عناصر الإصلاح (1).

(1) أندروبيرج و آدكروجر، مرجع سابق ص ص 18,19.

ثانيا هناك أدلة قليلة على أن إصلاحات أخرى يجب أن تسبق الإصلاح التجاري الفعال، وان كانت هناك إصلاحات عديدة مكملة لبعضها البعض.

وأخيرا، فأن الإنتاج وفورات ايجابية على جوانب الإصلاح، حيث أن الارتباط بين التجارة والسياسات المجندة للإصلاح، يفصح إجمالا على جعل الانفتاح جزءا رئيسيا من خدمة الإصلاحات.

إن الانفتاح على ما يبدو ينشط النمو حتى في أفقر الأقطار، فمثلا في الاقتصاديات المغلقة يقلل الدخل المبدئي المنخفض الفوائد المحتملة الناجمة عن وفورات الحجم الكبير، مما يكتب النمو .

لكن الانفتاح التجاري بإتاحته فرص الوصول إلى أسواق أوسع، سيساعد على التغلب على هذا العائق، ويمكن للأسواق الصغيرة أن تستفيد من الانفتاح أكثر من غيرها (1).

ولقد حدثت معجزات في النمو في القرن العشرين في أقطار بدأت في الانفتاح بعد أغنى الأقطار بمراحل.

إن تحرير التجارة يكون في حالات كثيرة وبطرق عديدة شرطا مسبقا أو عنصرا مكملا لأنواع الإصلاحات الأخرى، فمثلا يمكن للمنافسة مع الشركات الأجنبية أن تفضح السياسات الصناعية غير الكفاءة، والتجارة تزيد الناتج الحدي للإصلاحات الأخرى، حيث أنه من شأن بنية أساسية (هياكل، اتصالات متطورة، طرق، موانئ... الخ) أن تستقر على أداء أفضل لقطاع التصدير وفضلا على ذلك فإن إنتاجية السلع المحلية ترتفع أيضا ويمكن لتحرير التجارة أن يغير ديناميكية الإصلاح السياسي وتقلل الفساد أعلى في البلدان التي تكون المنشآت المحلية محمية من المنافسة الأجنبية، والحجم المقدر لهذا إلا كبير.

وفي الأخير، نلفت النظر إلى نقطة هامة تتمثل في أن الانفتاح يسمح بانتشار المعارف والتكنولوجيا التي تلعب دورا مركزيا في النمو الاقتصادي، في عالم اليوم يسير نحو نظام متعدد الأقطاب، حققت في و.م.أ نمو يعزي التكنولوجيا المستخدمة (40% من النمو ناتج عن الابتكارات والتجديدات).

المطلب الثاني: النتائج التجريبية للتحقيقات الميدانية.

لقد أتثبت الانفتاح نظريا مزايا محققة على الاقتصاد عامة، فإزالة حواجز التجارة تؤدي مباشرة إلى توسيع نطاق الاختيارات المتاحة أمام المستهلكين وتؤدي إلى اتجاه الأسعار إلى الانخفاض.(2)

---

(1) كما هو الشأن بالنسبة لسويسرا، في قلب الإتحاد الأوروبي، التي حقق مستويات من المعيشية ومعدلات نمو تقارن مع تلك الموجودة على لاقتصاديات ذات حجم كبير مثل و.م.أ.

(2) مقالة صادرة عن معهد كاتو، سلسلة تقارير OMC، **العولمة والدول النامية**، على الموقع الإلكتروني: Www.cipe-egypt.org تمت زيارة الموقع في 10-03-2012 على الساعة 18:30

مما يترتب عليه ارتفاع القيمة الحقيقية لأجور العمال، ودخول الاستثمارات الأجنبية يتيح فرص عمل جديدة وتكنولوجيا إنتاج جديدة ويؤدي إلى إدخال تحسينات في البنية الأساسية، ويتيح لمنظمي المشروعات المحليين مصدرا جديدا للحصول على رأس المال، كما يؤدي الانفتاح إلى سهولة حصول الشركات المحلية على مداخلات الإنتاج بأسعار أرخص وتتيح لهم النفاذ إلى أسواق أكبر لتصريف منتجاتهم، إلا أن المنافع المختلفة العديدة لحرية التجارة والاستثمار تدور بالنسبة لمعظم الناس حول فكرة واحدة لها جاذبيتها الشديدة وهي أن النمو يعطي دفعة قوية للنمو الاقتصادي ومستويات المعيشة.

والأبحاث الميدانية التي أجريت في هذا الخصوص، خرجت بنتائج تؤيد وجود ارتباط بين حرية إجراءات المعاملات الدولية وبين النمو الاقتصادي، فعل سبيل المثال هناك دراسة شهيرة قام بها الباحثان جيفري ساكس و

اندرو وارنر من جامعة هارفارد الأمريكية محاولة منها لمعرفة أثر الانفتاح على النمو، حيث صنفا البلدان إلى اقتصاديات منفتحة ومغلقة.

كما عرف الاقتصاد المغلق على أنه ذلك الاقتصاد الذي تتحقق عنده على الأقل واحدة من هذه الشروط الخمسة التالية :

- عقبات غير جمركية على أكثر من 40% من التجارة.
- حقوق جمركية متوسطة أكبر من 40% من الواردات.
- معدل صرف موازي مختلف يزيد عن 20% عن المعدل الرسمي.
- اقتصاد من نوع اشتراكي.
- احتكار الدولة للصناعات الأساسية المصدرة.

لقد خلصا الباحثان من تلك الأبحاث إلى أن البلدان النامية ذات الاقتصاد المفتوح حققت نموا بلغ متوسطه 4.5% سنويا في السبعينات والثمانينيات، بينما البلدان النامية ذات الاقتصاد المغلق لم تحقق نموا أكثر من 0.7% من المتوسط سنويا خلال نفس الفترة، ووجد كذلك أن نفس النتيجة تنطبق على البلدان المتقدمة، فالبلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المفتوح حققت معدل نمو اقتصادي بلغ متوسطه 2.3% سنويا، بينما البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المغلق لم تحقق نموا أزيد من 0.7% سنويا خلال نفس الفترة.

وهناك دراسات أخرى – منها التحليل الصادر عام 1998 عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية "OCDE" – خلصت إلى أن الدول لديها نظم تجارة منفتحة نسبيا حققت معدلات نمو بلغت في المتوسط حوالي ضعف معدلات النمو التي حققتها الدول التي لديها نظم مغلقة نسبيا، ومن الواضح أن البلدان النامية التي حققت في المتوسط معدلات النمو المنسوبة للاقتصاديات المفتوحة تتجه نحو التقارب مع اقتصاديات الدول الصناعية، بينما البلدان النامية ذات الاقتصاد المغلق زادت أوضاعها تراجعا.

ونجد واحدا من المقاييس العامة لدرجة الانفتاح الاقتصادي مشروحا في تقرير بعنوان "أوضاع الحرية الاقتصادية في العالم" التقرير السنوي لعام 2000، وهو تقرير أعده الخبيران: جيمس جوار تيني كبير الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية المشتركة، وروبرت لوسون، أستاذ بجامعة كابينال، فهذا التقرير يصنف البلدان متبعا لدرجة حرية مبادلاتهم الدولية فضلا عن معايير أخرى، ويتدرج التصنيف الذي يصنعه هذا التقرير من درجة "الصفر" إلى درجة انفتاح "10" على أساس عوامل تشمل الوسيط الأدنى للتعريفات الجمركية والحجم لقطاع التجارة في كل بلد.

والضرائب المفروضة على التجارة الدولية كنسبة مئوية من قيمة الصادرات والواردات، والحواجز غير الجمركية ويتضح من الشكل "04" أن هناك علاقات ارتباط طردي بين متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وبين درجة الانفتاح أمام التجارة الدولية والاستثمارات الخارجية وفقا لقياسات التي أجرها "جوار تيني ولوسون".

والرافضون لمصدقيه المقارنات بين البلدان على صواب عندما يقولون إن عزل تأثيرات التحرير التدريجي للتجارة عن تأثيرات التغيرات الأخرى يخل بالتحليل من الناحية المنهجية، حيث أن انخفاض حواجز التجارة يتم في الغالب متزامنا مع مجموعة من الإصلاحات الأخرى، إلا أن هناك نقطتين واضحتين في هذا الصدد، الأولى: أن هناك علاقة لا يمكن إنكارها بين معدلات النمو بين الحرية الاقتصادية، بما في ذلك حرية إجراء المعاملات الدولية.

والثانية: أنه لا يوجد ثمة دليل من أي نوع يثبت أن البلدان التي عزلت نفسها عن الأسواق العالمية قد حققت الرخاء على المدى الطويل، وذلك على عكس ما يدعيه خصوم حرية التجارة الدولية.

GDP

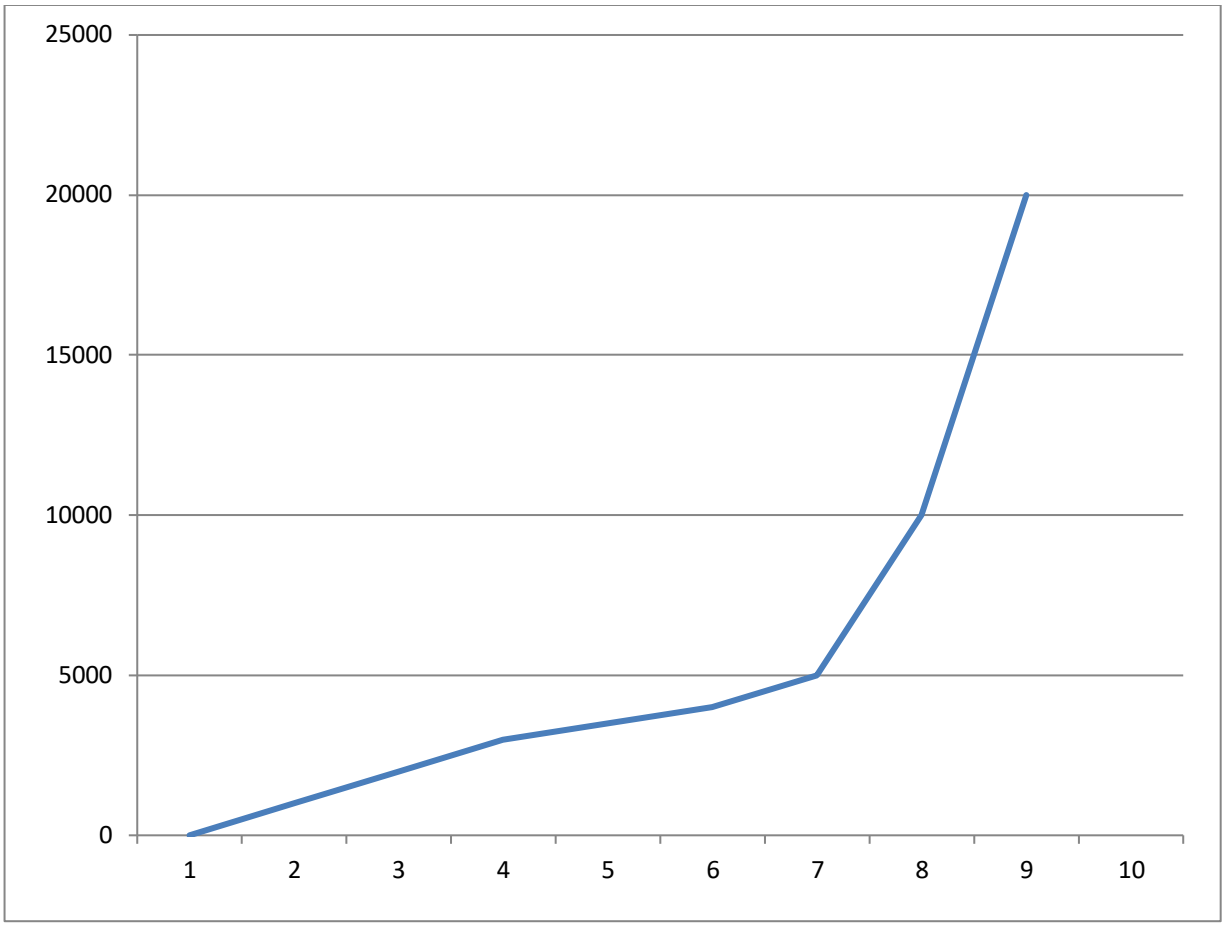

Freedom of International Index Score

المصدر: على الموقع: Www.cipe-egypt.org = Source تمت زيارة الموقع في :2012-03-15

وربما كان أقوى دليل على مزايا تحرير الاقتصاد أن البلدان النامية اختارت طوعا على مدى السنوات الماضية أن تفتح أسواقها، دون أن يقترن ذلك بمفاوضات تعطي فيها شيئا وتأخذ شيئا مقابله، واتخذت بلدان ذات أوضاع اقتصادية متباينة للغاية، منها الأرجنتين، الفيليبين وتايلنديا خطوات منفردة جزئية نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل إننا نجد الدول المعروفة تقليديا باقتصاديتها المغلقة تتخلى الآن عن نموذج الحماية الفاشل القائم على الاكتفاء الذاتي لتتحول إلى اعتماد حرية التجارة، فعلى مدى بضع سنوات فقط، خفضت الهند متوسط رسومها الجمركية على الوردات الصناعية من 71% إلى 32% والبرازيل من 41% إلى 27%، وفنزويلا من 50% إلى 31%، ويتضح من سجل منظمة التجارة العالمية ذاتها التأثير الواسع الناطق الذي تلقاه سياسة تحرير التجارة عبر العالم، فالأطراف المتعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة – المبرمة عام 1948 والتي سبقت منظمة التجارة العالمية – وصل عددها إلى 23 دولة فقط كان معظمها من الدول الصناعية، أما اليوم فإننا نجد أن الكثير من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم 136 دولة عام 2000 – من البلدان النامية.

إذن الانفتاح له تأثيرات متعددة، التي تبقى في الطبيعة التجريبية محطة نقاش، بالرغم من أنه هناك شك بأن الانفتاح "يحرك ردات فعل أو استجابة" لاقتصاد من أثر الاستثمار، الصدمة التكنولوجية ...

وبالتالي يمكن اعتبار الانفتاح بأنه أداة تحضيرية للنمو الاقتصادي.

- الانفتاح يفرض الإصلاحات : (1)

إن توجيه الاقتصاد نحو الانفتاح يتزامن مع مجموعة من الإصلاحات، والتي تناشد جعل الاقتصاد أكثر منافسا، وكذا بسط موضعه في مسلك النمو الأكثر سرعة، فهناك ثلاثة روابط للعلاقة: " انفتاح - إصلاحات" يمكن أتباتهم :

- المشروطية (Conditionnalité) :

يرتبط تقديم معونات من الدول الغنية للدول النامية من خلال قبول الدول المتطورة لسلوك " المرور القانوني" (Passager, Clandestin) من طرف الدول السائرة في طريق النمو، وأخر إجراءات GATT هو تقديم إطار للتطبيق، على سبيل المثال : في مجال الملكية الفكرية.

- تخفيض الحواجز الداخلية (La réduction de lobbying interne) :

إن الضغط المولد من الأسواق يقلص من سلطة تأثير العقبات الداخلية، فتنخفض الصعوبات في سوق العمل وتنخفض سلطة احتكار المنتجين، يمكن أن يترجم إلى أرباح في الفعالية، وبشكل مركزي، تقليص سلطة سوق الشركات الكبرى يمكن أن يدخل تخفيض في الأسعار المداخلات وسرعة في التجديد والابتكار.

- مسألة الثقة و التصديق (La question de Crédibilité) :

للاستفادة بقوة من أرباح الانفتاح، فعلى الدول خاصة منها النامية التأكيد على صحة معازمها، وتقديم أكبر ثقة مشروطة بتقديم إصلاحات راديكالية وجذرية، فالانفتاح يمكن أن يعتبر " إعلان ثقة "، ويتمثل

في إعطاء إشارة واضحة لمختلف الأسواق، فيما يتعلق بالجذرية في الاندماج في سيرورة الإصلاحات، وبالتالي تخفيض عامل الريب والشك، الأمر الذي يؤذي إلى الدخول القوي للاستثمار الأجنبي والاندماج الحقيقي على المدى الطويل في سلك الاقتصاد العالمي، وهذا لا يتم إلا من خلال لإقامة سياسات من شانها.

---

(1) Lionel Fontagnè et Jean Louis Guerin, op-ci, P156, 158

التأثير على عامل التوازن، وهذا يفسر الواجهة الجديدة لتطبيق الاتفاقيات الجهوية. (1)

فالانفتاح يؤدي بالضرورة إلى المباشرة في عمل الإصلاحيات الذي من شأنها تطوير عمل السوق، وبالتالي رفع الحواجز بين الدول، مما يرفع مستو التخصص والتقاسم الدولي للعمل.

إن الانفتاح يجب أن يسبقه ويتلوه مجموعة من الإصلاحات ليلعب دورا فعالا في الاقتصاد : سياسة صرف متوازنة تتخلى عن الفوق قيمته، تطوير وتنمية المنافسة، سياسات لفي مجال التعليم والتدريب والاستثمار، وفي غياب هذه السياسات فتأثيرات الانفتاح يمكن أن تكون سلبية كذلك Naroudakis & Berthélemy أوضحا أنه

لما يكون الانفتاح التجاري يتماشى جيدا مع النمو في الدول التي لديهم قطاع مالي متطور كفاية في جانب، سيكون تأثيره عكسيا تماما في الدول التي سيكون القطاع المالي فيها ضعيفا في جانب أخر.

- الانفتاح ومتوسط الدخل:

لقد خلصت الأبحاث الكثيرة أن الانفتاح يساهم إسهاما كبيرا في زيادة الإنتاج ودخل الفرد، حيث يبين البحث الذي أجراه " Robert Hole et Jounes et Anderw Rose et Jeffrey Frankel et autres … "

أن الفروق الضخمة عبر البلدان في مستوى نصيب الفرد من الإنتاج.

ويقدر دافيد دولار وآرت كراي : أن زيادة حصة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 20% إلى 40% على مدى عقد من الزمن لابد أن يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10%.

وأبحاث أخرى أجراها (David Romer & Jeffrey Frankel 1999) الأستاذين بجامعة كاليفورنيا، خلصا فيها أن التجارة تحدث أثرا كبيرا وقويا بصورة إيجابية على الدخل الذي يحقق بدوره تغيرا كيفيا، وحلل الباحثان في تلك الدراسة بيانات من 150 بلد، وخرجا من ذلك بتقرير يتضمن أن حدوث زيادة قدرها 1% من نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي يؤدي في الأرجح إلى تحقيق زيادة في دخل الفرد ومتوسطها من 0.5% إلى 2% . (2)

---

(1) على سبيل المثال: التعهدات والالتزامات التي قدمتها المكسيك ALENA أموالها وضالتها ((Haggar, 1995

(2) مقالة بعنوان: – Une grande ouverture du commerce international renforce

T- elle la Pauvreté mondiale ? Wblh 0018, World Banik.org

كما أن الاستثمارات الأجنبية لها وقعها على الأجور كذلك، ففي بحث قام به Eduward Grahany 1998، أن الأجور والرواتب التي تدفعها الشركات التابعة لشركات أمريكية للعاملين المحلين بها (دون المزايا الإضافية التي تصل إلى 25% من الأجر)، ويتضح من النتائج التي توصل إليها أنه على الرغم من انخفاض وأجور العاملين المحلين بالدول النامية في شركات تابعة لشركات أمريكية كما حصل عليه نظائرهم في الدول المتقدمة فإن أجورهم ورواتبهم أعلى بصورة ملحوظة من متوسط الأجر في بلدانهم، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض – على سبيل المثال – يحصل العمال الذين ينجحون في الحصول على عمل لدى شركة تابعة لشركة أمريكية على أجور تزيدها ثماني مرات عن ذلك الأجر المعطى في بلدهم، ويصل إلى ثلاث أمثال في البلدان متوسطة الدخل.

من هذه الأبحاث نستخلص أن الانفتاح وما يتبعه من استثمار أجنبي أثر ايجابي على دخل الفرد، فبالإضافة إلى تحقيق فرص عمل، ورفع هوامش الأجور، فإنها نعطي مثالا جيدا لنوعية الظروف السائدة في مكان العمل.

المطلب الثالث : المعجزة الأسيوية : " Le miracle asiatique " : (1)

تعتبر تجربة بلدان شرق آسيا من الأسباب التي تدفع البلدان النامية حاليا نحو الانفتاح الاقتصادي، فقد برهنت تجربة شرق آسيا بدرجة ربما تفوق تجربة أي منطقة أخرى في العالم – على ما يحدث من تحسين سريع في درجة الرخاء البشري عندما تعتمد البلدان النامية إستراتجية تنمية تقسم بالانفتاح على العالم، والاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق الأجنبية وجذب الاستثمارات التي تتماشى مع السياسة المحلية حيث حلل (Rodrik, 1995) الانفتاح لدول جنوب شرق آسيا على انه نتيجة ضرورية للإستراتجية الناجمة للاستثمار، وليس على أنه نتيجة لتغير الأسعار النسبية عمل صالح صادرات تلك الدول، ففي كوريا الجنوبية مثلا، التي كانت أوضاعها في الستينات شبيهة بأوضاع العديد من بلدان إفريقيا، كالجزائر على سبيل المثال، من حيث درجة التنمية الاقتصادية – لعبت الدولة دورا جوهريا في زيادة ربحية الاستثمارات بواسطة ما قدمته من معونات وتحضيرات كبيرة للاستثمارات: قروض بمعدل حقيقي سلبي أو كذلك ضمانات حكومية مقدمة للمستثمرين.

---

(1) مقالة، مرجع سابق Www.cipe-egypt.orgتمت زيارة الموقع في 12.03.2012

من 4 %إلى 6% منذ الستينات، وهذا يفوق كثيرا المعدلات التي حققتها تجارب التنمية في سائر مناطق العالم : ففي المدة من 1960 إلى 1990 حققت أعلى ثمانية اقتصاديات آسيوية معدلات نمو كانت أسرع ثلاث مرات من معدلات نمو اقتصاديات أمريكا اللاتينية، وأسرع خمس مرات من معدلات نمو اقتصاديات إفريقيا – جنوب الصحراء – وعلاوة على ذلك كما يتضح من الجدول (07) يتبين أن الأزمة المالية التي شهدتها آسيا مؤخرا لم تكن إلا سحابة عابرة على هذه الاقتصاديات القوية.

هذا النمو الاقتصادي أدى إلى قفزات في ارتفاع مستويات المعيشة، وهو أمر واضح لكل من يزور تلك المنطقة، فاليوم مواطنو كوريا الجنوبية يتمتعون بدخل يتكافأ في المتوسط مع متوسط دخل سكان البلدان الأوربية، وشهدت سنغافورة – البلد الصغير الذي لا يملك الموارد الطبيعية إلا القليل – تحولا حتى أصبحت مركزا هاما من مراكز الثقل في عالم التجارة والتكنولوجيا، وفي الصين حقق متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي زيادة قدرها أربعة أمثال تقريبا في غضون 20 عاما.

ونتيجة لذلك خرج ما يقارب من 160 مليون نسمة سكان الصين من شريحة الفقر المطلق (1)، وهذا بفضل ارتفاع صادراتها من 10 مليارات دولار في عام 1978 إلى 278 مليار دولار عام 2000، مما تحتل المرتبة السادسة بين أكبر الدول التجارية في العالم بعد أن كانت تحتل المرتبة الثلاثين في أواخر السبعينات (2).

وفي أندونيسيا ارتفع نصيب الفرد من استهلاك المواد الغذائية من أقل 2100 سعر حراري إلى أكثر من 2800 سعر حراري يوميا، كذلك فإن عدد الفقراء في أندونيسيا حسب البيانات الحكومية - كان يبلغ ما يقارب من 68 مليون في عام 1972، ولكن بحلول 1982 انخفض ذلك الرقم إلى 30 مليون نسمة أي بنسبة 56%.

وفي جميع بلدان ساحل المحيط الهادي أدى الاندماج النشط في الأسواق العالمية والانفتاح أمام الاستثمارات الأجنبية إلى حدوث تحسن هائل في مستويات معيشة مئات الملايين من سكان تلك المنطقة.

---

(1) الفقر المطلق حدد هنا بالمستوى الذي فيه متوسط الدخل الفردي أقل من دولار واحد يوميا.

(2) رامش أد هيكاري ويونج يانج، " **عضوية منظمة التجارة العالمية للصين**"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002 ص ص 25،22

الجدول (07) : التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جنوب شرق آسيا : (%)

	1996	1997	1998	1999
كوريا الجنوبية	6.8	500	5.8-	10.2
ماليزيا	8.6	7.5	7.5-	4.9
تايلنديا	5.5	1.3-	10.00-	4.00
اندونيسيا	8.00	4.5	13.7-	0.5
هونغ كونغ	4.5	5.3	5.1-	1.9
سنغافورة	7.5	9.00	0.3	5.5
تايوان	5.7	6.8	4.8	5.4
الصين	9.6	8.8	7.8	7.1

(*) تقديرات

المصدر: المقال المنشور، مرجع سابق، Www.cype-egypt.Org : عن البنك الدولي تمت زيارة الموقع في:2012-03-20

وليس من الصعب فهم أبعاد " المعجزة الأسيوية " الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، فبنجاحها اقترن بعاملين أساسين هما : اعتماد سياسات مشجعة للصادرات والنفاذ إلى الأسواق الخارجية، وعلى العكس من ذلك نجد بلدان نامية من مناطق أخرى انتهجت سياسة " الإحلال محل الواردات " وهي سياسة إغلاق اقتصاديات تلك البلدان عن العالم الخارجي من خلال تقيد الواردات والمبالغة في تحديد سعر صرف العملة الوطنية والعزوف

عن استقبال رؤوس أموال الاستثمار الأجنبي ودعم الصناعات الرامية إلى خدمة الأسواق المحلية، لكن فبلدان جنوب شرق آسيا انتهجت مسلكا مخالفا تماما.

وعلى الرغم من أن مزيج السياسات المتبعة اختلفت من بلد إلى أخر في جنوب شرق آسيا، كان القاسم المشترك بينهما هو التركيز على تحقيق النمو من خلال التنافس في الأسواق العالمية، كذلك اتجهت بلدان جنوب شرق آسيا إلى التخصص على صناعات حقق انخفاض الأجور فيها ميزة نسبية لتلك البلدان، وقرنت ذلك بالانفتاح أمام رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا والمكونات اللازمة لإنتاج صادرات قادرة على المنافسة لبيعها للعملاء في الأسواق الأجنبية، وقد مكنت تلك الإستراتجية الاقتصاديات الآسيوية من تحقيق معدلات نمو أسرع مما كان سيتحقق لو كانت نظرتها قد ظلت مقتصرة على تلبية الطلب المحلي.

لقد أثبتت إستراتجية النمو اعتمادا على التصدير نجاحها المذهل، حيث استطاعت أعلى ثمانية بلدان آسيوية من حيث الأداء الاقتصادي زيادة نصيبها من صادرات العالم من 8% عام 1965 إلى 13% عام 1980، ثم 18% عام 1990، وفي بداية الأمر كان النمو اعتمادا على التصدير يسير متزامنا مع استمرار قدر كبير من تدابير الحماية في اقتصاديات تلك البلدان، ولكن النمو بهذا النهج أدى في نهاية المطاف إلى زيادة الطلب على الواردات – السلع الإنتاجية لتلبية احتياجات النشاط – المتزايد من ناحية والسلع الاستهلاكية لتلبية احتياجات الطبقة المتوسطة الصاعدة من ناحية أخرى وأدى نتيجة لذلك إلى خفض الرسوم الجمركية، وقد انعكس نمط زيادة درجة انفتاح اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا على نسب التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في هذه البلدان – وهي قيمة الصادرات + قيمة الواردات مقسومة على الناتج (الجدول 08).

كذلك فإن الأزمة المالية التي شهدتها آسيا مؤخرا لم تؤد إلى أي تراجع في سياسة التحرير الاقتصادي، على العكس نجد أن الحكومات الآسيوية أدركت أن الحفاظ على الرخاء يستلزم مواصلة فتح اقتصاديات بلدانها أمام التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي، ومن الأمثلة الدالة على ذلك "تايلندا" حيث نجحت هذه الدولة في مقاومة الضغوط الرامية إلى العودة إلى سياسة الحماية على الرغم من حدوث ركود شديد في اقتصاد البلاد نتيجة الأزمة، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة 12% تقريبا عام 1997 إلى عام 1998، ويذكر تقرير صادر عن منظمة التجارة العالمية أن "من أهم جوانب السياسة التي اتبعتها الحكومة التايلاندية لمواجهة الأزمة هو تحرير عدة مكونات على نظم التجارة والاستثمار الأجنبي المتبعة من أجل الإسراع بعملية التصحيح الهيكلي".

لإصلاحات اللازمة في أسواقها، وبذلك أوقعت مواطنيها في شراك الحلقة المفرغة للفقر.

والدروس الذي يستفاد من ذلك واضح تماما، ألا وهم: إنتاج إستراتجية النمو اعتمادا على التصدير يثبت نجاحه، بينما البديل – وهو الحماية والمعونة الأجنبية – مثل فشل لكل دولة جربت الاعتماد عليه.

وليس من قبيل المصادقة أن تحقيق النمو الاقتصادي صاحبته تغيرات سياسية مواتية في العديد من البلدان النامية، منها بلدان جنوب شرق آسيا، فعلي سبيل المثال بدأت كل من كوريا وتايوان تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية في أواخر الثمانينات، بعد أن بدأت الطبقة المتوسطة تشارك بصورة متزايدة في احتياجات مدينة واسعة النطاق.

والأرجح أن النمو الرأسمالي بصورة عامة، وانفتاح أسواق البلدان النامية أمام التجارة والاستثمار الدوليين بصورة خاصة قد أسهم في تحقيق ما سمي بـ : " المواجهة الثالثة للتحول الديمقراطي"، فالعولمة الاقتصادية سارت جنبا إلى جنب مع التحول الديمقراطي، ومصداق لذلك أنه في عام 1973 لم يكن عدد الدول الديمقراطية يتعدى 20 دولة من إجمالي الدول التي يزيد سكانها عن مليون نسمة والذي كان عددها في ذلك العام 122 دولة،

إلا أنه بحلول عام 1990 أصبح عدد الدول الديمقراطية 58 دولة من إجمالي الدول التي يزيد سكانها عن مليون نسمة والتي بلغ عددها في ذلك العام 129 دولة، وهذه الأرقام بالغة الدلالة : فلأول مرة في القرن العشرين – خلال فترة سادها تحرير الاقتصاد و العولمة بصورة غير مسبوقة – نجد عدد الدول الشمولية أو غير الديمقراطية يتراجع بصورة فعلية.

ولن تكون هناك وصفة سحرية لتحقيق التنمية أو التحول الديمقراطي لكن تجربة جنوب شرق آسيا تعتبر شاهدا بليغا على سرعة التقدم الذي يمكن أن يتحقق عندما تحتضن البلدان النامية القواعد الأساسية للانتفاح، ومصلحة البلدان النامية على ذلك مصلحة جوهرية لا محالة.

فالانفتاح ليس "عصا سحرية " والتجارة ليست سوى وجه واحد من عملية التنمية فقوة الارتباط بين الانفتاح والمحددات المهمة الأخرى كنوعية المؤسسات، ينبغي أن تدفع إلى التأني الجيد، والاختيار السليم للإستراتجية الموائمة للاقتصاد ...

جدول (08) : نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في اقتصاديات جنوب شرق آسيا :

(1980-1970)

	1970	1980	1985	1988
هونغ كونغ	1.5	1.52	1.78	2.82
اندونيسيا	0.25	0.46	0.38	0.42
كوريا الجنوبية	0.32	0.63	0.66	0.66
ماليزيا	0.89	1.00	0.85	1.09
سنغافورة	2.12	3.70	2.77	3.47
تايوان	0.53	0.95	0.82	0.90
تايلنديا	0.28	0.49	0.44	0.35

المصدر = مقال من مرجع سابق Www.cipe-egypt.org ، عن :

World Bank, the East Asian Miracle, Economie Growth and public : Oxford – university press, 1993

و من ثمة فهناك تعارض شديد بين خبرة منطقة شرق آسيا وخبرة المنطقة إفريقيا جنوبي الصحراء التي انتهجت بصفة عامة إستراتجية للتنمية تعتمد على الحماية من جهة والمعونة الأجنبية من جهة أخرى، ومن ثم لن تتطور معظم الصناعات المسماة بالصناعات الوليدة في إفريقيا، كما أن نصيبها من التجارة العالمية لا يزال منخفضا جدا، أما متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فقد انخفض في الواقع بنسبة 0.6% في الفترة من 1991 إلى 1998، وفضلا عن استمرار العديد من البلدان الإفريقية في البقاء على اقتصادياتها مغلقة، لجأ العديد منها إلى استخدام المعونة الأجنبية في دعم سياسات غير سليمة، ومن قبيل ذلك إنشاء قطاع عام متضخم متدني الكفاءة، وتقيد الأسعار والإنتاج وانتهاج سياسات نقدية ومالية وائتمائية خاطئة، والعزوف عن قبول الاستثمارات الأجنبية.

وقد أدى الاعتماد على المعونة الأجنبية مع العزلة بعيد عن المنافسة الدولية إلى إرجاء العديد من الحكومات الإفريقية إجراءا.

المبحث الرابع = الانفتاح عمليا من GATT إلى OMC

المطلب الأول – نظرة تاريخية عن نشأة منظمة التجارة العالمية "OMC" :

لقد أسفرت الأحداث التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عن أهمية وجود صرح مؤسسي يتولى الإشراف على تنفيذ نظام عالمي تقام في رحابه التجارة الدولية متعددة الأطراف على أن يعمل هذا التنظيم الدولي المقترح على هدى من المبادئ التي سنتها النظريات الكلاسيكية القديمة والحديثة، وهي النظريات التي تهدف على مجموعها على نحو ما قدمناه في الفصل الأول – إلى تعظيم دائرة تطبيق مبدأ حرية التجارة الخارجية – وفي إطار هذه الحاجة بدأت المفاوضات التجارية الدولية من خلال، ميثاق هافانا وقد عقد هذا المؤتمر في هافانا (كوبا) من1947/11/21 إلى 1948/03/24 واشتركت فيه 56 دولة وتم الإعلان عن إنشاء "منظمة التجارة الدولية" وكان ينتظر التصديق من طرف الدول المشاركة، غير أن إدارة الرئيس الأمريكي ترومان Truman قررت في 1950/12/06، سحب موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الميثاق(1)، وبالتالي لم يكتب لهذا الميثاق النجاح خاصة ذلك المتعلق بإنشاء منظمة التجارة الدولية، مما فسح الطريق إلى عقد اتفاقية التجارة الدولية وهي الجهود التي بدأت بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " General Agreement on Tariffs and trade" أو ما يعرف اختصارا ب"GATT".

وتعرف الغات بأنها معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها والتي تعرف اصطلاحا بالأطراف المتعاقدة بهدف تحرير العلاقات التجارية الدولية السلعية منطلقة من المبادئ التي سنتها النظريات الكلاسيكية، وعلى إطار القواعد المنبثقة عن فلسفة حرية التجارة الخارجية، ولقد تم ابرام هذه المعاهدة في 30 من أكتوبر 1947.

(1) إن التجارة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية من اختصاص الكونغرس، وبالتالي فانضمام هذا البلد للصرح المؤسساتي والتقيد بأحكامه، يعتبره الأمريكان انتقاص وتفريط على جزء من السيادة الوطنية

(2) فضل على مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 200 ص 16.

وعلى أن تسري في جانفي 1948(2)، وبالتالي أصبحت بديلا عن منظمة التجارة الدولية التي رعتها الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الغات، هذا المولود الخارج على الأمم المتحدة، تابعتها بالعناية والرعاية لولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة العالم الرأسمالي، وتمثلت هذه الرعاية في عقد جولات عرفت باسم جولات الغات، وقد ترتب على هذه الجولات مولد " منظمة التجارة العالمية " في 1994 أعلى أصبحت مرتبطة بالأمم المتحدة يعني ذلك الغات- التي كانت بديلا عن منظمة التجارة الدولية التي كانت تابعة للأمم المتحدة – تطورت إلى منظمة التجارة العالمية التي تبنيتها الأمم المتحدة. (1)

ويوضح الجدول التالي أبرز الجولات والموضوعات المغطاة.

جدول (9) : جولات التجارة في ظل GATT :

الزمان	المكان	الموضوعات المطروحة	عدد البلدان
1947	**جنيف**	**الرسوم الجمركية**	**12**
1949	**آسني**	**الرسوم الجمركية**	**13**
1951	**تور كواوي**	**الرسوم الجمركية**	**38**
1956	**جنيف**	**الرسوم الجمركية**	**26**
1961/60	**جنيف (جولة دبلون)**	**الرسوم الجمركية**	**28**
1967/64	**جنيف (جولة كيندي)**	**الرسوم الجمركية وتدابير مكافحة الإغراق**	**62**
1979/73	**جنيف (جولة طوكيو)**	**الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، الاتفاقيات "الإطارية"**	**102**
1994/86	**جنيف (جولةا لأوروغواي)**	**الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، المنتوجات الزراعية، إنشاء منظمة التجارة العالمية**	**123**

المصدر: مجلة التمويل والتنمية: سبتمبر، 2002، ص 06

(1) صباح نعوش، بحث منشور على الموقع الالكتروني: www.aljazeera.net تمت زيارة الموقع في :20-03-2012 على الساعة 20:35.

وقد جاء قيام منظمة التجارة العالمية في ختام المباحثات متعددة الأطراف ب GATT التي بدأت ب 23 دولة في جانفي 1948 والتي جاء في نص اتفاقياتها "يجب على الدول الأعضاء في المعاهدة أن تسعى إلى تحقيق مستوى أفضل للمعيشة وضمان زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي وتطوير موارد الثورة العالمية وتنمية وتوسيع الإنتاج وتبادل السلع والخدمات" (1)

إن هذا الخطاب الأيديولوجي الموثق من هذه الاتفاقية، ما كان له أن يقوم ويرى النور دون إلزام بقوة القانون، وهذا ما كانت تفتقر ه ال GATT، الأمر الذي استجوب البحث عن صرح مؤسساتي له سلطة القرار و الإلزام، وهذا ما تجلى بالفعل من خلال المنظمة العالمية للتجارة OMC.

(1) منذر خدام، المنظمة العالمية للتجارة – الفلسفة و الأهداف – على الموقع الالكتروني : www.rerzar.comتمت زيارة الموقع في : 20-03-2012 على الساعة 21:00.

التي تمخضت عن الجولة الأخيرة ل GATT " جولة لأروغواي" بعد التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل مندوبو 117 دولة في 15 أفريل 1994 في اجتماع مراكش بالمغرب، حيث شكلت تجارة هذه البلدان 95% من التجارة العالمية.

إن ميلاد هذه المنظمة بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة جاء ثمرة الأوضاع التي ميزت العالم منذ بداية التسعينات، و المتمثلة في تشابك الاقتصاديات وارتباط مصالح العديد من الدول النامية بالدول المتقدمة والشركات الكبرى العابرة للقارات، وتنامي دور المؤسسات الدولية في رسم مسار التنمية للدول النامية و التحكم فيه، هذا بالإضافة إلى سعي دول الشمال الغنية للسيطرة على النصيب الأوفر من الاقتصاد العالمي عبر شركاتها وفروعها المنتشرة عبر أنحاء العالم، والتي أصبحت تتحكم في جزء كبير ومتزايد من عمليات الإنتاج وتوزيع الدخل العالمي، فهي تهيمن على 87% من واردات العالم و 94% من صادراته (1).

لقد كانت جولة لأروغواي الأطول بالمقارنة مع الجولات الأخرى التي سبقتها، مع أنها كانت تجري في ظروف أكثر ملائمة، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و منظومته الاشتراكية، وتبوء الولايات المتحدة الأمريكية قمة الهرم العالمي كقطب وحيد، وتوحد الاتجاه العالم لتطور الاقتصاد العالمي على أساس فلسفة السوق، السبب في ذلك يعود إلى استمرار الخلافات بين المراكز الاقتصادية الكبرى بشأن العديد من المواضيع التي عالجتها الاتفاقية، وبشكل خاص معارضة فرنسا تخفيض الصادرات من المنتجات الزراعية المدعومة بنسبة 21% خلال سنوات، ومعارضة اليابان فتح أسواقها أمام الأرز الأمريكي، ورفضها للطلب الأمريكي المتعلق بتخفيض القيود التي تحول دون الإغراق، وكذلك الخلافات حول كيفية إدارة ومراقبة التجارة العالمية وغيرها من القضايا الخلافية ...الخ.

ومن أجل إيجاد حل لهذه القضايا الخلافية بين مراكز القرار الاقتصادي والسياسي في العالم، تم تشكيل عدد من اللجان المتخصصة في إطار مباحثات جولة لأروغواي، توصل أخيرا إلى مجموعة من الاتفاقيات تنص على :

- تخفيض التعريفية الجمركية على المنتجات بمقدار الثلث.
- تخفيضات خاصة بالسلع الاستوائية يمكن أن تصل إلى 20 مليار دولار.
- وضع نظام خاص لمراجعة السياسات التجارية.
- الاتفاق بشأن الإعانات وإجراءات حماية المنتجات الزراعية.

(1) مصطفى ولد سيدي محمد، **تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي**، 2001، على الموقع الالكتروني : Www.aljazeera.netتمت زيارة الموقع في : 21-03-2012 على الساعة :19:30

ومن المعروف أن الخلافات بين أمريكا وأوروبا كانت قد وصلت في نهاية عام 1990 إلى طريق مسدود توقفت عنده المفاوضات، فقد كانت أوروبا ترغب ليس فقط بتخفيض التعريفية الجمركية، بل وإزالة قدر أكبر من العوائق من أمام حرية التجارة الخارجية وتوسيع نطاقها ليشمل الخدمات المصرفية والتأمين والنقل والموصلات ووسائل الإعلام والخدمات ... الخ (1)، دون أن ننسى الخلافات التي نشأت وتنشأ بين الدول المتقدمة والنامية خاصة في الميادين والأنشطة كثيفة اليد العاملة والتي تتوفر فيها الدول النامية على ميزة نسبية

كالمنتوجات الزراعية والمنتوجات، الآمر الذي يجعلها تتوفر على كلفة عمل منخفضة لها صدها على الكلفة الإجمالية للإنتاج، وبالتالي على سعر السلعة بالنظر لمثيلاتها المنتجة في الدول المتقدمة مما يبيح لهذه الأخيرة ممارسة أنواع الحماية على إنتاجها المحلي بأدوات جمركية وغير جمركية.

لقد أبرمت اتفاقية إنشاء المنظمة "OMC" ، وأصبحت سارية المفعول ابتداء من جانفي 1995، مما يكسبها قوة القانون بعد إبرامها من قبل السلطات المختصة في كل بلد من البلدان الموقعة عليها، أوالتي تنظم إليها، ونظرا لأن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية تحتل المرتبة الأولى تجاه القوانين المحلية، لذلك عندما تتعارض معها يكون لها الأولوية من حيث التطبيق والالتزام، وتتحمل حكومة كل بلد المسؤولية الكاملة عن كل مخالفة لها، ويحق للطرف الأجنبي المتضرر أن يطالب بالتعويض عن الضرر الذي لحق به وأن يطالب منظمة التجارة العالمية بتطبيق العقوبات الجزائية على البلد الذي خالفت حكومته أحكام ونصوص اتفاقيات الغات.

ومن البديهي إدراك أن نجاح منظمة التجارة العالمية يعتمد على مدى إتحاد أعضائها في الاستجابة لها وتكييف القوانين والسلوكيات المحلية لتتلاءم مع النظام الذي أنشأته المنظمة.(2).

المطلب الثاني - مبادئ منظمة التجارة العالمية :

تقوم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على فلسفة الميزة النسبية التي تعني أن لدى كل دولة مقومات وظروف للتخصيص في مجالات إنتاجية أو خدمية معينة تسمح لها بإنتاج سلع أو تقديم خدمات ذات مواصفات نوعية عالية بأقل التكاليف مما يحقق لها ربحا جيدا، ومن خلال حرية التجارة وانسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال يتحقق النمو والرخاء للجميع، كما يتم الانتفاع بصورة أفضل من الموارد المتاحة . هذا الهدف النبيل، رصدت له عدة مبادئ يقوم عليها عمل المنظمة.

- مبدأ الدولة الأكثر رعاية :

ويعني بأن التبادل التجاري يجب أن يبني على أساس عدم التميز بالمعاملة، وذلك بأن يلتزم

---

(1) منذر خدام، مرجع سابق

(2) السيد عبد العليم، **أضواء على منظمة التجارة العالمية**، على الموقع الالكتروني : Www.alwatan.comتمت زيارة الموقع في : 25-03-2012 على الساعة : 19:30.

بموجبه البلد العضو بمنح بقية البلدان الأعضاء نفس المعاملة التفضيلية فيها يتعلق بالرسوم وحقوق الاستيراد والتصدير التي يمنحها إلى أي دولة أخرى من دول الاتفاقية دون تميز، والانشاء الموجود في هذه الاتفاقية، هو وجود اتفاقية تجارية إقليمية كالاتحاد الجمركي أو منظمة التبادل الحر. (1).

- مبدأ المعاملة الوطنية :

ينص هذا المبدأ على أنه عندما يتم استراد سلعة ما وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة وفق التعريفية المتفق عليها، تصبح وكأنها سلعة وطنية وتعامل بذات المعاملة التي تعامل بها السلعة المنتجة وطنيا دون تميز (2).

- مبدأ عدم التميز :

ويعني هذا المبدأ، ألا يستخدم أي تميز في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة خاصة فيها يخص استراد سلعة معينة، وهذا لا يأتي إلا باحترام المبدأين المذكورين آنفا (3).

- مبدأ الشفافية :

ويحث هدا المبدأ على الحد من استخدام القيودغيرالتعريفية خاصة الحصص كوسيلة للحماية، وذلك لما للأساليب غير الجمركية من آثار تشويهية على التجارة الخارجية وبما يكفل تسهيل التجارة بين الأعضاء والتنبؤ بالسلوك التجاري بدرجة عالية.(4).

- مبدأ منع ممارسة سياسة الإغراق:

ويقصد بالإغراق بيع السلع في سوق التصدير بسعر يقل عن السعر الذي تباع به في بلد إنتاجها، وكثيرا ما يتبع هذا الأسلوب للتغلب على المنافسة في السوق الدولية، وقد نصت الاتفاقية على تحريم هذه الممارسات وذلك لتحقيق المنافسة المتكافئة، وفي حال مخالفة هذا الحظر تعطي الاتفاقية الحق للبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق تعادل الفرق بين

السعر الذي تباع به السلع في سوق التصدير والسعر الذي تباع به في موطن إنتاجها مع إضافة التكاليف الأخرى المرافقة لعملية التصدير من رسوم وتقل وتأمين وغيرها. (5)

- مبدأ المفاوضات التجارية :

وهذا المبدأ معناه اعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

---

(1) فضل على مثنى، مرجع سابق ص ص 17، 18
(2) مرجع سابق ص ص 19، 19
(3) خالد حنفي، **منظمة التجارة العالمية**، منشور على الموقع الالكتروني: Www.islamonline.netتمت زيارة الموقع في:26-03-2012 على الساعة : 20:40
(4) محمد عمر حماد أبودوح، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، 2003، ص 21
(5) فضل على مثنى، مرجع سابق، ص 20

- مبدأ المعاملة التجارية القنصلية :

أي منح الدول النامية علاقات تجارية قنصلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

- **مبدأ التبادلية:**

يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية، بمعنى أن كل تخفيض في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما ولابد وان يقابله تخفيض معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعامل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدر، ويصبح ملزما لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.(1)

المطلب الثالث – البناء الهيكلي والتنظيمي لمنظمة التجارة العالمية :

قد تحولت منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها إلى منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف، تسهر على تنظيم التجارة العالمية، وبصورة خاصة تطبق اتفاقيات الغات التي انتهت إليها جولة لأروغواي، ومن أجل مساعدتها في مهامها، فقد تم الاتفاق على البناء الهيكلي للمنظمة بحيث تتضمن المستويات الإدارية والتنظيمية التالية :

- المؤتمر الوزاري:

يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية، ويعتبر رأس السلطة في المنظمة، ويجتمع المؤتمر الوزاري مرة كل عامين على الأقل، وقد انعقد المؤتمر الوزاري أول في ديسمبر 1996 في سنغافورا ، وانعقد المؤتمر الوزاري الثاني في ماي 1998 في جنيف سويسرا والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية والرابع في نوفمبر 2001 في الدوحة بقطر (2)

- الأمانة العامة:

تتكون من أمين عام منظمة التجارة العالمية، وجهاز إداري تابع له يشغله موظفون يتمتعون باستقلالية عن الدول التي ينتمون إليها.

ومهمة الأمانة العامة هي تسير الأعمال اليومية للمنظمة بما تتطلبه من متابعة و توجيه

---

(1) خالد حنفي، مرجع سابق

(2) صالح نعوش، مرجع سابق.

- المجلس العام :

يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف، منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية وتخضع له جميع المجالس الرئيسة الفرعية ومجموعات العمل.

- المجالس الرئيسة :

تتكون المجالس الرئيسة من:

- مجلس تجارة السلع : ويحتوي على عدة لجان منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنتوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق، وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعريفية الجمركية.
- مجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.

- مجلس حقوق الملكية الفكرية : ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفردية ذات العلاقة بالتجارة.

- اللجان الفردية :

- لجنة التجارة والبيئة: وتعني بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
- لجنة التجارة و التنمية : التي تهتم بالعالم الثالث و بالأخص الدول الأقل نموا.
- لجنة الميزانية المالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة، وكذا إعداد الميزانية السنوية للمنظمة وفي مجال الإدارة، وتتكون ميزانية المنظمة من مساهمات الأعضاء التي تتناسب عادة مع حجم مبادلتها التجارية، فالدول الإسلامية مجتمعة تساهم ب 5.5% منها.

- مجموعات العمل:

وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة و الاستثمار، والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

الشكل رقم "05" : هيكل تنظيمي مبسط للمنظمة العالمية للتجارة.

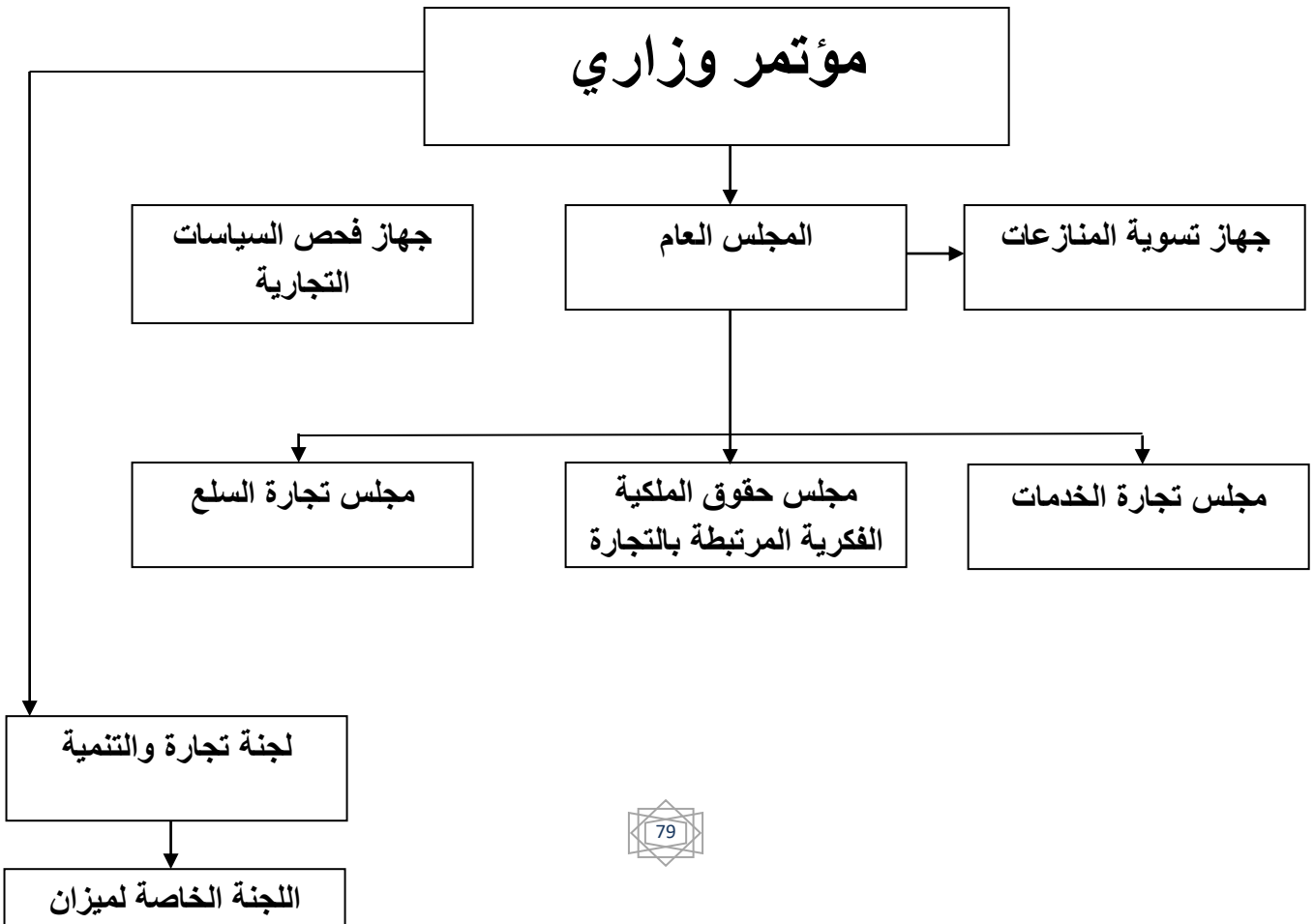

Source : Vigile pace, l'organisation mondiale du commerce et le renforcement de la régularisation juridique des échanges Commerciaux, édition dumod, Paris, 2000, P449

البطاقة المختصرة الخاصة بالمنظمة :
المكان: جنيف، سويسرا
التأسيس : 1 جانفي 1995.
أنشئت بناء على : مفاوضات جولة لأروغواي(1986- 1994).
العضوية : 148 دولة (حتى أوكتوبر2004)
الميزانية: 162 مليون فرنك سويسري لعام 2004.
طاقم السكرتارية : 600 موظف.
المسؤول الأعلى : السكرتير العام.
المسؤوليات :

- إدارة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- منتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.
- التعامل مع منازعات التجارة.
- مراقبة سياسات التجارة الوطنية.
- المساندة والتدريب الفني للدول النامية.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى (1)

المطلب الرابع – الاتفاقيات التي تجسدها المنظمة :

تضمنت جولة لأروغواي التي أعلنت نتائجها بعد توقيع الوثيقة النهائية بمدينة مراكش بتاريخ 1994/04/18 ثمانية وعشرين (28 اتفاقية) وعددا من القرارات الوزارية التي تنظم العمل في المستقبل، ويمكن تقسيم هذه الاتفاقيات إلى ثلاثة أقسام :

- النفاد إلى الأسواق.

- الموضوعات ذات الصيغة القانونية.
- الموضوعات الجديدة.(2)

(1) طلال أبو غزالة، **منظمة التجارة العالمية**، على الموقع الالكتروني: Www.wtoarab.orgتمت زيارة الموقع في : 27-03-2012 على الساعة : 20:30

(2) لمزيد من التفاصيل :
- مندر خدام، مرجع سابق.
- **منظمة التجارة العالمية الأردن**، على الموقع الالكتروني : Www.costoms.gov.go تمت زيارة الموقع في :27-03-2012

أ- النفاذ إلى الأسواق: ويتضمن برتوكول النفاذ إلى الأسواق جداول الالتزامات المحددة لكل دولة أو التي تكون فيها نتيجة المفاوضات الثنائية بين الدول المتعاقدة، والمتمثلة في إزالة وتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية و من أهمها:
- اتفاقية إحلال التعريفية الجمركية محل كافة القيود غير الجمركية.
- تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 36% على مدى ست سنوات بالنسبة للدول الصناعية، وبنسبة 24% على مدى عشر سنوات بالنسبة 36% خلال ست سنوات بالنسبة للدول الصناعية، على أن تصل تخفيضات الدول النامية إلى ثلثي هذه التخفيضات خلال عشر سنوات.

ب- المواضيع ذات الصيغة القانونية : ومن أهمها :
- اتفاقية الدعم والتعويض: ولقد تميزت بين ثلاث أنواع من الدعم:
- الفئة الأولى وتشتمل الدعم المحظور ويتمثل في دعم الصادرات أو السلع المستورة.
- الفئة الثانية وتشتمل الدعم المنسوج به شروط نذكر منها عدم إلحاق الضرر بمصالح الدول الأعضاء خصوصا في حال تجاوز الدعم بنسبة 5% من قيمة الإنتاج.
- الفئة الثالثة وتشتمل الدعم الذي تقدمه الدول للبحوث والتطوير، وقد سمحت الاتفاقية بإجازته، وقد ألغت اتفاقية التعويض في حال لم يتجاوز الدعم 2% من الدول النامية، و3% في الدول الصناعية.

و- الدول الصناعية:

- اتفاقية مكافحة الإغراق : وتنص على الأحكام المرتبطة بطريقة تحديد المنتوج الأجنبي الذي يمكنه أن يؤدي إلى إغراق السوق، وكذلك معايير تحديد الضرر الذي يسببه المنتوج المستورد للصناعة المحلية.
- اتفاقية التدابير الوقائية : وقد نصت على إنهاء كافة الإجراءات الوقائية لحماية الصناعات الوطنية خلال ثمانية سنوات من بدء الاتفاقية بالنسبة للدول الصناعية وعشر سنوات بالنسبة للدول النامية مع ذلك إجازات الاتفاقية للدولة اتحاد إجراءات حكومية لحماية صناعة محلية عند زيادة الواردات من سلعة معينة بشكل غير متوقع بما يسبب ضررا بالغا لهذه الصناعة، أما بفرض حصة على السلع المستوردة، أو فرض رسوم إضافية عليها، أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع مع التعويض.

ج- الاتفاقيات المتعلقة بمواضيع جديدة : و لقد اعتمدت على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية هذه الاتفاقية أخضعت الأنشطة الخدمية لاتفاقية دولية وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية و الأنشطة الخدمية التي تشملها :

- الخدمات المالية المصرفية
- الخدمات التأمينية.
- خدمات النقل البري و البحري والجوي.
- خدمات قطاع التشييد والبناء.
- خدمات قطاع السياحة.
- اتفاقية مقاييس الاستثمار المتعلقة بالتجارة : "TRIMS" :

لقد حضرت هذه الاتفاقية على الدول الأعضاء تطبيق أية إجراءات تحد من حرية التبادل التجاري وإلغاء جميع القيود القائمة في الدول الصناعية خلال سنتين، وخلال خمس سنوات بالنسبة للدول النامية، وخلال سبع سنوات بالنسبة للدول الأقل نمو، ومن هذه القيود التي طالبت الاتفاقية بإزالتها القيود المتعلقة بأسعار الصرف والقيود الكمية وغيرها ....

- اتفاقية حقوق الملكية الفكرية : "TRIMS" :

وقد تم عرض وصياغة هذه الاتفاقية من قبل الدول الصناعية وهي التي فرضتها على المنظمة وبالتالي أعضائها.

ومن المجالات التي تغطيها : الاختراعات وبرامج الحاسوب وحقوق التأجير والمؤدين ومعهم منتجو التسجيلات الصوتية وهيئة العلامات التجارية و المؤثرات الجغرافية .

وتنص الاتفاقية على حماية الملكية الفكرية، على سبيل المثال عشرون عاما لبراعة الاختراع، وكذا تستفيد الدول من هذه الاختراعات بمقابل مادي.

المطلب الخامس : انضمام الدول إلى المنظمة :

يتم الانضمام وفق مفاوضات يتم إجرائها على مراحل :

- مرحلة تقديم طلب الانضمام إلى السكرتارية وبعقبة النظر في هذا الطلب من قيل المجلس العام، وإذا قبل الطلب تعين السكرتارية لجنة عمل للتفاوض مع الدولة وتعيين رئيسا لهذه المجموعة تختاره من أحد السفراء المعتمدين لدى المنظمة.
- مرحلة الإعداد للمفاوضات من قبل الدولة طالبة العضوية، ويشتمل تقديم مذكرة عن الاقتصاد الوطني ونظام التجارة الخارجية المتبع في البلد، ويتم توزيعها على الدول الأعضاء في المنظمة للاطلاع عليها، ودراستها وتوجيه أسئلة للدول التي تطلب العضوية.(1)

(1) منظمة التجارة العالمية والأردن، مرجع سابق.

- مرحلة الاتفاق النهائي حول التنازلات الجمركية وتثبيت سقوفها، وعلى تحديد التزامات قطاعات الخدمات التي سيتم تمرير التجارة فيها، عندها تقوم مجموعة العمل بإعداد تقريرها النهائي، وقرارها بتنصيب الدولة للعضوية، وتعد مسودة مشروع بروتوكول الانضمام مع ملحقاته من جداول التعريفية الجمركية وجداول الخدمات التي تم الاتفاق عليها سابقا، وترفع للمجلس العام والمجلس الوزاري للموافقة عليها، ومتى تمت الموافقة عليها يبلغ العضو بذلك ويصبح الانضمام ساري المفعول بعد 30 يوما من توقيع البروتوكول.

6.4- آلية حل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء :

تتضمن مبادئ منظمة التجارة العالمية اتفاقية القواعد و الإجراءات التي تحكم تسوية النزاعات، حيث تتم هذه الأخيرة بمطالبة الدولة التي أخلت بالتزاماتها تبعد إجراءاتها والأمثال لقواعد المنظمة، وقد تم إنشاء مجلس لتسوية النزاعات عند حدوث خلاف بين أي عضويين في المنظمة وتتم معالجة الخلاف كما يلي :

- إجراء تشاور بين الدولتين للتواصل إلى حل عملي للخلاف وعلى أي عضو الاستجابة خلا عشرة أيام لطلب إجراء التشاور ويبدأ التشاور خلال مدة أقصاها 30 يوما من طلب إجراء التشاور، وتقوم الدولة التي تطلب التشاور بإرسال نسخة من الطلب إلى مجلس معالجة الخلافات المشكل من قبل منظمة التجارة العالمية مع توضيح الأسباب الموجبة لطلب التشاور.
- تكوين لجنة لمعالجة الخلافات من الخبراء المختصين من قبل مجلس معالجة الخلافات للنظر في الخلاف في حالة عدم استجابة الدولة المعنية لطلب إجراء التشاور خلال عشرة أيام، أو إذا فشلت عملية التشاور في التواصل إلى حل يرضي الطرفين خلال ستين يوما.

وتحدد هذه اللجنة مرجعية معينة للنظر في الخلاف، وتقوم بالاستماع إلى حجج الطرفين المخاصمين وتقيمهما وفق توصية بمعالجة الخلاف وفق مبادئ منظمة التجارة العالمية.

لقد حققت منظمة التجارة العالمية خطوات ايجابية في إزالة الحواجز والعقبات أمام سير التجارة الدولية، لكن يبقى الواقع المشهود يتميز بوجود عناصر للحماية من طرف الدول على أصنافها جمركية وغير جمركية. (1)

(1) مرجع سابق

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن مكاسب الرفاهية الثابتة الناتجة عن إزالة الحواجز أمام تجارة البضائع سوف تبلغ ما بين 250 مليار دولار و 620 مليار دولار سنويا وسوف تتأثر البلدان النامية بما يتراوح بين ثلث

هذه المكاسب ونصفها وهذه المبالغ تفوق بكثير ما يتدفق سنويا من معونة إلى هذه البلدان، وإن إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات من شأنه أن يزيد الرفاه العالمين بقدر أكبر بالنظر للدور المهين لقطاع الخدمات في معظم الاقتصاديات.

وإن إزالة الحواجز أمام صادرات البلدان الفقيرة هو مفتاح نجاح إستراتجية المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية الألفية، بما في ذلك تخفيض الفقر بمقدار النصف قبل طول العام 2015، فهل ستتمكن منظمة التجارة العالمية تحقيق هذه الأهداف الطموحة؟ سؤال يبقى مطروحا.

خاتمة الفصل الثاني

إنه لطالما اقترن مفهوم التنمية بالدول النامية، وهذا منذ استقلالها إلى حد اليوم، ولو تمعنا جيدا في هذا المفهوم لوجدنا أنه بقدر ما يحمل من معاني نبيلة للفرد والمجتمع ككل، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ... فإن تجسيده (مفهوم التنمية) في واقع الأمر كان صعب المنال لبلدان كانت ولازالت تقع في الأسفل، وتحاول التنصل من مصيدة أطلق عليها " الحلقة المفرغة للفقر" في ظل عقبات كبيرة ومختلفة تقف في وجه

التنمية انفجار سكاني، الاعتماد على التخصص في منتوج أولي واحد، أزمة الدين الخانقة، وصولا إلى التتبيعية الاقتصادية بشتى مجالاتها.

إنها أزمة التنمية فأين الحل ؟؟

إن المرور إلى التنمية الاقتصادية يظهر مرتبطا بتحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام أو مايعرف برفع معدلات النمو الاقتصادي.

في عالم اليوم، يتجه إلى العالمية أو ما يعرف " بالعولمة" التي من أبرزها وجوهها الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، حيث اقترن رفع معدلات النمو بالانفتاح، مما جلب الأنظار للعلاقة " انفتاح نمو"

وكشفت أغلب التجارب الميدانية عن قمة هذه العلاقة ومدلولها الايجابي، لكن ضمن إطار مناسب تلعب فيه الدولة دورا جوهريا لتحقيق نمو مصان يضمن للفرد والمجتمع حياة أفضل، ولقد كانت التجربة الآسيوية خير دليل عن العلاقة بين الانفتاح والنمو لكن تبقى مثالا يقتدي به لا مسلمة تؤخد ولا ينظر فيها.

تمهيد الفصل الثالث:

نحن الآن في عصر العولمة، عصر السوق الدولية، عصر موجات التحرر الاقتصادي، عصر التكتلات والمنظمات الدولية الاقتصادية، فإما أن نسبح في طوفان لا يقهره إلا الأقوياء، وإما أن تتبوأ مكانا في سوق العبيد، ولكن القوة الاقتصادية ليست نتاجا لعمل تقني يمكن استيراده أو أن ندفع إلى استيراده، أو لموارد طبيعية أو مادية أو حتى بشرية لا يحسن استغلالها فقط ، وإنما هي نتاج لإبداع وعمل خلاق لإنسان حر ونظام اجتماعي حر لا تخيم عليها الخزاقات الثقافية أو القيود الاجتماعية أو الإدارية الموروثة.

تعد ظاهرة العولمة من أبرز ظواهر الآونة الأخيرة، لاكتساحها جميع المجالات الحياتية، إذ أصبح من غير الممكن فهم التغيرات المتعددة التي شهدها العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك من خلال شدة تأثيرها وتدفقها في كل الاتجاهات دون فهم واستيعاب ظاهرة العولمة باعتبارها الإطار المرجعي لكل هذا الانتشار والتدفق.

وسنتناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: الدول النامية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المبحث الثاني : واقع الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث : الاقتصاد الجزائري أمام التحري.

المبحث الأول: الدول النامية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

المطلب الأول – السمات الرئيسية للوضع الاقتصادي على أعتاب الألفية الثالثة :

يطغى خطاب العولمة على الوضع الدولي الراهن، وهو خطاب الأقوى المهيمن على الصعيد العالمي، ويتخلص هذا الخطاب في عدد من المقولات التي يراد لها أن تصبح مسلمات وبديهيات لدى الشعوب و الحكومات، من هذه المقولات " الرأسمالية في نهاية التاريخ " أي ليس هناك للصراع الاجتماعي والجدل التاريخي، والرأسمالية أقصى طموحات البشرية : الليبرالية الاقتصادية وحرية قوى ا لسوق هي المحرك والحافز الوحيد على التطور والتقدم والعدالة الاجتماعية، أي على الدول النامية التخلي عن مفاهيم التنمية " القديمة " وترك آليات السوق تحد لها أسلوب تنميتها و مستقبلها، ومن بين الرأسماليات العديدة في عالم الرأسمالية هي التي أثبتت فعاليتها وتفوقها وهي الرأسمالية الأكثر ليبرالية، نعني بها " الأنجلوساكسونية "، الأمريكية تحديدا، وعلى الجميع أن يتبع هذا النموذج إذا رغبت الدول قي تحقيق التطور لشعوبها.

هذه بعض مقولات الخطاب السائد، الذي هو في أساس خطاب إيديولوجي يسعى إلى إلغاء ونفي الإيديولوجيات الأخرى، مع تمثله من أفاق وأمال للشعوب في تحقيق التقدم والعدالة، ويتضح أكثر فأكثر أنه ما كان لهذا الخطاب أن يسود لولا التغير في ميزان القوى العالمي وتنفرد الولايات المتحدة الأمريكية في زعامة النظام الرأسمالي العالمي، مدعومة بتفوقها العسكري الاقتصادي والتكنولوجي بعد غياب القطب الأخر المتمثل في الاتحاد السوفياتي.

إن اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية والسير لتحرير التجارة الدولية ليس سوى أحد مظاهر العولمة الاقتصادية، التي بدورها تمثل أحد التجليات الرئيسية للعملية التاريخية للعولمة، التي إلى جانب وجهها الاقتصادي لديها أوجه أخرى سياسية وثقافية وحتى اجتماعية.

وثمة إجماع على أن " العولمة " هي الأداة الحقيقية الأولى والمعاصرة والشاملة لمدى النمو الحقيقي الذي حققته الشركات المتعددة الجنسيات من نمو خارق المألوف، حيث أن الإنتاج القومي لشتى دول العالم لم يزد معدله عل (1.9%) سنويا . (1)

هذا الأمر الذي أدى إلى تعميق التكامل الاقتصادي بين أقطاب المجتمع الدولي، ولقد شاركت العديد من البلدان النامية في هذه العملية مما أدى إلى تضيق الفجوة بين البعض منها (النامية).

---

(1) الغفوري عبد الواحد، **العولمة والغات، التحريات والفرص**، مكتبة مدبولي،2000، ص 13

و البلدان المتقدمة الغنية، وبذلك أصبحت البلدان النامية لاعبا رئيسيا في التجارة العالمية، وتغيرت علاقتها التجارية بصورة ملحوظة من النمط التقليدي للتجارة بين الشمال والجنوب، وتمثل هذه البلدان حاليا حوالي ثلث التجارة العالمية، حيث زاد الكثير منها صادراتها من السلع المصنوعة والخدمات زيادة كبيرة، وتتجه 40% من صادراتها الآن إلى بلدان نامية أخرى، إلا أنه حتى بعد جولات تجارية متعاقبة، فشل كثير من البلدان منخفضة الدخل في الاندماج مع الاقتصاد العالمي، مما يعاكس قيودا خارجية وداخلية على حد سواء، أما البلدان الأكثر فقرا فلقد تدهورت حصتها التجارية بشكل كبير.

الشكل "06" التحول للعالمية، خلال الثلاثين عاما الماضية زادت الصادرات أسرع من الناتج.

(المنشور 1970= 100)

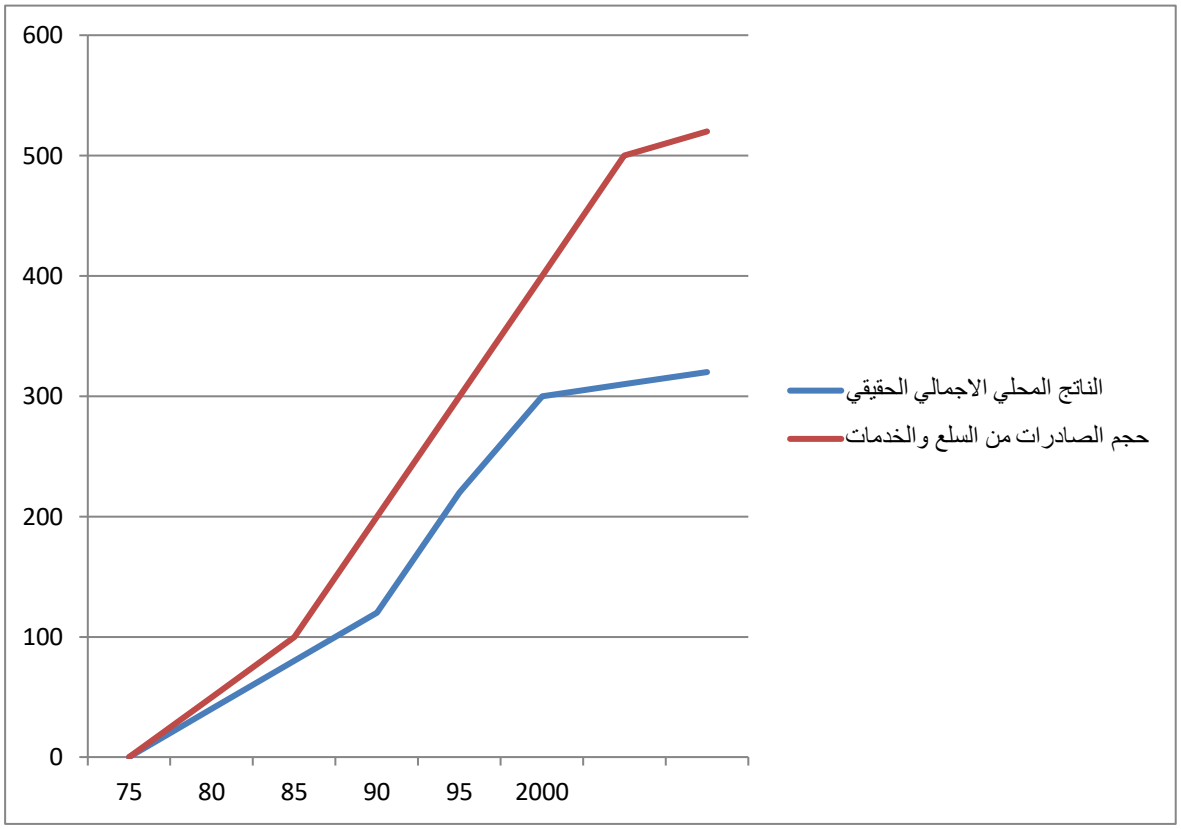

... وأصبحت البلدان، النامية قوة فاعلة أكثر أهمية في التجارة العالمية..

(% من الصادرات العالمية)

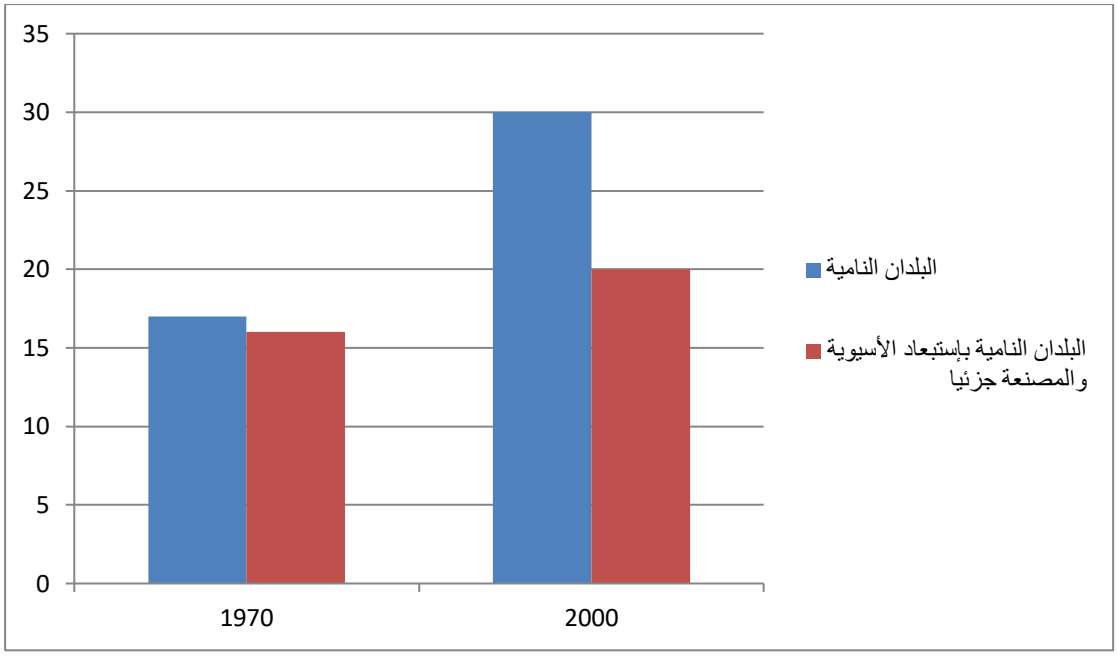

..... لكن البلدان الأكثر فقرا تخلفت إلى الوراء.

المؤشر (1970= 100)

قيمة الصادرات بالدولارات

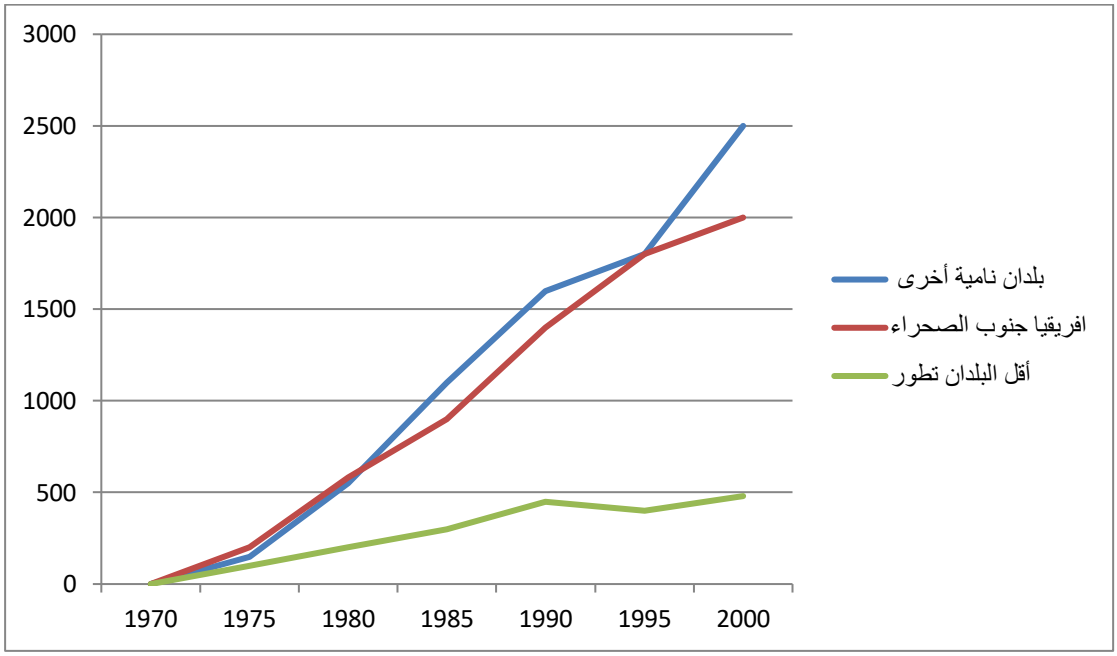

(1) الصادرات السلعية، بإستبعاد صادرات النفط.

المصدر = مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2002، ص 5

ان الحقيقة المقتسبة من عالم اليوم، هو أن الشركات المتعددة الجنسيات هي الوعاء المادي الذي يحتوي وينظم ويدير الرئيسية من علاقات التكامل والترابط الاقتصادي بين مختلف نقاط العالم

البعيدة والمتفرقة، وما ساعد على ربط ظهور التقنية الرقمية لنقل المعلومات ولا حقا شبكة الأنترنت هذه الأخيرة لها الفضل الأخير في توفير عناصر عمل ألية العولمة المالية.

ولقد بدات كثيرا من الدول في الأونة الأخيرة تعيد توزيع الأدوار بين الحكومة والسوق، والاتجاه السائد كان نحو زيادة الدور الذي يضطلع به السوق بإرادة الشؤون الاقتصادية للإعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي، ولقد تمثل هذا الاتجاه في تخلي العديد من الحكومات عن جزء من ملكيتها وادارتها للمال العام وتحويله إلى القطاع الخاص، وإزالتها لكثير من القيود المفروضة على نشاط هذا القطاع.

وبحسب تقرير الاستثمار العالمي لعام 1995 لمؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة فلقد حدث توسع كبيرا في عدد الشركات المتعددة الجنسيات خلال السنوات الآخيرة حيث ارتفع عددها من 7000 شركة عام 1970 إلى 37000 شركة عام 1995 تعمل خلال 300000 فرع في مختلف أنحاء العالم.

وقد تضاعفت مبيعاتها مرتين مابين عامين 1980 و 1992 فزادت من2.4 تريليون دولار إلى 5.5 تريليون دولار تجاوزت القوة المالية لعديد من هذه الشركات قوة الاقتصاديات الوطنية، فمبيعات " جينرال موتورز " السنوية تجاوزت الناتج المحلي الاجمالي لأندونسيا، كما تساوي مبيعات شركة " سوني " السنوية الناتج المحلي لمصر، فيما تتجاوز المبيعات السنوية لشركة " إ ب م " مجموع الناتج المحلي الاجمالي لكل من الشيلي و كوستاريكا.

وهذه الشركات هي المسؤولة اليوم عن أكثر من 60% من التجارة الدولية، وتسيطر هذه الشركات على حوالي 33% من أصول الإنتاج العالمي، و 75% من الطاقة العالمية المرتبطة بالبحث و التطوير (.....)، وتوظف 73 مليون عامل، ولقد بلغ ر صيدها من الاستثمارات 2.7 تريليون دولار 1995 مقارنة ب 370 بليون دولار فقط عام 1978. (1)

وإذا كانت الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تسيطر على مقاليد العولمة الاقتصادية بمختلف مظاهرها المالية والتجارية وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك فإن علينا أن ندرك مسألة في غاية الأهمية، ألا وهي ما مدى ارتباط هذه الشركات بالدول المتقدمة وتحديدا بمجموعة السبع الكبار .

(1) محمد نبيل جامع، **اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي**، دار غريب، 2000، ص ص1 ،2.

ففي قائمة أعدتها مجلة الأمريكية في عددها الصادر في 1997/08/04 شملت أكثر من 500 شركة متعددة الجنسيات، أشارت إلى أن 426 من هذه الشركات ينتمي من حيث الوطن الأم إلى الدول الصناعية السبع، ومن هنا ندرك بسهولة هوية البلدان التي تقف وراء صناعة الأحداث والتوجيهات الكبيرة، ليست للعولمة في مظهرها الاقتصادي فحسب، بل حتى في تجلياتها السياسية والاجتماعية والثقافية (1).

إن السمة الغالبة للعولمة الحالية هي " العولمة المالية " وقد كان النقد الدولي والمؤسسات المالية الأخرى الدور البارز في تحرير أسواق المال، حيث فرض على كل الدول المدنية في أوائل الثمانينات، إلغاء سعر الصرف الثابت لعملائها وإلغاء القيود على حركة رأس المال الأجنبي والمحلي، وقد جاءت اتفاقية الغات لعام 1994 لتلزم الدول الموقعة على اتفاقية لتحرير أسواقها المالية ومعاملة رأس المال الأجنبي المعاملة الوطنية وفي إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية تجري منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية مفاوضات لمنع رأس المال الأجنبي حريات وضمانات إضافية وبشكل تمثيل خرقا للقانون الدولي ولمفهوم السيادة الوطنية (2).

لقد أتاح التفاوض فيما بين الموجودات المالية والاستثمارات فرصة توسيع عدة الأموال السائدة في السوق المالية العالمية والتي اتجهت نحو المضاربات بالعملات و الأسهم والسندات، ليبلغ حجم التعاملات اليومية في السوق المالية 1.5 تريليون دولار عام 1998 بعد أن كانت تتراوح 10 و 20 مليار دولار أعوام السبعينات، ويتضح أهمية هذه الكتلة بالمقارنة مع حجم المعاملات السلعية والخدمية والاستثمارات و التي لا تزيد عن 8% من حجم الكتلة المالية المتداولة يوميا، ولقد نمى حجم الإقراض المصرفي العالمي من 275 مليار دولار عام 1975 إلى نحو 402 تريليون دولار عام 1994 (3).

لقد أدت العولمة المالية و التحرير المتزايد للأسواق المالية إلى أزمات والأمثلة على ذلك كثيرة من أزمة المكسيك عام 1994، إلى أزمة دول جنوب شرق آسيا 1997 وصولا إلى أزمة روسيا الاتحادية عام 1988 ... و البقية تأتي.

و تتجه هذه الأزمات المالية المتكررة وتأثيراتها المدمرة على الاقتصاد العالمي، استشعر اجتماع السبع (.....) من هذه العولمة المالية، ودعا في اجتماعه عام 1999 المصارف المركزية لوضع ضوابط ومعايير تحد من فوضى السوق المالية العالمية، مع ذلك فإن هذه

الكتلة المالية القائمة قد أصبحت خارج نطاق الرقابة والسيطرة بفضل التقنيات الحديثة في مجالات الاتصالات المعلوماتية، وبالتالي مخاطر أزمة مالية حادة .

(1) مرجع سابق، ص ص 14،15.

(2)Francois chenais, « L'emergence d'un regime d'aceulmulation à domination – Fnanciere la pansee, n° 309, 1997, Paris, P77

(3)Human Development Report, 1999, UNDP, New York Sur le site :

http://hdr.undp.org/reports/global/1999.

على الصعيد العالمي مازلت ماثلة، وهي تهدد بتأثيرات ونتائج أكثر تدميرا من تلك لعام 1929، وهذا ما يتطلب من الدول النامية أن تعيد النظر في ما أطلق عليه " تحرير السوق المالي ".

و من السمات البارزة للوضع الإقتصادي الدولي الراهن زيادة التركز و التمركز في راس المال، وهي نتيجة موضوعية لطبيعة العولمة الرأسمالية الجارية، فتاريخ التطور الرأسمالي هو تاريخ مراكز، دول أو مؤسسات مسيطرة وقائدة تجر في ورائها دولا أخرى و مؤسسات – أي ان التطور لا يأخد الطابع الشامل وبنفس المقدار في كل مكان، وإنما التفاوت في التطور هو الأساس، وعليه يتحدد دور كل عنصر من العناصر الداخلة في عملية التطور، إذ أن هذا التفاوت والإبقاء عليه، يخدم مصلحة القطب المسيطر وتتيح له الاستثمار بالحصة الأكبر من القيمة المضافة والربح، لقد تركز ما يقارب 86% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي سنوات التسعينات في مجموعة الدول الأغنى في العالم و التي تشكل 20% من سكان العالم، وقد استأثرت هذه المجموعة أيضا بما يعادل 82% من الصادرات العالمية وبما يعادل 68% من الاستثمارات الأجنبية، ويشيرتقرير التنمية البشرية لعام 1999 إلى عشر دول فقط شكل اتفاقها على البحث والتطوير عام 1993 ما يعادل 84% من إجمالي الانفاق العالمي على البحث و التطوير، وتعود ملكية 80% من براءات الاختراع على الدول النامية إلى سكان الدول الصناعية المتقدمة وهذا حسب معطيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

أما فيما يخص الدول النامية - 20% الأقل فقرا – فلقد تراجعت حصتها من الناتج المحلي الاجمالي العالمي و بشكل متسارع خلال العقود الثلاث الماضية، لتبلغ نسبة1% من الناتج المحلي عام 1997 و كذا 1% من الصادرات العالمية و الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفسي العام.

ويعود السبب في ذلك إلى دعوة عوامل أهمها التراجع في حصة المواد الأولية، المنجمية و الزراعية على التجارة العالمية، وللتدهور المستمر في معدلات التبادل لهذه الدول حيث يشير التقرير العام 1998 إلى فقدان الدول النامية خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية ما يقدر ب 50% من معدل تبادلها الخارجي بشكل تراكمي.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1992 إلى أن الدول النامية تفقد وسطيا نتيجة التميز في المبادلات والعمل و التمويل ما يقارب 500 مليار دولار سنويا، فلقد فقدت الدول النامية خلال السنوات 1980- 1991 ما يزيد 29 مليار دولار نتيجة الانخفاض على أسعار سلعها بما يعادل 45% عام 1990 مقارنة 1980، وهي أدنى ب 10% عن أسعارها أثناء الأزمة الكبرى لأعوام الثلاثينات باللإضافة إلى هذه الخسائر من الايرادات، فإن الدول النامية والتي بلغت مديونيتها

1950 مليار دولار عام 1997، تسدد إلى الدول الصناعية المتقدمة (مصارف خاصة وحكومات) ما يزيد عن 200 مليار دولار سنويا على شكل فوائد واقساط دين.

لقد أعاقت هذه الخسائر، بالإضاقة إلى إلتزمات الدول النامية بتنفيذ " برامج الاصلاح الهيكلي" هذه الدول على تحقيق التنمية المناسبة خلال العقود الثلاثة الماضية، بل أن بعضها حقق معدلات نمو سلبية في التسعينات مقارنة مع السبعينات أو الثمانينات، وهذا ما أسهم إلى جانب عوامل أخرى بتراجع حصتها في الناتج المحلي و الإجمالي العالمي وفي الصادرات العالمية.

وعلى عكس ما تروج له اليبرالية الاقتصادية بأن الانفتاح للأسواق وإلغاء الضوابط لحركة رأس المال يؤديان إلى زيادة المنافسة وبالتالي رفع كفاءة وفعالية المؤسسات فما تم في السنوات الأخيرة هو تزايد عمليات الدمج و الإستيلاء لتشكيل مؤسسات هائلة ذات وضع احتكاري وخاصة في مجالات الخدمات المالية و التأمين والاتصالات و الاعلان، حيث بلغت الاستثمارات المباشرة قيمة 400 مليار دولار عام 1997، كانت 72% منها موجهة لعمليات الضم والاستيلاء عبر الحدود – حيث بلغت وصل العدد سنة 1997 إلى 58 عملية دمج قيمة كل منها تزيد عن المليار دولار -، ومن الأمثلة على ذلك أدى لدمج بين " بوينغ " و " ماكدونالد دوغلاس " إلى سيطرة الشركة الجديدة على أكثر من 70% من سوق الطيران العالمي (1).

ان ما يلاحظ اليوم على الصعيد العالمي، هو ازدياد التفاوت والفجوة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة، حيث وصل التفاوت في الدخل بين 20% الأغنى و 20% الأفقر في عام 1974 إلى 1 سنة 1997 بعد أن كانت هذه السنة في الستينات 30 إلى1، وهذا الوضع يحتاج إلى أسباب عديدة منها التهميش والتبعية، وغياب ملتقى منظم لمؤسسات المجتمع المدني للتعبير عن وجهة نظرها.

وتبين من هذا التطور، أن حرية الأسواق تقوم على حساب حرية الشعوب وحقوقها، وقد تجلى ذلك في أكثر من مناسبة، حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الحصول على قرار" من منظمة التجارة العالمية " يدين دول الاتحاد الأوروبي التي منعت دخول اللحوم المسمنة بالهرمونات، وفرضت غرامة كبيرة على الدول الاتحاد الأوروبي.

كما تمنع اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (منظمة التجارة العالمية) احتكار مطلقا للمعرفة بكافة أشكالها للدول الغنية، تاركة الدول النامية خارج قطاع المعرفة والتكنولوجيا بسبب ارتفاع أسعار الحصول عليها، وتجعل اتفاقية متعددة الجنسيات أقدر على السيطرة على السوق التكنولوجي بسهولة أكبر.

و من ثم فإن قوانين براءات الاختراع الجديدة تتجاهل التنوع الثقافي في الوصول إلى المخترعات و المساهمات، وهذا الوضع يشكل سرقة صامتة لقرون من المعرفة للشعوب الفقيرة في البلدان النامية، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالإدعاء بملكية بعض أساليب الانتاج التي كانت الشعوب النامية قد طورتها عبر مئلت السنين،

(1) Human Devlopment Report,OP, ِCIT

كما حصل ذلك مع الهند بالنسبة لأنواع من زراعتها التقليدية، وهو يحصل مع دول نامية أخرى، إلا أنها لا تقوم بالجهود الكافية للدفاع عن ملكيتها وحقوقها.

أما بالنسبة للبيئة، فإن كواكب الأرض تعرض زلازال يتعرض توازنه لخلل يستحيل اصلاحه، ويشهد هذا الخلل مستقبل الحياة في هذا الكوكب، وهو ناتج لا محال عن الافرازات السامة لمشاريع وشركات الدول المتقدمة، رغم ذلك أفشلت الولايات المتحدة الأمريكية مؤتمر الأمم المتحدة ل " قمة الأرض " عام 1992، نتيجة رفضها لإلتزام بتقليص انبعات الغازات السامة إلى حدود معقولة، وعرضت بالمقابل شراء حصص من الدول النامية من المتاح لها إطلاقه كغازات ضارة أي شراء حقوق هذه البلدان في التنمية والتصنيع الحديث، نتيجة لذلك لم تخرج " قمة الأرض " بإلتزمات واضحة محددة واكتفت بالتوصية و التمني على الدول الغنية بمساعدة الدول النامية لتنظيف بيتها.

ان منطق الربح الذي يحرك ويقود الأسواق، يتنافى و المسؤولية الانسانية و البيئة، وسيادة هذا المنطق تهدد بيئة الأرض و البشرية بمخاطر جدية، بدات بعض آثارها تظهر في العواصف المدمرة والتي راح ضحيتها آلاف البشر خلال الأعوام القليلة الماضية التي كانت نتيجة موضوعية لارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي .

المطلب الثاني – الدول العربية في ظل العولمة الجارية :

إن المؤشرات العامة تبين أو أزمة التنموية مستمرة إلى غاية اليوم، ومعدلات النمو الملاحظة ضعيفة و غير كافية، حيث مازالت بين الانتاج تخضع لقسمة العمل الدولية القديمة (الاستعمارية) مما جعل الصادرات العربية تتكون بنسبة 75% منها المواد الخام و الأولية، مما يفاقم الأوضاع الاندماج المتسارع للإقتصاديات العربية في العولمة الجارية من خلال برامج التعديل الهيكلي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية وانفتاح الأسواق واقامة منطقة التبادل الحر مع دول الاتحاد الأوروبي في اطار الشراكة الأورومتوسطية.

إلى جانب هذه المعطيات تعاني الدول العربية من مشكلات بنيوية حادة تعيق تقدمها وتعرقل انطلاقها، مثل مشكلات البطالة و الفقر الناجمة عن بطء النمو وتراجع دور الدولة المترافق بزيادة سكانية عالية، ومشكلات الأمن الغذائي والمياه.

كل هذه الأوضاع أفرزتها أساليب التنمية المتبعة و الحلول الأتية و المؤقتة للمشكلات بمعزل عن الاستراتجية أو التفكير بالتكامل الاقتصادي العربى، وتعاني الصناعة أيضا من مشكلات حادة نتيجة تمركزها على القطاعات التقلدية، وضعف امكانيات تطور القطاعات الحديثة و غياب الخطة أو الاستراتجية التكنولوجية، جملة المشكلات تجعل الاقتصاديات العربية، أضعف على علاقتها الخارجية، وتفرض عليها تبعية شديدة للسوق العالمي.

فهل يمكن للدول العربية أن تتجاوز هذا الوضع؟ وتحسن من قدرتها التفاوضية و من امكانيات التنمية على بلدانها ؟

أن السبيل إلى ذلك متوفرو لدى الدول العربية فرصة سانحة من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهي فرصة إقامة سوق عربية مشتركة، والتي بدأت الخطوة الأولى فيها من خلال إقامة " منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى " التي يمكن إذا نفدت على الشكل المرسوم لها أن تعزز الموقع التفاوضي للدول العربية ، وتخفف من الآثار السلبية للعولمة الجارية على اقتصادياتها واقامة هذه منطقة للتبادل الحر يجب أن تترافق باصلاحات شاملة في اطار استراتيجية تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة تتيح مشاركة قئات المجتمع والطبقة العامة في عملية التنمية وفي قطف ثمارها، ويتضح أن انجاز هذا المشروع التنموي لا يمكن أن يتحقق دون توفير أسس الممارسة و المشاركة الديمقراطية في صنع و اتخاد القرارات الاقتصادية و الاجتماعية.

لمطلب الثالث – الآليات المتبعة في إدماج الدول النامية في العولمة الجارية :

لقد بلغ عدد الدول النامية و الدول السائرة إلى اقتصاد السوق إلىغاية سنة 1997 أكثر من 70 دولة تطبق برامج الاصلاح الهيكلي تحت اشراف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، وإلى جانب هذه الدول كانت هنالك مجموعة كبيرة من الدول تقوم بإصلاحات هيكلية بعيدة عن برامج الصندوق و البنك الدوليين، إن إنضمام هذا العدد الكبير من الدول إلى برنامج التصحيح اللإقتصادي، يوضح مدى النفوذ الذي أصبح يتمتع به الفكر الليبرالي الاقتصادي، والهيمنة التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية، ومن خلفها المراكز الرأسمالية المتقدمة، على القرار الاقتصادي و الاجتماعي داخل الدول التي معارض فيها أنها دول ذات سيادة، تتمتع بحرية اختيار طرق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الملائم لها، ولكن العولمة الجارية تتطلب انفتاحا في الأسواق و حريات في التنقل و العمل الرأسمالي، و لايمكن تحقيق ذلك إلا عبر إشاعة الليبرالية الاقتصادية و قد أسندت هذه المهمة إلى المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ولاحقا منظمة التجارة العالمية) ، و لقد كانت أزمة المديونية اوائل الثمانينات مناسبة لهذه المؤسسات الدولية ومراكز آخرى لفرض برامج ديونها، وتلخص متطلبات هذه البرامج في :

* تقليص الاتفاق الحكومي بكافة أشكاله.
* تقليص العرض من النقد و الانتماء للقطاع الحكومي و الخاص، ورفع أسعار الفائذة على الودائع المحلية.
* إلغاء دور الدولة الرقابي على الأسعار، ورفع الدعم على المنتجات و السلع(1)
* نقل ملكية الشركات العمومية إلى قطاع الخاص.
* تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية و تحرير التجارة الخارجية، وحفيز رأس المال المحلي على التصدير

(1) مقال منشور بعنوان " النقد الدولي و الدول النامي " على الموقع الالكتروني :

Www.Islamonline.net تمت زيارة الموقع في 02-04-2012 على الساعة :20:05

وبالتالي تقود جملة هذه الاجراءات و التصحيح الهيكلي إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي و فتح الأسواق، وإلى جعل مبادرة رأس المال الخاص المحرك الرئيسي للتنمية، وهذا ما يحقق متطلبات الليبرالية الاقتصادية للإندماج في العولمة الرأسمالية الجارية، حيث يؤدي تطبيق هذه البرامج إلى تغير جذري في البني و العلاقات الاقتصادية القائمة، ولا يقتصر ذلك على الأيديولوجية أو الفكر الاقتصادي السائدين، وإنما يحقق مكاسب عملية في انفتاح الأسواق وارتبطها بدرجة أكبر بالسوق العالمي من خلال حرية رأس المال المحلي الساعي للربح للاندماج برأس المال العالمي، و من خلال التسهيلات و التحضير المقدم من خلال حرية رأس المال المحلي الساعي للربح للاندماج برأس المال العالمي، ومن خلال التسهيلات و التحضير المقدم لرأس المال الأجنبي للاستثمار و العمل في السوق المحلي، و كخيار اجتماعي يضعف امكانية الدولة في التحكم بآليات السوق أو التأثير فيها، وهو يتيح فرصة جديدة لراس المال

العالمي للاستثمار على قطاعات شبه احتكارية مثل الاتصالات و الكهرباء و المواصلات .... الخ.

كما أن الدولة النامية إذا أرادت الحصول على قروض جديدة، أو ان تقوم بإعادة جدولة الديون القديمة من نادي باريس و نادي لندن (1)، فالواجب عليها أن تتحصل على شهادة حسن النوايا من الصندوق النقد و البنك الدوليين اللذين يشترطان تطبيق برانمج التثبيت الاقتصادي و الاصلاح الهيكلي الخاص بها، وهذا الشرط مسبق لإعادة الجدولة، وذلك بهدف إحداث موجة انكماشية في البلد المدين يتمخض عنها توفير الموارد لدفع الأعباء و الديون المترتبة عليه، وهذا لا يتأتى إلا بفتح أبوابه على مصراعيها أمام النشاط الاستثماري الأجنبي (2).

وبذلك يتراءى لنا ان منطق هذه المؤسسات الدولية هو منطق مالي بعيدا عن الجانب الاجتماعي و التنموي، لأن الاقتصاد بالنسبة لهذه المؤسسات هو عبارة عن " ميكانيك " حيث عند حدوث اختلال يجب العمل على معالجته من خلال الرجوع لنقطة البداية أي إلى التوزنات الأساسية ، توازن ميزان التجاري، توازن المدفوعات، توازن موازنة الدولة، وبذلك تم اهمال المحيط القائم الذي تعيش فيه

(1) نادي لندن هو عبارة عن مجموعة من البنوك التجارية، أنشات منذ الثمانينات على إثرأزمة الديون الخانقة التي مرت بها عدة دول، وذلك للحظر على التسهيلات التي يمكن منحها للدول المدنية للتحقيق من عبئ الديون، وذلك تحتى مراقبة صندوق النقد الدولي.

(2) رمزي زكي، **ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و آثارها على الدول النامية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص 62.

ملاين من السكان هذه الدول ضمن كوكبة الفقر المطلق (1).

في حين ترفض اتفاقيات " منظمة التجارة العالمية " على الدول الأعضاء تعديل قوانينها و تشريعاتها بما يتلائم مع الاتفاقيات، وشرط المعاملة الوطنية ينسحب على رأس المال و ليس السلع فقط، و يتطلب إزالة كافة القيود و الضوابط على الاستثمار الأجنبي، وإلغاء كافة القيود على حركة الرساميل و النقد، و هي بذلك تكمل ماذهب إليه برامج التعديل الهيكلي، وهذا الاجراء بإضافة إلى تحرير السوق المالية، أي ترك السوق المالية دون تدخل أو ضوابط من قبل الحكومة، وهذا برأي صندوق النقد الدولي السبيل الوحيد لجذب الاستثمارات الأجنبية، ففتح الأسواق المالية وإلغاء السعر الثابت للعملة مع حرية تامة في التمويل و التصدير و الادخال لرأس المال يجعل السوق المالية المحلية مرتبطة بشدة بالسوق العالمية، ويتيح بالتالي لرؤوس الأموال العامة القيام بعملية المضاربة بالعملات و الأسهم، و من خلال هذه الآليات تصبح الدولة

جزءا من العولمة المالية، و تفقد السلطات المحلية أي امكانية لضبطها أو الحر من الآثار السلبية لتقلبتها، وهذا ماحدث مع العديد من بلدان جنوب شرق آسيا التي انساقت إلى العولمة المالية بحجة جذب رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية.

و إلى جانب الاصلاح الهيكلي و الاتفاقيات الدولية، يتم الترويج لمشروعات اقليمية على شكل تكتلات اقتصادية ذات مركز قائد، وتضم مجموعة من الدول غير المتماثلة في تطويرها في شكل منطقة التبادل الحر، وبالتالي تسهل عملية إدماج الدول النامية في العولمة التجارية، كمشروع " الشراكة الأورومتوسطية " حيث يطمح واضعو هذا المشروع إلى احتواء الدول الضعيفة وإيجاد فضاء اقتصادي يمكن الاتحاد الأوروبي في الحفاظ على مركزه الاقتصادي، و التنصل من الهيمنة الأمريكية.

و من خلال إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول المتوسطية النامية و دول الاتحاد الأوروبي، يتضح التفاوت و الغبن بالنسبة للدول النامية، من خلال أن الاتحاد الأوروبي يدخل الشراكة كطرف موحد وكتلة واحدة، في حين أن الدول المتوسطية النامية تدخل فرادى وكل منها بإتفاق منفصل، الأمر الذي يجعل من هذه الشراكة إصرارا لاتحاد الأوروبي على هذا التفاوت من خلال وضع شروط خاصة في مجالات عدة كالزراعة و الصيد البحري، الأمر الذي يصنف امكانية بعض الدول النامية – العربية منها–

(1) ضياء مجيد الموسوي، **الخصخصة و التصحيحات الهيكلية، أداء واتجاهات، مؤسسات شباب الجامعة**، الاسكندرية، 2003، ص 35.

من الاستفادة من الميزات النسبية التي تملكها في الانتاج الزراعي لبعض المحاصيل، ينص اتفاق الشراكة على تقديم الاتحاد الأوروبي لمعونة مالية وفنية لإعادة تأهيل القطاع الصناعي في الدول المتوسطية، ولكن مستوى المعونة لا يعني بالغرض الذي خصصت له، وبالتالي ليس هناك جدية فعلية لتطوير وتأهيل هذا القطاع للمنافسة.

كذلك لدى مراجعة الاتفاق، يتبين أن متطلبات الشراكة تتفق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية بالإضافة إلى ضرورة الأخذ بالمعايير الأوروبية الخاصة ببلد المنشأ و المعايير الصحية وغيرها ...

و من تقدم، يظهر أن البلدان النامية سارت نحو العولمة على شتى أشكالها – طوعا، لكن لا بديل عن هذا الاختيار.

المطلب الرابع – منظمة التجارة العالمية و البلدان النامية :

إن الخطاب الذي تروج له منظمة التجارة العالمية عبر كامل اقطار العالم خاصة الدول النامية منها، هو أن الانفتاح يعزز النمو ويعمل على تخفيض عدد الفقراء، وذلك عن طريق التوسيع في الصادرات إلى البلدان الغنية وفيما بينهما، وذلك من خلال مجموعة الفرص التي ادرجتها :

- يؤدي نمو وانتعاش اقتصاديات الدولة الصناعية المتقدمة إلى آثر ايجابي على الدول النامية حيث أن تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام الصادرات، سيؤدي إلى انتعاش حركة الانتاج القومي، وبالتالي خروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها في بداية التسعينات، ذلك أنه كلما زادت معدلات النمو في الدول المتقدمة، زاد مستوى الطلب على صادرات الدول النامية.

- زيادة امكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة نتيجة للإلغاء التدريجي للدعم المقدم من طرف الدول المتقدمة إلى منتجتها الزراعيين المحليين، وإلغاء التدريجي للحصص المطبقة على وارداتها خاصة المنتوجات الزراعية.

- ان الغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة – يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتوجات تلك الدول، الأمر الذي يجعل من منتوجات الدول النامية أكثر تنافسية من جانب السعر، مما يحفز المنتجين على زيادة الانتاج ورفع كفاءته، وبالتبعية يؤدي إلى تطوير قطاعات الانتاج في الدولة النامية.

- وصول المواد الأولية و المنتوجات الوسطية إلى يد المنتجين المحليين على الدول النامية بأسعار منخفضة أو مقبولة عموما، يؤدي إلى فعالية العملية الانتاجية من خلال رفع الكفاءة الانتاجية و من ثم المنافسة على الأسواق العالمية، وتحقيق اقتصاديات الحجم بالنسبة لهذه الدول.

- وصول المنتجات إلى الأسواق، هو ترجمة حركية للتنوع و النوعية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع رفاهية المستهلكين من خلال البحث عن الذوق الأمثل.

إن المنطق النظري من خلال هذه الفروض – وذلك من خلال زيادة العرض، ومن ثم الصادرات التي تؤدي بدورها إلى رفع الانتاجية المحلية وإزالة تشوهات السوق، وبالتالي تحقيق زيادة في الناتج المحلي الخام أي رفع معدلات النمو الاقتصادي – وهذا يجعل من الانفتاح ودوره في تحقيق التنمية و النمو الاقتصاديين مسلمة لا نقاش فيها، أي على الدول النامية إذا أرادت تحقيق أهدافها على القضاء على الفقر، أو التخفيف منه، ورفع رفاهية شعوبها، أن تسلك هذا المسار، ألا وهو الانفتاح.

لكن الواقع يبين أن تطبيق هذه الميكانيزمات صعب للغاية، وبالتالي تحقيق هذه الأهداف أمر مستحيل تقريبا، وذلك للأسباب التالية :

- يتعرض الاقتصاد النامي لصدمات خارجية مثل = تدهور أسعار المحروقات التي تعتبر أساس صادرات الكثير من تلك الدول، الأمر الذي يقضي على الفوائض المالية إن كانت موجودة، وبالتالي اللجوء إلى الاقتراض في غيابها.

- صعوبة التصدي للمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج – التي تتميز بتكلفة أقل وبجودة أفضل – مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات المحلية تصل إلى افلاسها في بعض الأحيان و طرد عمالها، الأمر الذي يساهم في زيادة معدلات البطالة.

- ان اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لم تكن شاملة لكل الجوانب التبادل التجاري الدولي، خاصة في المنتوجات التي تتميز الدول النامية فيها بميزة نسبية في انتاجها وتصديرها، نذكر منها النفط و الغاز.

- ان الالغاء للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية، سيؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك المنتوجات على الأسواق العالمية ما بين 1% إلى 8% بعد 10 سنوات من تحريرها، الأمر الذي يمثل رهانا كبيرا بالنسبة لكثير من الدول النامية خاصة منخفضة الدخل منها التي تعتبر مستوردا صافيا للغذاء.

- ارتفاع تكلفة تنفيذ البرامج التنموية، بسب ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا، التي تعتبر أحد المحددات القوية للانتاج خاصة على هذا الزمان، وهذا بعد تمديد فترة براءات الاختراع إلى 20 سنة، الأمر الذي يعزز الوضع الاحتكاري لهذا المجال للدول المتقدمة و الشركات المتعددة الجنسيات.

- تمتل الرسوم الجمركية و الغير الجمركية في كثير من الدول النامية مصدرا هاما في الايرادات و تخفيضها أو الغاءها حسب اتفاقيات " المنظمة العالمية للتجارة " سيؤدي إلى عجز وزيادة عجز الموازنة، بعد انخفاض الايرادات المخصصة للنفقات العامة المتزايدة، و البحث عن حل لهذا المشكل يكون من خلال زيادة الضرائب و الرسوم على الأفراد والمشروعات المحلية من تلك البلدان، مما يكون له من آثار سلبية على تكلفة الانتاج و القدرة الشرائية للمواطن. (1)

المطلب الخامس – الانفتاح و العقبات الموضوعة أمام تحرير التجارة :

بعد جولة الأروغواي للمحادثات التجارية تحولت معظم القيود و الحوجز غير الجمركية إلى رسوم جمركية من مجموعة من الدول، مما ادى إلى تحسين شفافية نظام التجارة، ومازالت الحواجز التجارية امام المنتجات التي تصدرها البلدان النامية تقليديا أعلى من الحواجز أمام صادرات البلدان الصناعية، ويعزى هذا في جزء منه إلا أن البلدان النامية لم تبدل سوى جهد صغير للاشتراك في المحادثات التجارية متعددة الأطراف أو كانت مهمشة غالبا، كما يرجع في جزء آخر إلى الحساسية الموجودة لدى الدول الصناعية و التفوق من آثار تحرير الزراعة و الصناعات التمويلية كثيفة العمالة على الانتاج المحلي، ويعتبرون سياسة الحماية و فرض الحواجز ماهي إلا رد و ارجاع (كما يدعون) على السياسة المتبعية في الدول النامية ميزة نسبية غير شرعية، وبالتالي تحاول هذه الدول الصناعية ترسيخ شعارات كتحسين ظروف العمل ورفع أجور عمال تلك البلدان النامية ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وجعلها بالتالي وسيلة ضغط على تلك البلدان، في حين هذه الأوضاع في مجال العمل من شأن " منظمة العمل الدولية " التي تعتبر هيئة لحل النزاعات التي تنشأ حول معاير العمل لكونها أكثر دراية بهذه المسائل من أي منظمة آخرى. (2)

اولا :أنماط الحماية : تتحمل الدول الصناعية و النامية على السواء أعباء فادحة بسب الحماية، وتبين تقديرات البنك الدولي لعام 2002 أن المكاسب السنوية الناشئة عن إلغاء الحواجز امام التجارة في السلع تتراوح بين 500 و 600 مليار دولار تبلغ حصة البلدان النامية منها مابين الثلث و النصف، كما ان رد فعل من الجانب الاستثماري و التكنولوجي إزاء نظام أكثر حرية للتجارة الدولية يولد مكاسب اضافية.

ومع ذلك مازالت الحماية متخفية في أشكال عديدة و بقدر أكبر مما تكشف عنه الاشارات المألوفة لمتوسط الرسوم الجمركية، أو العلاقات التجارية مثل رسوم مكافحة الاغراق، وآثار قواعد المنشأ و المعايير البيئية الفنية، كما لا تعكس المتوسطات الحد الأقصى للرسوم الجمركية و الرسوم التصاعدية و خطط التفصيل. (3)

(1) مجدى محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص 190.

(2) هانزبيتر لانكس **" فرص و صول البلدان النامية إلى السوق، مجلة التمويل و التنمية**، سبتمبر 2002، ص ص 8-13 .

(3) مقال منشور :

« Une plus grande ouverture du commerce internationale renforce –t- ellle la pauverete modiale « , Op, cit

ثانيا : الحقيقة حول الرسوم الجمركية للبلدان الصناعية .

رغم التخفيضات الجمركية التي طبقتها الدول الصناعية في إطار منظمة التجارة العالمية إلا أن المطبق منها على فئات عديدة من السلع لا يزال عاليا، فمثلا يبلغ متوسط الرسوم الجمركية على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الملابس و الأحذية 11% و تتزايد حتى تصل إلى 48%، و على الرغم من ان الملابس و الاحذية لم تمثل في عام 2001 سوى 6.5 من الواردات الأمريكية حيث القيمة، إلا أنها جلبت تقريبا نصف حصيلة ايرادات الرسوم الجمركية الأمريكية التي تلبغ 20 مليار دولار، ولا تختلف الاقتصاديات الصناعية الآخرى عن ذلك فا لاتحاد الأوروبي على سبيل المثال يطبق رسوما جمركية تصل إلى 263% على اللحوم و 180% على الحبوب و 17% على الأحذية الخفيفة، وعلى نقيض ذلك نادرا ما تتعدى الرسوم الجمركية على الموارد الخام و الالكترونيات 5% (1)

(1) مرجع سابق ص 14 .

المبحث الثاني = واقع الاقتصاد الجزائري :

ان الجزائر كغيرها من الدول في سائر بقاع العالم، تتأثر بالأحداث الاقتصادية العالمية بدرجة أو بأخرى، و الجزائر بإعتبارها أحد البلدان النامية التي مازالت تعاني من ويلات التنمية و ما يصاحبها من هبات فلا يمكن لها أن تعيش بمعزل عن الواقائع الاقتصادية، وان تساير ركبها و بالتالي تضع لنفسها مكانا يقيها بشكل أو بأخر من ويلات الصدمات الخارجية التي قد تحدث هنا أو هناك، اليوم أو غدا.

في عالم اليوم أو ما يسمى بزمن العولمة، زمن المؤسسات الدولية على شتى أنواعها، زمن القرار السياسي و الاجتماعي الدولي الذي يصاغ من القطب أو الأقطاب المسيطرة، ويطبق حكمه على البلدان الضعيفة أو التي خرجت عن طوع الحكام، زمن يطغي فيه القرار الدولي على القرار الوطني ليقضي شيئا فشيئا على السيادة الوطنية، وبالتالي مفهوم الدولة الأمة

و في غمار هذه الوقائع نجد دولة الجزائر التي تتأهب لعقد اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي و كذا الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بعد ابرامها لجملة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي انتهى آخرها في مارس 1998، وعلى الرغم من ذلك مازالت تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية لهيكلة، التي برزت بدورها للعيان مع انهيار أسعار البترول سنة 1986، ومن تراجع ايرادات المحروقات وبروز تشوهات اقتصادية عينية كان ابرزها تفاقم ظاهرة المديونية، حيث بلغ حجم الديون الخارجية 25.32 مليار دولار سنة 1989 (1)، مما جعل من الأزمة الاقتصادية أكثر حدة، وانعكست آثارها على الجوانب السياسية و الاجتماعية و الثقافية. هذه التشوهات كان من الصعب اللجوء إلى المؤسسات النقدية العالمية.

كل هذه الأوضاع و ما استتبعتها من اجراءات، مهدت الطريق أمامها من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك من خلال الطلب الذي تقدمت به الحكومة في 25 سبتمبر 1995 و الذي كان متبوعا بتقديم تقرير مفصل عن واقع وأفاق تطور المبادلات التجارية الجزائرية على المدى القصير، وهذا القرار جاء في واقع الأمر كنتيجة حتمية لاجراء سابق تمثل في التزام الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، و الذي ينص بصريح العبارة على توظيف بعض

الآليات التي تؤثر على عنصر العرض، خصوصا التعديل الجبائي، تشجيع الاستثمار و تحرير الأسعار و المبادلات التجارية فحسب مدير بنك الجزائر، فإن نهاية برنامج التعديل الهيكلي و الذي يتزامن مع نهاية سنة 1998، يعني انتقال الاقتصاد الجزائر إلى فلك الاقتصاديات التي تعتمد على آلية السوق و بالتالي تحقيق الأهداف التالية :

(1) زغيب شهرزاء و عيساوي ليلى، **أفاق انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، ماي 2003، ص 50.

* تحرير المبادلات التجارية.

* قابلية العملة الوطنية للتحويل

* الاستمرار في خوصصة المؤسسات العمومية.

* ترشيد النفقات العمومية.

وعلى العموم، فإنه قبل الخوض عن الحديث على مسألة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وما يحيط بها من آثار على الاقتصاد الجزائري، لا بد من دراسة أهم خصائص و مميزات الاقتصاد الوطني الجزائري بعد سرد تاريخي لأهم المراحل التي مرت بها الاقتصاد المحلي منذ الاستقلال إلى اليوم.

المطلب الأول ـلمحة تاريخية لواقع الاقتصاد الجزائري :

لقد كان الهدف الرئيسي للسلطات الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال، هو مواجهة التخلف الاقتصادي واعادة التعمير لاقتصاد من ويلات التخريب واستنزاف للموارد من قبل الاستدمار الفرنسي، ولقد اعتمدت الجزائر طريق جذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

فمنذ استقلال الجزائر عام 1962، لم تعرف القطاعات الاقتصادية الحيوية سواء زراعة أو في الصناعة سوى أداء هزيل ونتائج ضعيفة فلم تعكس حقيقة ما استنفذته من امكانيات وموارد مالية معتبرة، لذلك كان لزاما على الدولة أن تدخل مباشرة على مختلف القطاعات الاقتصادية ذلك أن الاقتصاد الوطني في ذلك الوقت، كان يسيطر عليه القطاع الخاص الأجنبي، كما كانت الجزائر تفتقر في ذلك الوقت إلى رأسمال وطني خاص تتوفر فيه الكفاءة و الخبرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، فلقد سلكت الدولة منذ عام 1965 منهاجا اشتراكيا قائما على الملكية العامة لوسائل الانتاج، الذي اعتبر الطريق الأمثل و السليم لتحقيق الأهداف التي حدتها الحكومة لسياستها الاقتصادية و الاجتماعية.

لقد لعب القطاع العام دورا رئيسيا في عمليات التنمية الاقتصادية خلال عقدي الستينات و السبعينات، ولقد كان الهدف الأول لهذا القطاع هو مواجهة مشاكل التخلف والتبعية و من ثم فإن القطاع العام في الجزائر ليس وليد لأزمات سياسية اقتصادية أو ظروف خاصة كتلك التي مر بها الغرب الرأسمالي، وانما هو وليد الرغبة في الاسراع بالتنمية و حماية الاستقلال القومي وتحقيق العدل الاجتماعي (1) .

(1) بقة الشريف، **المنظمة العالمية للتجارة و الاقتصاد الجزائري**، بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، 2000، ص ص 86،87 .

وكان القطاع العام بالتالي الوسيلة لادارة معظم المؤسسات التي استردتها من القطاع الخاص الأجنبي كما أن الفترة السبعينات شهدت تطورا كبيرا لايرادات النفط الناتجة عن الارتفاع الكبير في اسعاره العالمية، مما اعطت للدولة فرصة (1)

لاستثمارها في انشاء هياكل البنية التحتية و تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و التي أنشأت جميعها في اطار مؤسسات القطاع العام، وساعدت تدخلات الدولة في الحياة الاقتصادية على خلق فرص للعمل، كما ساهم هذا التدخل في تحسين معدل التبادل التجاري، وميزان المدفوعات بشكل عام (2).

ورغم ذلك فقد ثبت ان التكاليف التي نتجت عن ذلك كانت باهضة جدا، من خلال المردود الاقتصادي و المالي للقطاع العام الذي كان ضعيفا وآخذا في التدهور خاصة مع بداية الثمانينات، وذلك لعدم الاستخدام الأمثل لوسائل الانتاج، وسوء اختيار التكنولوجيا المستخدمة، وانتشار الفساد و الاهمال، وزيادة حجم الاستثمار ذات الدخل المؤجل، الناتجة عن مخلفات المخططات الاقتصادية الموضوعية، أو ما عرف ب " الباقي للتحقيق " فبدلا من أن تساهم المؤسسات العامة في تمويل ميزانية الدولة كما كان منتظرا، فقد تحولت إلى عبئ ثقيل على خزينة الدولة.

ان ضعف مؤشرات الأداء الاقتصادي لهذه الفترة ، اضافة إلى الكثير من الضغوطات الخارجية التي فرضتها الجهات المقرضة، أدى في النهاية إلى اعادة النظر في المنهج التنموي المعتمد و التخلي عن النظام الاشتراكي، الذي لم يحقق التنمية المنشودة منذ الاستقلال.

وفي اطار هذا التوجه الجديد، ففي المخطط الخماسي الأخير الذي غطى الفترة(1985-1989)، تم افساح المجال أمام القطاع الخاص، خاصة في الميزان الزراعي، ومن ثم بدأت عملية إعادة الأراضي لملكياتها إلى وحدات أقل حجما أو أكثر فعالية في الأداء و التسير (3).

ولقد تضمن دستور 1989 بوضوح هذه الاصلاحات، حيث ركز على العديد من الاهداف ندكر منها (3) :

- اسقاط عبارة الدولة الاشتراكية، وكل كلمة تحبس الدولة في هذا الاختيار الايدولوجي.

- حصر الملكية العامة، ملكية الدولة وجماعتها الاقليمية في الثورات الطبيعية و المرافق العمومية، أم الأملاك الآخرى فقد ترك الدستور تحديدها للقانون.

---

(1) عماري عمار، **الماضي القريب**، استشراف المستقبل، مجلة العلوم الانسانية، العدد 2000/02/14، ص 192.

(2) مرجع سابق، ص 193.

(3) كمال مرداوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة** – حالة الجزائر، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة،2004، ص 380.

- تجنب الدستور 1989 كيفية تسير الملكية العامة، تاركا هذه الصلاحية لحرية القانون، الحر جعل علاقة الدولة بالاقتصاد أكثر مرونة، ويمكن أن تبلغ حد التنازل الجزئ و الكلي على تسير الأسلاك العمومية.

- جعل الملكية دون قيد سواء كانت فردية أو جماعية.(1)

- تخلي الدولة على احتكار التجارة الخارجية وتجارة االحماية.

ولقد أدى تدهور أسعار النفط وارتفاع الدين الخارجي للجزائر مع نهاية الثمانينات إلى لجوء الحكومة الجزائرية لمؤسسات التمويل العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي وبهذا يمكن القول فإن دخول الجزائر في مرحلة المفاوضات مع هذا الصندوق معناه دخولها في مرحلة جديدة من مراحل توجيهها الاقتصادي و السياسي حيث فتح أمامها خيار الى اقتصاد السوق بدلا من الاقتصاد المخطط، وبالتالي أصبحت الجزائر مجبرة على التنفيذ برامج التصحيح الهيكلي الذي يقوم على وضع احتكار القطاع العام و ترك المجال أمام القطاع الخاص لممارسة نشاطه، اضافة الى تحرير الأسعار وحل المؤسسات الصغيرة و ضعيفة الاداء و خوصصتها، وكذلك إزالة الحواجز الجمركية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إضافة الى العديد من الاجراءات التي كانت لها انعكاسا مباشر على مؤشرات الأداء و النمو الاقتصادي.

وحصيلة رقمية إلى مؤشرات الاقتصادية الكلية انطلاقا من معدلات النمو خلال الفترة (1984- 1993) حسب الجدول (10) يظهر بأن الاقتصاد الوطني كان يعيش خلال هذه الفترة انكماشا، اذا أن معضم معدلات النمو كانت تقريبا سالبة.

(1) عماري عمار، مرجع سابق، ص 194.

جدول (10) : تطور معدلات نمو بعض الاجماليات للاقتصاد الجزائرس ما بين (1984-1993) .

	الانتاج المحلي	الانتاج المحلي	الناتج الوطني	الاستهلاك لكل

	الاجمالي	الخام	لكل فرد	فرد
1984	5.6	4.9	1.9	2.0
1985	5.6	8.6	2.4	2.1
1986	-0.2	-7.2	-3.5	-2.4
1988	-1.9	-5.1	-5.8	-9.8
1990	-1.3	-7.4	-3.8	-4.9
1993	-1.9	-5	-3.5	-6.2

المصدر – عماري عمار، مرجع سابق، ص 197.

نسجل في هذه المرحلة كذلك انكماش الاقتصاد الوطني الذي وجه انعكاساته في الجهاز الانتاجي، خاصة في القطاع الصناعي و الحرفي، يرجع هذا بالطبع الى صنف استعمال الطاقات الانتاجية، انخفاض معدل النمو الصناعي، و الديون المتراكمة لدى الخزينة، وكذا صنف التحكم في القطاع العمومي، وتقليص حجم الاستثمارات و من هنا ندرك الأهمية البالغة للاستثمار في تحقيق معدلات سريعة في النمو الاقتصادي وتأثيره على معدل ربح الشركة.

في حين ففي فترة التسعينات، ورغم حاجة الجزائر الى تمويلات جديدة بسبب انخفاض أسعار النفط، لم تبرم الحكومة الجزائرية اتفاقا آخر حول قروض مشروطة بعد ان انقضت بحلول شهر ماي 1998 فترة القرض الممتد و غير المشترط، و الذي استفادت منه الجزائر في اطار تسهيلات التمويل الاضافية التي منحتها اياها الصندوق.

غير أنه وبعد مضي عام واحد فقط، أي في ماي 1999 كانت الجزائر قد استفادت من قرض آخر غير مشروط قدرت ب 300 مليون دولار و كان ذلك عبارة عن دعم مباشر من الصندوق للحكومة الجزائرية من أجل مساعدتها على سد العجز الناجم عن انخفاض قيمة ايراداتها من صادرات المحروقات، و مواصلة الاصلاحات الهيكلية التي أقرتها برامج الصندوق واستحسنتها هيئات الرقابة التابعة له، حيث توافقت فترة تسليم القرض الجديد مع فترة ارتفاع اسعار النفط نهاية 1999، الأمر الذي نجم عنه فائض معتبر من الموارد المالية، التي تم استخدماها على تمويل برامج الاصلاح الهيكلي، التي بدأت الحكومة الجزائرية استعدادها على مواصلة تنفيذها من أجل الوصول الى تحقيق معدلات النمو المرتقبة (5% سنويا) ، ومعدلات تضخم موجودة، و الرفع من امكانيات التشغيل، وامتصاص البطالة التي بلغت مستويات قياسية، لا يمكن التخفيض من حدتها الا يتوفير ما يربو عن 350 ألف منصب عمل جديد سنويا .

و من أهم الاستراتجيات التي تبنتها الجزائر سبيل تحقيق برنامج الاصلاح الاقتصادي، وهوافساح المجال أمام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي و اعادة النظرفي القطاع العمومي بإعادة هيكلة بعض مؤسساته و خوصصة بعضها الاخر.(1)

ولقد اعتمد برنامج الخوصصة في الجزائر بصفة رسمية و مباشرة منذ سنة 1995، وذلك بعد صدور قانون 95-22 و ذلك بعد أن وزعت أسهم مجموع المؤسسات العمومية على المؤسسة القابضة تمهيد الاعادة هيكلتها أو خوصصتها.

أن تبني سياسة التعديل و التصحيح الهيكلي، ماهو إلا تمهيد الادماج الاقتصادي الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، وانفتاح السوق المحلي، على أسواق العالمية، وبالتالي سعيها الجاد نحو إزالة مختلف أنواع أساليب الحماية التي كانت تنتجها مند الاستقلال تمهيدا لانضمامها الى المنظمة العالمية للتجارة، و الدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، بعد ان بدا جليا للحكومة الوطنية بأن عدم اندماجها في الاقتصاد العالمي سيبقها معزولة و مهمشة ويحر مها بالتالي من الكثير من عوامل التنمية.

وكحو صلة للعرض السابق، و من أجل تقدير حجم الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة، سوف نقوم بإبراز الخطوط العريضة و الهامة لبعض خصائص الاقتصاد الجزائري المستشفة من الواقع.

(1) كمال مرداوي، مرجع سابق،ص 382.

المطلب الثاني – خصائص الاقتصاد الجزائري :

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الافريقية ، وذلك بحكم الموارد و الثروات المادية التي يتميز بها، و حجم الطاقات البشرية، بالاضافة إلى مقدار المالية المتاحة، و الامكانيات التنافسية الممكنة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقصة أحيانا، و الآثار السلبية الاقتصادية غير الكفاءة المرتبطة بها، قد أفرز أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في اضعاف كفاءته الاندماجية ضمن الاقتصاد العالمي و من بين جملة هذه الخصائص :

اولا : اقتصاد ريعي مع غياب عنصر التنوع في التصدير :

تلعب درجة التنوع وهيكلة صادرات أي بلد دورا هاما في الاقتصاد، على ثباته، فكلما زاد تنوع الصادرات كلما خف و قل تعرض ذلك البلد للصدمات الخارجية و العكس صحيح .

و تعتبر الجزائر أقل البلدان تنوعا في صادرتها سواء على الصعيد المغاربي أو على الصعيد المتوسطي كما يوضح الجدول التالي :

جدول (11) : درجة لصادرات بعض الاقتصاديات.

	1995	2000
الجزائر	0.895	0.878
المغرب	0.770	0.745
تونس	0.706	0.716
اسرائيل	0.561	0.577
تركيا	0.640	0.588
الاتحاد الأوروبي	0.356	0.366
المتوسط ل 30 بلد من البحر المتوسط	0.512	0.567

Source : Souak Arezki, Algerie : Un commerce sans developpement la revue des sciences commerciales, institut national de commerce, N° 2, 2003, P 91

أما عن ميدان التخصص فتحضى الجزائر بميزة وحيدة مجتذبة من الميدان الطاقوي أو المحروقات، في حين تتميز بمختلف كبير في الميدان الزراعي و الغذائي، وهذا ما يمثله الجدول (12) عن نسبة حصة القطاع الصناعي في صادرات السلع، في الدول المغاربية، ويوضح جيدا هيئة الاقتصاد الربيعي الجزائري، و التدهور المستمر فيه منذ 1988.

الجدول (12) : حصة القطاع الصناعي في صادجرات السلع (%).

	الجزائر	تونس	المغرب
1978	1.0	40.2	20.8
1988	5.3	68.4	53.3
1998	2.7	68.4	64.4
1999	2.8	78.4	68.4

Source : op.cit, P93

ويبين هذا الجدول أن الجزائر هو بلد ريعي، لمن لا يعني هذا أنه بلد غني و المرض الهولندي الذي أصابه، يفقره يوما بعد يوم، و في الواقع، بلا بترول، تونس و المغرب بلدان لديها من القدرات على الاستيراد، مالا يتمتع بها بلد ريعي كبلدنا نحن.

ونلاحظ أنه في سنة 1988، المغرب، وبأقل عدد من السكان بالنسبة للجزائر، استوردت بقيمة تزيد عن ما استوردته الجزائر ب 1.2 مليار دولار، و في تونس، بأقل ثلاث مرات عدد السكان، استورد بقيمة تقل عن ما استوردته الجزائر ب 1.1 ليار دولار فقط، وبالنسبة للسلع المصنعة، استطاعا تونس و المغرب تحقيق ميزات نسبية مقارنة بالجزائر (1) و هذا ما هو مو ضح في الجدول التالي :

(1) صالح صالح، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسير، العدد 01، 2001، ص ص 52،50.

جدول (13) : التبادلات التجارية لمختلف البلدان المغاربية في سنة 1998 (مليون دولار)

		الصادرات الكلية للسلع	الواردات الكلية للسلع	صادرات السلع المصتعة	واردات السلع المصنعة
الجزائر	29.800 مليون نسمة	11.300	9.400	300	6.300
المغرب	27.811 مليون نسمة	8.900	10.600	5.700	7.200
تونس	9.360 مليون نسمة	6.000	8.300	5.100	6.800

Source : op.cit, P94

(1) Souak Arezki, l'Lalgerie : commerce sans devlomement, la revere des sciences commerciales, Institut National de commerce, n°2 , 2003, P93,95

و بالفعل تعتبر الجزائر بلد ريعي مطلق، وذو تركيز كبير في جانب الصادرات: و هده الوضعية ليست وليدة اليوم فقط، انما هي وريثة سنوات عديدة، كما يبينه الجدول التالي :

جدول (14) : حصة المحروقات ضمن الصادرات الاجمالية (%) (1967-2001).

1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	1969	1968	1967
95	93.1	93.2	83	82.3	74.9	69.4	69.1	71	72.9
1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	1979	1978	1977
97.3	98	97.7	98.5	98.2	98.2	98.2	97.6	96.1	96
1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987
93.4	94.9	96	95.2	95.4	96.2	95.9	96.7	94.6	97.5
					2001	2000	1999	1998	1997
					97.2	97.2	96.2	96.5	96.6

Source : op.cit, P97

و ما يقال على العموم في خضم هذه الأرقام، إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يقوم على استراتجية استنزافية للثورة البترولية و الغازية، لا تراعي محدودية الاحتياطات، وضرورة استخلافها و الكفاءة في تخصيص عائدتها، و العدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال اللاحقة فيها، وان هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولي على حساب استراتجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، جعل الاقتصاد الجزائري رهين الايرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية، هذه الآخيرة التي تتماشى اسعار مع الظروف السياسية و المناخية و الاقتصادية في العالم، ويجعل بالتالي بلد الجزائر عرضة أكثر فأكثر للصدمات البترولية في حالة انخفض الأسعار

ان خاصية الاعتماد – على المحروقات التي تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي الخام و تشكل 64% من الايرادات العامة للدولة (720 مليار دينار) و حوالي 98.5% من اجمالي الصادرات عام 2003 - يمكن أن تكون حافز أعلى الاستهلاك ؟

ثانيا – اقتصاد مديونية :

تركز معظم السياسات الاقتصادية في الجزائر على تسيير وادارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية و المالية الظرفية للانعاش الاقتصادي على حساب سياسات الحل اللازمة للتخفيف منها، و التي تركز على أولية التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية الدائمة التي تستند الى النمو الاقتصادي الحقيقي المطرد ...

وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية، و من ثم التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة، الأمر الذي يدل على حجم المصاعب التي تواجه الاستراتجيات التأهلية للإقتصاد الوطني، التي تركز على السيادة و حرية القرار.

لقد كان للخاصية الأولى للاقتصاد الجزائري، بلد ريعي – الآثر البالغ في حدوث أزمة مالية خانقة إثر انهيار اسعار النفط الخام في 1986، ادى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية بأكثر من 5.6 مليار دولار، و تفاقمت أزمة المديونية أكثر فأكثر في نهاية 1988، واستمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات، حيث تطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 (1).

علما انه لم تكن الديون الجزائرية في الستينات تشمل إلا قروضا للهيئة الفرنسية للتعاون الصناعي و بعض القروض الحكومية لبلدان المعسكر الشرقي، و قرضا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية تم منحه للجزائر في بداية السبعينات، وباستثناء هذا الأخير، كانت التمويلات تجارية، تقدمها البلدان الممونة بالتجهيزات و الخدمات المرتبطة بها في اطار المشاريع الصناعية، وقد بلغ مخزون الديون الخارجية 3.335 مليون دولار في عام 1971 و في سنة 1974 تم الحصول على أول قرض من السوق الدولية لرؤوس الأموال.

(1) صالح صالحي، ماذا تعرف عن الصندوق النقدي الدولي؟ دورية دراسات اقتصادية، العدد1، 1999، دار الخلدونية، الجزائر، ص 123.

وبعد أن الاقتصاد الجزائري الأن يعاني من الحلقة المفروغة للمديونية، التي لم تنخفض الى مستويات التي تقل فيها مخاطر المشروطية الخارجية، و الجدول اللاحق صورة رقمية عن تطور المديونية الخارجية الجزائرية :

جدول (15) : تطور مؤشرات المديونية الجزائرية الخارجية (1990- 2000).

	1990	1992	1994	1996	1998	2000
اجمالي الديون الخارجية (مليار دولار)	26.6	25.9	28.2	33.2	30.3	25.1
خدمة المديونية (مليار دولار)	8.9	9.3	4.5	4.3	5.2	4.5
معدل خدمة الدين(%)	66.4	67.5	47	31	47.5	20
الديون الى ناتج الاجمالي (%)	48	63	70	74	65	47

المصدر = صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، سطيف،30/29 أوكتوبر 2001، ص 05.

و مازالت المديونية تشكل قيد أو مشروطية تؤثر على اتجاهات و كيفيات التأهيل الاقتصادي، ورغم انخفاض معدلات خدمة الدين التي تعود الى ارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار البترول، ومع ذلك فإن حجم الديون لم ينخفض إلى مستوى المقدرة على التسديد للاقتصاد

الوطني ، وخاصة بعد مرحلة تحرير تجارته، وهذا الوضع أصبح مؤثرا بدرجة كبيرة على طبيعة التوازنات ومسار السياسات و التنمية الاقتصادية.(1)

(1) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة الخامسة عشر، المديونية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، عائق امام التنمية الأورومتوسطية،2001، ص ص 38-40.

المطلب الثالث – التجارة الخارجية وأهم الشركاء التجاريين للجزائر :

إنه قبل الحديث عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، والآثار المترتبة عن ذلك، التحديات الناجمة عن اندماجها في هذا الاقتصاد العالمي، يتطلب الأمر قبل ذلك التعرف على الوضعية الحالية لتجارتها الخارجيةّ، ودراسة اهم الشركاء التجاريين و الاقتصاديين من حيث حجم المعاملات و المبادلات التجارية :

جدول (16) : الصادرات الجزائرية الموجهة نحو بعض التكتلات الاقليمية لعام 2000.

(الوحدة = مليون دولار.)

التكتلات الاقليمية و الاقتصادية	القيمة	النسبة (%)
الاتحاد الأوروبي	12277	62.72
O.C.D.E بلدان (ماعد الاتحاد الاوروبي)	4857	24.81
بلدان أوروبا الأخرى (ماعدا الاتحاد الاوروبي و دول O.C.D.E)	191	0.98
بلدان أمريكا اللاتنية	1485	7.59
بلدان آسـيـا	326	1.67
البلدان العربية (ماعدا المغرب العربي)	139	0.71
بلدان المغرب العربي	260	1.33
بلدان افيقيا (ماعدا العربية منها و المغرب العربي)	40	0.20
المجموع	29575	100

المصدر = الجمارك الجزائرية على الموقع الالكتروني :

WwW.douane.gov.dz تمت زيارة الموقع في 05-05-2012 على الساعة:20:30

جدول (17) : الواردات الجزائرية الموجهة من بعض التكتلات الاقليمية لعام 2000

(الوحدة = مليون دولار)

التكتلات الاقليمية و الاقتصادية	القيمة	النسبة (%)
الاتحاد الأوروبي	5334	57.97
O.C.D.E بلدان (ماعد الاتحاد الاوروبي)	2060	22.38
بلدان أوروبا الأخرى (ماعدا الاتحاد الاوروبي و دول O.C.D.E)	503	5.46
بلدان أمريكا اللاتنية	255	2.77
بلدان آسـيـا	741	8.08
البلدان العربية (ماعدا المغرب العربي)	155	1.68
بلدان المغرب العربي	42	0.45
بلدان افيقيا (ماعدا العربية منها و المغرب العربي)	111	1.20
المجموع	9201	100

المصدر = الجمارك الجزائرية، مرجع سابق تمت زيارة الموقع في: 05-05-2012

وخلاصة للجدولين السابقين فيما يخص تجارة الجزائر الخارجية مع الدول و التكتلات الاقليمية و الاقتصادية نلاحظ أن أهم متعامل تجاري للجزائر هو الاتحاد الأوروبي سواء من ناحية الصادرات أو الواردات بنسبة 57.97% على التوالي، و هذا راجع طبقا لموقعها الجغرافي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، و كذا البعد التاريخي و الثقافي، تليه بعد ذلك بلدان _____ في حين تبقى النسبة ضئيلة لتعامل الجزائر مع الدول العربية عامة ودول المغرب العربي خاصة.

وأكثر تفضيلا فإن ثلث صادرات الجزائر تستحوذ عليها ثلاث بلدان (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا)، أما الواردات فأكثر من نصفها يأتي من نفس هذه البلدان (1)

(1) زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى، مرجع سابق ، ص 90.

المبحث الثالث : الاقتصاد الجزائري أمام التحدي.

المطلب الأول – الآثار المتوقعة لإنظمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية :

خلال الفترة الواقعة بين 1947 و 1994 نظمت ثماني جولات للاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وتعد الجولة الأخيرة(الأوروغواي 1986-1994) أهم واعقد و أطول الجولات بسب ازدهار العلاقات الاقتصادية العالمية بدرجة كبيرة جدا فقد تزايد الصادرات السلعية واتسعت حركة رؤوس الأموال، وحدوث تقدم تكنولوجي هائل و سريع في ميدان انتقال و تبادل المعلومات، أضف إلى ذلك أن التنظيم التجاري العالمي الجديد لم يعد يقتصر على السلع، بل يشمل أيضا الخدمات التي باتت تشكل ضمن المبادلات العالمية و كذا حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة كما تمخض عن هذه الجولة ظهور منظمة التجارة العالمية التي أصبحت الإطار الوحيد لتنفيذ النظام التجاري الجديد القائم على الاتفاقيات متعددة الأطراف (29 اتفاقا).

وتختلف استفادة الدول من هذا النظام تبعا لدرجة تقدمها الاقتصادي و امكانياتتها المالية و التكنولوجية فكلما ارتفعت هذه الدرجة و هذه الإمكانيات زادت المكاسب و العكس بالعكس، وعلى هذا الأساس لم يقم النظام الجديد عن اعتبارات إنسانية تهتم بمعالجة المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية للبلدان الفقيرة النامية، بل على المنافسة الحادة في جميع الميادين التي قد تقضي على تعقيد هذه المشاكل (1).

أولا – الآثار المتوقعة في مجال السلع :

لقد توسعت العلاقات التجارية المتعددة الأطراف في مجال التجارة، لسلع لتشمل مجالات عديدة مثل التجارة في السلع الصناعية و التجارة في المنتوجات والملابس.

تلتزم لدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتحويل القيود الكمية التي تراكمت منذ فترة طويلة إلى رسوم جمركية و على هذا الحد لاحقا إلا في حالات مكافحة الإغراق أو الوقاية التي تخضع لشروط محددة.

و من اجل معرفة مدى تأثير تلك الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني في إطار انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سوق تقوم بدراسة التركيب السلعي للصادرات و الواردات الجزائرية.

---

(1) صباح نعوش، **العرب ومنظمة التجارة العالمية**، على الموقع الالكتروني:

Www.Aljazeera.net تمت زيارة الموقع في :15-04-2012 على الساعة :20:40

أ- الآثار المتوقعة بالصادرات:

إن الجزائر في المدى القصير المتوسط خلال العشرية الأولى عن هذا القرن لا يمكن لها في ظل السياسات الاقتصادية الحالية أن تحدث تغيرا في التركيب الهيكلي و القيمي للصادرات، تطور موجبة سلعا بديلة جديدة لكسب من خلالها أسواقا

خارجية وبالتالي تبقى الموارد الطاقوية الأولية التي تشكل النسبة الكبرى من حصيلة الصادرات الجزائرية كما هي مبنية على الجدول التالي.

جدول (18) : تطور الصادرات الجزائرية (مليار دولار)

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي الصادرات	8.9	10.3	13.2	13.8	10.2	12.3	22	22.4
صادرات المحروقات	8.6	9.7	12.7	13.21	9.8	11.9	21	22
باقي الصادرات	0.28	0.53	0.57	0.64	0.37	0.41	0.62	0.40

المصدر = صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في التأهيل الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد1، 2001، ص 52.

ومن الجدول يمكن إدراك حجم النسبة الهامة و التأثير المباشر الذي يمارسه قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

و من المعلوم أن سعي الدولة إلى الانضمام، سيرتبط في كثير من الأحيان بالحواجز المتعلقة بحرية الدخول إلى الأسواق، وضمان منافذ في السوق الدولية و خاصة سوق البلدان المتقدمة، ولما كانت المنتجات البترولية و الغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات السلع بالمنظمة العالمية للتجارة فهذا يعني أن قرابة 99% من صادرات السلع الجزائرية لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام، بالإضافة إلى البلدان المتقدمة المستهلكة باعتبارها مشتري محتكر تفرض رسوما عالية بدعوى ترشيد الاستهلاك و التحفيز على إيجاد مصادر بديلة، و أصبحت تلك الرسوم تشكل عائد ماليا هاما بالنسبة للدول المتقدمة، وتبين إحدى الدراسات بأن سعر المنتوجات البترولية المصنعة و المقدرة ب 96 دولار للبرميل لا تزيد فيه حصة البلدان المصدرة عن 18% ، بينما تبلغ حصة البلدان المستهلكة المتقدمة 66%، و تصل تكاليف وأرباح الشركات البترولية إلى 16% أي أن أكثر من 80% من التركيب السعري يعود لدول المتقدمة المستهلكة وشركاتها.

ونلاحظ بأنه في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار البترول الخام من 28 دولار للبرميل سنة 1984 إلى أقل من 19 دولار للبرميل سنة 1997، ارتفعت فيه أسعار المنتجات البترولية المصنعة من 60 دولار إلى أكثر من 96 دولار للبرميل خلال الفترة، وهذا يعني بأن الجزائر لا تستفيد من خلال انضمامها للمنظمة من المزايا التي يتيحها الانفتاح التجاري أمام السلع بحكم محدودية وضعف الصادرات غير المحروقات التي لا تزيد في أحسن الأحوال عن 1.8% من إجمالي صادرات السلع هذا الوضع يستدعي ضرورة تبني إستراتجية لتنمية بدائل للصادرات تمكن الاقتصاد الجزائري من تعظيم مكاسب الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة.

ب- الآثار المتوقعة بالواردات:

هناك العديد من الآثار لاتفاقية السلع على الواردات الجزائرية، والتي تشكل السلع الأساسية و الغذائية فيها نسبة هامة تصل إلى ثلث أي حوالي 3 مليار دولار.

فمن هذا الجانب، فقد نصت المادة الثامنة من الاتفاق متعدد الأطراف حول تجارة المنتجات الزراعية على ضرورة رفع أو تقليص الدعم المقرر للصادرات الزراعية خاصة في الدول المتقدمة، وتقليص هذه الإعلانات يعني زيادة كلفة الإنتاج، و ما ينجم عليها من ارتفاع أسعار السلع الزراعية عند تصديرها فيتضرر بالتالي المستهلكون أصحاب الدخول الضعيفة في الدول المستوردة، و ستكون الجزائر كغيرها من الدول العربية في مقدمة المناطق المتأثرة من تحرير تجارة المنتجات الزراعية لكونها مستوردا إضافيا للمواد الغذائية فحصيلة الصادرات 77% من مبلغ الواردات و تهبط النسبة إلى أقل من 16% في مصر، السعودية و لبنان، وإلى اقل من 4% في الكويت ، ليبيا ، العراق و كذا الجزائر.

وبالتالي تستعمل معظم البلدان المستوردة للغداء خسائر سنوية، قدرت بالنسبة للبلدان العربية بحوالي 5 مليار دولار تتحمل الجزائر فيها قيمة لا تقل عن 300 إلى 400 مليون دولار و هذا يعني بأن فاتورة الواردات الغذائية سوف ترتفع وبشكل محسوس أو تبقى ثابتة بزيادة معدلات الفقر.

أما عن الآثار الايجابية لهذا التحرير للسلع الزراعية و الغذائية، فهي آثار إجمالية تمس كافة الدول و لا تخص الجزائر فقط نذكر من بين هذه الآثار : إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي، وتنمية الميزة التنافسية للاقتصاد الزراعي الجزائري نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري ،الأمر الذي يساعد على تحقيق تنمية زراعية بشرط أن تكون مصاحبة لسياسة تأهيلية للقطاع الزراعي تدعمها الدولة، كما فعل الغرب.

أما بالنسبة للسلع الصناعية، فرغم الإجراءات المتعلقة بتخفيض الرسوم و الدعم و القيود، لكنها ستشهد نموا تدريجيا في الأسعار خاصة على الفروع و الأنشطة الصناعية التكنولوجية، وذلك لأسباب عدة كتزايد التركيز و الاندماج المؤسسي و الهيمنة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات الهامة، الأمر الذي يجعل تحكمها في الأسعار تحكما احتكاريا، وبذلك سيستمر الارتفاع في فاتورة السلع الصناعية و النصف المصنعة في ظل ضعف الكفاءة الإنتاجية الوطنية على تطوير بدائل الواردات و تفكيك منظومة الإنتاجية الصناعية في ظل السياسات الاقتصادية المطبقة: كقلة العناية بالمؤسسات العمومية و ترقيتها و الحماية غير الكافية للإنتاج الوطني (ضغط جبائي، انفتاح مطلق للسوق، عدم حماية الإنتاج الوطني ....) حيث أكد تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بأن عدم وجود إستراتجية كفيلة بإعادة تنظيم (1)

(1) صباح نعوش، مرجع سابق.

الجهاز الوطني الإنتاجي أدى إلى خنق المؤسسات التي بلغ العديد منها حد الخطورة.

لقد تم إلغاء جميع القيود الكمية على الواردات، وكذلك التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وسعي الجزائر إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية مما أدى إلى ازدياد وتيرة الانفتاح التجاري المتعلق بالواردات السلعية، فأرتفع عدد الشركات المستوردة إلى أكثر من 45 ألف شركة و ازدياد تدفق الواردات المتنوعة بهذه الطريقة و هذه الوتيرة في ظل ظروف اقتصادية داخلية تتسم بهشاشة الجهاز الإنتاج سوف يؤدي إلى قيام منافسة غير نزيهة يترتب عليها التأثير السلبي على مختلف المؤسسات الإنتاجية بوضعيتها الحالية غير التنافسية، فيشكل ذلك مناخا يصعب فيه إقامة الأنشطة الإنتاجية الهامة لحساب الأنشطة الهامشية التي تقل فيها المخاطرة، وتتميز بقصر فترة الاسترداد لها.

ج- الآثار الناجمة عن انخفاض الإيرادات :

إن الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة وما يترتب عليها من التزامات سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة، وتأثير على ميزان المدفوعات دون إيجاد فرص بديلة لتعويض هذه الخسائر.

ويمكن حصر هذه الخسائر في :

* خسائر ناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية و التي تقدر بين 1 إلى 1.5 مليار دولار سنويا.

* خسائر ناتجة عن إلغاء القيود الكمية على الواردات و انعكاسات المتعلقة بزيادة تدفق الواردات بصورة تتجاوز الطاقة الاستيعابية الاستهلاكية للاقتصاد الوطني.

* خسائر ناتجة عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية باعتبار أن الجزائر بلد مستهلك صافي للغذاء، في ظل تدهور مستمر للقطاع الزراعي، فبمقارنة بمتوسط العشرية 99/90، فإنتاج الحبوب انخفض بنسبة 62% سنة 2000 و إنتاج الزيوت بنسبة 23%، وإنتاج التمور ب 8%، هذه الازدواجية بين ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية العالمية و تدهور القطاع الزراعي الوطني سيترتب عليه بالتأكيد زيادة فاتورة الواردات الغذائية، وتطور التبعية للخارج.

* التكاليف الناتجة على زيادة الدعم و التحويلات الاجتماعية المتعلقة بالبطالة و زيادة معدلات الفقر في ظل التحولات الاقتصادية الجارية وهي تتراوح على ضوء الأرقام الرسمية بين 150 إلى 200 مليار دينار جزائري (أكثر من 2.5 مليار دولار سنويا).

إن مجموع هذه التكاليف لا تقل سنويا عن 3.5 مليار دولار و هذا المبلغ لا يمكن تعويضه إلا إذا قامت الدولة بتبني إستراتجية لتأهيل الاقتصاد الوطني و ترقية منظومته المؤسسية لتحقيق اندماج ايجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية و تعظيم مكاسب الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا – الآثار المتوقعة في مجال الخدمات :

أصبحت الخدمات تحتل مركزا مهما في التجارة العالمية، ففي عام 2000 بلغ حجمها 1415 مليار دولار أي خمس التجارة العالمية الكلية و الواقع أن حجمها الحقيقي يفوق هذا المبلغ، لأن إحصائيات التجارة الخارجية تعتمد على انتقال الخدمات في الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و اليابان و كذا 939 مليار دولار أي ثلثي صادرات العالم، في حين لا تتجاوز صادرات البلدان الإفريقية 30 مليار دولار أي 21% فقط من صادرات لخدمات في العالم.

وتشمل تجارة الخدمات مجالات عديدة كالاتصالات و السياحة و الخدمات المصرفية و تحويلات العمال الأجانب و المقيمين بالخارج، ولكن هناك خدمات لا تدخل في التنظيم التجاري العالمي كتلك التي تقدمها الحكومات للقيام بوظائفها بما فيها عمليات البنوك المركزية، كما لا تخضع لهذا التنظيم الأنظمة الداخلية المرتبطة بالتأشيرة لدخول الأجانب أو الإقامة، رغم أنها تؤثر مباشرة على تجارة الخدمات كالسياحة (1).

و يعد مجال التجارة في الخدمات من أهم المجالات الأساسية التي تعرضت لها جولة الأوروغواي و تسلمتها الاتفاقيات الجديدة و أصبحت من الميادين التي تشرف عليها المنظمة العالمية للتجارة من خلال تطبيق الاتفاقية المتعلقة بها، و السعي إلى تنشيط و توسيع الأنشطة التي يشملها التحرير.

و من أجل معرفة و فهم مدى تأثير الاتفاقيات الجديدة الخاصة بتجارة الخدمات على الاقتصاد الوطني، سوف نعتمد في ذلك على دراسة الجدول التالي، و الذي يوضح التجارة الخارجية الجزائرية للخدمات خلال السنوات القليلة الماضية.

جدول (19) : التجارة الجزائرية الخارجية في مجال الخدمات (مليون دولار)

	1996	1997	1998	1999	2000
الواردات	4710	4630	4580	5070	5450
الصادرات	960	1330	1110	940	1290

Source : Mémorandum d'accession de l'Algérie à l'OMC, 2001, Chambre de commerce, Annaba.

إن الجزائر – حسب الجدول السابق – بلد مصدر و مستورد للخدمات، إلا أن درجة التصدير في حدود ضيقة و محدودة جدا أو بنسبة تافهة، مقارنة بالواردات الجزائرية للخدمات، هذا يعني بأن انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة وبقيامها بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بتحرير مجال الخدمات،

(1)مرجع سابق.

و في ظل استمرار السياسات و الأوضاع الحالية، فإن المؤسسات الجزائرية التي تمارس نشاطها الخدمي لن تصمد و لن تستقر في السوق المحدودة إمكانيتها و خدمتها و مستويات أدائها، فهي بعيدة كل البعد عن الأداء العالمي ففي حين تقدم المصارف الدولية الكبرى مثلا أكثر من 360 خدمة لعملائها، فإن البلدان النامية في أحسن الأحوال تقدم أكثر من 40 خدمة بمستويات أداء أضعف خاصة الخدمات الجزائرية التي تعتبر أكثر البلدان ضعفا في هذا المجال.

كما أنه من جانب الخدمات السياحية فإن الجزائر لا تعتبر بلد سياحيا لغياب الثقافة السياحية في البلد، وعدم امتلاكها للتقدم الفني و التقني في مجال الإدارة و التسيير الخاصة بهذا الجانب.

ففي حالة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، يعني قيامتها بتنفيذ الالتزامات المتعلقة باتفاقية الخدمات، أي الالتزام بتحرير تجارة الخدمات وذلك بفتح أسواقها للخدمات التي يقدمها الأجانب، وذلك في جميع القطاعات كالتعليم، الصحة، النقل، المواصلات... الخ من خدمات وذلك بالترخيص للأفراد مقدمي الخدمات بالتواجد فوق أرضها، وممارسة نشاطهم بحرية، وذلك بإنشاء شركات أو فتح الفروع شركات.

وانطلاقا لما تقدم، وفي حال انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، والالتزام بتنفيذ اتفاقيتها فيما يخص تحرير تجارة الخدمات، فإن الآثار ستكون سلبية وتكلفتها باهضة على قطاع الخدمات الوطنية وذلك على المدى القصير بسبب عدم تعود القطاع على المنافسة الدولية، ولأجل القليل من هذه الآثار وجب البدء سريعا بالقيام بإصلاحات تمس القطاع، وذلك بالاستغلال الجيد للإطارات الفنية، و التدريب و التكوين على استعمال المعدات التكنولوجية العالية التقنية و التي سوف تعطي نفسا آخر من أجل مسايرة التطورات التي تميز القطاع الخدمي في الدول المتقدمة.

ثالثا – الآثار المتوقعة في مجال حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة :

لا تعود جذور حماية حقوق الملكية الفكرية إلى منظمة التجارة العالمية بل إلى اتفاقية باريس عام 1967 الخاصة بحقوق الملكية الصناعية و اتفاقية بيرن لعام 1971 التي تتناول حقوق التأليف كما توجد مؤسسة عالمية متخصصة تعني بهذا المجال و هي " المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية " التي أنشأت عام 1976، وتضم 157 دولة، لكن إطارها القانوني لا يسمح باحترام تلك الحقوق بفاعلية، ويقتصر على الجوانب الفنية، و لا يشمل علاقة هذه الحقوق بالتجارة العالمية و تحت ضغط الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و رغم معارضة غالبية البلدان النامية، انتقلت أحكام هذه الاتفاقية مع بعض التعديلات إلى جولة لأوروغواي، فظهر الاتفاق متعدد الأطراف حول حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.(1)

---

(1) شايب فاطمة الزهراء – **تحديات التحرير الاقتصادي – الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي الجديد للتجارة،** عنابة، 29-30 أفريل 2002، ص 331.

و يتضمن هذا الاتفاق المبادئ العامة المطبقة على التجارة على السلع و الخدمات، مبدأ الدولة الأولى بالرعاية و مبدأ المعاملة الوطنية، ويضع الحدود الدنيا للحماية التي يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إدراجها في قوانينهم الداخلية، و من بين هذه الحدود مدة الحماية، فينبغي على سبيل المثال ألا تقل مدة حماية براءات الاختراع عن 20 سنة و حقوق الطبع عن 50 سنة، و على القوانين الداخلية وضح الأحكام الكفيلة باحترام تلك الحقوق، ويجب أن يتضمن عقوبات مالية أو بدنية فاعلة ضد من يخالفها.

و حسب الاتفاق يتعين اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية الملكية الفكرية خلال سنة واحدة في الدول الصناعية، و خمس سنوات في البلدان النامية و 11 سنة في البلدان أقل نموا اعتبار من بداية عام 1995 (1).

ولقد حددت الاتفاقية مجالات الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة و التي أصبحت تدخل ضمن نطاق عمل المنظمة العالمية للتجارة، وهي تشمل الميادين التالية (2).

* العلامات التجارية المميزة للسلع و الخدمات.

* المؤشرات الجغرافية، وهي المؤشرات التي تحدد منشأ سلعة ما في أراضي بلد عضو أو منطقة أو موقع على تلك الأراضي حين تكون النوعية و السمعة و السمات المميزة للسلعة راجعة بصورة أساسية إلى منشأها الجغرافي.

* التصميمات الصناعية و هي تلك المتعلقة بتصميم السلع و تحديد شكلها النهائي أو غلافها... الخ، ويجوز للبلدان الأعضاء اعتبار التصميمات التي تمليها عادة الاعتبارات الفنية أو الوظيفية.

* براءات الاختراع سواء المتعلقة بالمنتجات أو بالعمليات الصناعية في كافة ميادين التكنولوجيا شريطة كونها جديدة و تنطوي على خطوة إبداعية، وقابلة للاستخدام على الصناعة.
* حقوق المؤلف و الحقوق المتعلقة بها.
* التصميمات التخطيطية كالرسومات الطبوغرافية، حيث تلتزم الدول الأعضاء باعتبار الأعمال التالية غير قانونية إذا نفدت دون الحصول على ترخيص مسبق من صاحب الحق.
* حماية المعلومات السرية، والمتعلقة بالمعارف التقنية و الأسرار التجارية وبيانات الفحص أو الاختبار التي تقدم للحكومات للحصول على موافقتها لتسويق الأدوية أو المنتجات الكيماوية.
هذا بالإضافة إلى ميادين أخرى فرعية حددتها الاتفاقية، حيث تتعهد جميع الأطراف المتعاقدة بحماية حقوق الملكية الفكرية من الانتهاكات عن طريق تشريعاتها المحلية.

---

(1) صباح نعوش، مرجع سابق.

(2) سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية بين الغات 94 و منظمة التجارة العالمية**، مكتبة الإشراق الفنية، الإسكندرية، 2001، ص ص 377، 385.

و يجب احترام هذه الحقوق لأنها تعتبر عن جهود بذلها المخترعون و المؤلفون و الفنانون، رغم أنها بالدرجة الأولى تهم الشركات الكبرى، وإصدار الدول الصناعية أثناء جولة الأوروغواي على إدراج هذه الحقوق ضمن الاتفاقيات متعددة الأطراف كان نتيجة لضغوط مارستها شركات الأدوية و الملابس الجاهزة التابعة لهذه الدول، لكن ذلك الاحترام يعرض صناعة وتجارة الدول النامية للتردي، نذكر على سبيل المثال صناعة الأدوية في العالم العربي التي هي في حقيقتها من أصل أجنبي، فتحت التنظيم الجديد للمبادلات العالمية ستكون الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أمام الخيار التالي : إما أن تدفع تعويضات مستمرة للشركات صاحبة براءة الاختراع أو تتوقف على الإنتاج، يقود الحل الأول إلى ارتفاع أسعار الأدوية عند الاستهلاك، ويقضي الحل الثاني إلى تبعية العالم العربي و النامي عامة إلى السوق الخارجية بالنظر إلى محدودية قدرتها العالية و البشرية و التقنية، فمثلا نجد أن تكاليف الوصول إلى تركيبة دوائية جديدة و فعالية و قابلية الاستخدام تصل إلى 100 مليون دولار من نفقات البحث و التطوير، وهي تفوق قدرات الأقطار النامية و منها الجزائر.

و نلخص مما سبق إلى التأكيد على آن الآثار السلبية في مجال حقوق الملكية الفكرية أكبر بكثير من ايجابياتها سواء كانت على البلدان النامية أو على الجزائر كبلد من هذه البلدان.

و من خلال ما تقدم من أهم الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سواء في مجال السلع أو مجال الخدمات أو مجال حقوق الملكية الفكرية في ظل ظروف اقتصادية يتسم فيها الإنتاج لوطني بالهشاشة و فقدانه للميزات التنافسية سواء السعرية أو النوعية في الوقت الحاضر، و بالتالي انضمام الجزائر لهذه المنظمة سوف تكون له آثار سلبية أكثر منها ايجابية خاصة على المدى القصير (1).

- الآثار السلبية : تتمثل أهم هذه الآثار في ما يلي :

* تتكبد الخزينة العمومية خسائر فادحة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإيرادات نظرا لأن أكثر من 25% من المداخيل الجبائية مصدرها التحصيلات الجمركية مما يفرض اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيض من حجم هذه الخسائر كتوسيع الوعاء الضريبي.

* تخفيض التعريفية الجمركية ثم إلغائها كليا على مدى 10 سنوات سيؤدي لا محال إلى رفع من مستوى الاستيراد على حساب التصدير لأن صادرات الجزائر خارج المحروقات تكاد تكون منعدمة (623 مليون دولار) مما يستدعي تفكيكا من طرف واحد كون السوق تكون مفتوحة على المنتجات العالمية و الأوروبية خاصة ، في حين نجد غياب هذه الفرص للمنتجات الجزائرية على الأسواق الخارجية باعتبارها تفتقد التنافسية.

---

(1) زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى، مرجع سابق، ص ص 93،91.

* فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتوج العالمي المتميز بالجودة العالية سيكون على حساب المنتوج المحلي الذي بلا شك لن يصمد أمام المنافسة القوية، مما يدفع المؤسسات الوطنية لغلق أبوابها و سيريح عمالها مما يؤثر سلبيا على الأوضاع الاجتماعية و يرفع معدل البطالة الذي تجاوز 30% سنة 2001.

* باعتبار الجزائر بلد يتميز بالتبعية الغذائية (أكثر من 24.41% واردتها مواد غذائية)، فإن توسيع نطاقها تحرير المبادلات حسب اتفاقية الغات الجديدة مع تخفيض الإعلانات، الرسمية المقدمة من طرف الدول المتقدمة على هذه المواد، سيرفع من تكلفة فاتورة الواردات الغذائية و خاصة بالنسبة للمواد التي تحتل نصيب الأسد في وارداتها (الحبوب، الحليب ومشتقاته، السكر و القهوة .... الخ.)

هذه أهم الآثار السلبية لكن لا ينفي إمكانية وجود آثار ايجابية و مكاسب تظهر أكثر على المدى المتوسط و الطويل.

- الآثار الإيجابية : و يمكن إجمال هذه الآثار في :

* فتح الأسواق أمام المنتجات العالمية و الأوروبية خاصة، يسمح لنا بإستراد التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى تحديث النسيج الصناعي و بالتالي يساعد المؤسسات على تخفيض تكلفة إنتاجها مما يحفزها على تحسين منتوجها الصناعي.

* باعتبار الجزائر بلد يتمتع بإمكانيات كبيرة في الميدان الزراعي، فإن تحرير المبادلات خاصة في مجال الأجهزة الصناعية، سيساعد على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج في القطاع الزراعي مما يؤدي إلى تراجع تكلفة الإنتاج و من ثم الحصول على منتوج فلاحي ذو جودة و نوعية بسعر منخفض نسبيا في السوقين الداخلي و الخارجي مما يعود بالفائدة عموما على الاقتصاد ككل بتقليل التبعية التي تعرف فاتورة ثقيلة جدا.

* إن تحرير المبادلات التجارية ممكن أن يفتح أفاقا واسعة للصادرات الجزائرية على شتى أنواعها بتسهيل دخولها للأسواق الخارجية.

* تحرير المبادلات التجارية تمثل وضعا للنقاط على الحروف، و معرفة قدرات المؤسسات الجزائرية على الصمود و الهشة منها و توطين و معرفة بالتالي مواقع الفساد.

إن الاستفادة من هذه الآثار الايجابية خاصة في ظل الاقتصاد الجزائري الذي مازال يعاني تشوهات هيكلية كبيرة يصعب معالجتها من ثم لابد من إعادة النظر في هيكل وطبيعة هذا الاقتصاد و الذي ليس بالمهمة السهلة لأنه يتطلب تقديم تضحيات كبيرة تسمح بالاستفادة من بعض الآثار الايجابية للانفتاح الاقتصادي في المدى الطويل مع تحويل جزاء من الخسائر إلى مكاسب وهذا لن يكون إلا بتهيئة الأرضية المناسبة لبنية اقتصادية تكون فعالة له مستقبلا.

أما عن الإرادة السياسية فهي تعني بأن الإيرادات الحكومية لن تكون كافية – مهما كان حجمها – لتأهيل الاقتصاد الوطني، فبالتالي ستكون بحاجة ماسة للقطاع الخاص الأجنبي و الوطني – إلى جانب القطاع العام – لترسم خطة إنتاجية تجمع بين النفقات الحكومية و الخصوصة لبناء قطاع إنتاجي قادر على استيعاب المنافسة الأجنبية.

و كان الواجب إذا بدل جهود من قبل الدولة الجزائرية لجدب الاستثمارات الأجنبية و تطوير بالتالي المناخ الاستثماري عبر القطر الوطني.

المطلب الثاني – المجهودات الجزائرية في تهيئة المناخ الاستثماري :

لقد قامت الجزائر بإتخاد العديد من الترتيبات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وذلك في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و تتمثل أهم الجهود في :

* ترقية الإطار التشريعي: حيث تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 05/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993،/ و المتضمن إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها تمثلت مهامها في :

- دعم و مساعدة المستثمرين و منح المزايا المترتبة بالاستثمارات.

- وضع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي تحت تصرف المستثمرين.

- إجراء التقويم المطلوب لمشاريع الاستثمار قصد صياغة قرار منح المزايا للمستثمرين، و تجدرالاشارة إلى أنه تم تعديل المرسوم التشريعي السابق بإصدار أمر رقم 03/01 في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله، و أن الجديد في هذا الأمر هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة، الأمر الذي كان غائبا في السابق، إلى جانب ذلك تميز التشريع الجديد للمساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب و إلغاء التميز بين الاستثمار العام و الخاص، و إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (.....ANDI.) ، تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار و إصدار التراخيص و تقدم هذه الوكالة كل الخدمات الإدارية و المعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين و تبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا و الحواجز في مدة أقصاها 30 يوما اعتبار من تاريخ إيداع الطلب.(1)

(1) قويدري محمد – أثر **تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي، الملتقى الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،** 23/22 أفريل 2003.

وتعني بضم كل المؤسسات المكلفة بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي و السياحي و الخدمي، كما تم إنشاء صندوق لدعم الاستثمار شرف على إدارته و هو يمول الامتيازات الخاصة أو الاستثمارية التي منحتها الدولة في حالات محدودة، كما تم إنشاء مجلس وطني للاستثمارات تحت سلطة رئيس الحكومة يكلف بإعداد استراتجيات و أولويات الاستثمار، وعلاوة على ذلك فقد يسمح التشريع الجديد بإمكانية التنازل أو نقل ملكية استثمار ما حصل على امتيازات جمركية أو ضريبية.

* التحفيزات الجبائية :

و تشمل على تحفيزات ضريبة و جمركية، حيث تشمل التحفيزات الضريبية عدة إعفاءات كالإعفاء من الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية و تحد نسبة الإعفاء فيها كنسبة إلى رقم الأعمال الناتج عن التصدير بالمقارنة مع رقم الأعمال و كذا الإعفاء من الدفع الجزافي و من الرسم على النشاط التجاري الإعفاء من الضرائب المباشرة فضلا عن إعفاء عمليات البيع و الصنع المتعلقة بالبضائع المصدرة من الرسم على القيمة المضافة، أما التحفيزات الجمركية فنوجزها فيما يلي :

- القبول المؤقت: و هو نظام جمركي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي للبضائع المستوردة لغرض معين، و المعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الرسوم دون تطبيق ذات الطابع الاقتصادي.

- إعادة التموين بالإعفاء : و يقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق و الرسوم عند الاستيراد، بضائع مستعملة في تصنيع البضائع المصدرة.

- نظام التحسين عند التصدير (التصدير المؤقت) : حيث يمنح للمؤسسات إمكانية تصدير بعض منتجاتها مؤقتا بغرض تحويلها أو تصنيعها بالخارج بهدف الرفع من القيمة التجارية لمنتجاتها عن طريق تحسين نوعيتها.

- نظام التصدير المؤقت : حيث يساعد المصدرين على المشاركة في المعارض الدولية وإرسال عينات تجارية لجمع البلدان الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بهذا الشأن إلى جانب اعتماد العديد من الإجراءات كتخفيض سعر صرف العملة لزيادة الصادرات، تأمين و ضمان الصادرات من طرف الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات ، إنشاء الصندوق الخاص بتنمية الصادرات و الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة ، و الشركة الجزائرية للأسواق و المعارض ، في 1996.

* تأهيل القطاع الصناعي:

لقد عمدت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة إلى تبني برنامج وطني لإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية العمومية، يمتد خلال تسع سنوات 2000 – 2008 يستهدف عصرنه المؤسسة محيطها في آن واحد و يشمل 650 مؤسسة، إذ يشمل في مرحلة الأولى (2000- 2002): 150 مؤسسة وفي مرحلة الثانية (2003 – 2005) : 200 مؤسسة و في المرحلة الثالثة (2006 – 2008) : 300 مليون مؤسسة.

إضافة إلى ذلك، فإن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2001، قد يساهم في تطوير الهياكل القاعدية للتكنولوجيا (مخابر، مراكز تقنية صناعية)، ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة، عصرنه الإدارة.

كما أعدت الحكومة برنامج خوصصة و مساهمة تطرحه تباعا بمناقصات أو في الأسواق المالية و الأجنبية.

و من المقرر أن الاستثمارات الضرورية لتحديث وإصلاح المؤسسات العمومية تبلغ نحو 132 مليار دينار جزائري (1.7 مليار دولار) وهو ما يتطلب اللجوء إلى القطاع الخاص المحلي و الأجنبي لتغطية جزء مهم من هذه الاحتياطات من خلال برامج الخوصصة.

* تأهيل قطاع المحروقات:

بغية زيادة القدرة التنافسية لقطاع النفط في الجزائر، شرعت سونا طراك في تنفيذ مشروع زيادة عدد الاتفاقيات للاستكشاف و التطوير و المشاركة في الإنتاج مع الأطراف الأجنبية، و هذا يتطلب استثمارات إجمالية قدرها 19.2 مليار دولار، حيث وصلت عدد العقود الموقعة مع الأطراف الأجنبية إلى 50 عقد في سنة 2005، و بالتالي ارتفع إنتاج النفط الخام من 800 ألف برميل في اليوم عام 1999 إلى 1.5 مليون برميل في اليوم خلال سنة 2005.

* تأهيل الجهاز المصرفي : إن تطوير الجهاز المصرفي في الجزائر يعد أحد أهم المؤشرات الهامة للمناخ الاستثماري، لهذا الحدث سياسة الإصلاح خلال السنوات القليلة المنصرمة و التي سمحت بانتشار المصارف الخاصة، و شجعت على الحصول تدفق مستمر و متزايد للمصارف الأجنبية، وفي هذا السياق رخص بنك الجزائر (16 مصرف خاص من بينها المصارف الأجنبية، في حين أن المصارف الحكومية لا تزال تسيطر على هذا القطاع، إذ تملك 95% من إجمالي الأصول و الودائع و أكثر من ألف فرع.

أما بخصوص قطاع التأمين الجزائري فيعتبر القانون الصادر مطلع 1995، محطة أساسية في تاريخه، إذ أنه و ضع حدا لاحتكار الدولة لهذا النشاط.

و رغم الجهود الكبيرة المبذولة فإن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر لا يزال محدودا بالنظر إلى قدرات الاقتصادية الكثيرة التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى أن الاهتمام بالمستثمر الأجنبي ينصب أساسا على قطاع المحروقات، ولكن ينبغي المواصلة على هذه الجهود و بتحقيق التنمية.

المطلب الثالث – ضرورة قيام الدولة بوظيفة التأهيل الاقتصادي لتعظيم مكاسب الاهتمام :

أولا = دور الدولة في القيام سياسة التأهيل الاقتصادي :

إن بالنظر لمبادئ المنظمة العالمية للتجارةّ، و موقع الدول النامية الهش في المنظمة، إذ أن الاستفادة من تحرير التجارة مرتبط بدرجة التنمية في دولة من الدول، و مستوى القدرة التنافسية التي حققتها، فكلما ارتفعت درجة التطوير الاقتصادي، ومستوى القدرة التنافسية استطاعت الدولة غزو أسواق الآخرين بسهولة، و من ثم طالبت بفتح أسواقهم، وقلت خشيتها من فتح سوقها للآخرين، ولذلك كانت الدول الصناعية هي المستفيد الأكبر من تحرير التجارة.

كما أنه من الثابت أن النجاح في التنمية (أو حتى النمو الاقتصادية) لا يتوقف فقط على تحرير الأسواق أو تقيدها، وإنما يمتد إلى أبعد من ذلك –من التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و في كل ذلك ثمة ردودهم للدولة في التأهيل و توفير سياسات الدعم و الحماية (1)

و لما كانت الجزائر ليس بمعزل عما يجري في العالم من تحولات جذرية و كبيرة فإن الأمر يتطلب ضرورة قيام الدولة بدورها التأهيل للاقتصاد الوطني و يتجلى فيما يلي :

* هناك ضرورة إستراتجية لتأهيل الاقتصاد الوطني من أجل ضمان الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي، و تحقيق لشراكة متوازنة مع الاتحاد الأوروبي، وان الاعتماد على التلقائية للحركة الاقتصادية لا يمكن أن يضمن مستويات التأهيل التي تناسب مع حجم إمكانياتها و مواردنا الاقتصادية و هذا يتطلب الارتقاء النوعي بالدور الذي يجب أن تقوم به الدولة في تكيف الاقتصاد الوطني وتأهيل منظومته المؤسسية الإنتاجية.

* لا يوجد اقتصاد قوي في عالمنا المعاصر يتطور بمعزل عن الفعالية الوظائفية للدولة على المستويين المحلي و الدولي فجميع الاقتصاديات لعبت فيها الدولة دورا محوريا استراتجيا.

* ليست هنالك نمطية أحادية في طبيعة دور الدولة في الاقتصاديات المختلفة بل هنالك تباين في القيام بهذا الدور المختلف باختلاف حجم و نوعية الموارد الاقتصادية، و طبيعة الظروف السياسة المحلية و الاقلمية، فهناك نماذج عديدة في العالم كالتجربة الفرنسية، الانجليزية، الألمانية ....

و هذا الأمر يتطلب ضرورة البحث في هذه النماذج و الاستفادة منها بما ينسجم مع طبيعة الأوضاع السائدة على الاقتصاديات النامية، و خاصة تلك التي تحاول القيام بإصلاحات تكيفية لتأهيل اقتصادها على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي كما هو الشأن بالنسبة للجزائر.

---

(1) مولة عبد الله، **الجزائر و النظام الجديد للتجارة العالمية الفرص المتبقية و التحديات**، الملتقى الدولي العلمي، العولمة وانعكاسها على الدول العربية، جامعة بسكيكدة، 2001، ص 212.

ثانيا – التغيرات المطلوب أحداتها في البنية الاقتصادية الجزائرية مستقبلا :

- تخصيص غلاف معتبر لإعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية التي تستعمل على دعم التحول الاقتصادي من الهيمنة الحكومية إلى تفعيل مشاركة القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة الشفافية المالية و رفع القدرة الإنتاجية.

- لا بد من مضاعفة الجهود الحكومية لتشجيع المنافسة سواء بين الشركات المحلية المؤهلة أو بينها و بين المنتجين الأجانب، مما يؤدي إلى رفع كفاءة استخدام الموارد و بالتالي يحفز الاقتصاد الجزائري نحو توسيع القاعدة الإنتاجية.

- الإصلاح الجذري للبنوك مع توفير أنظمة مالية مرتبطة بالاقتصاد العالمي، لأنها تمثل وسائل ضرورية لإنعاش البنية الاقتصادية المعتمدة عل السوق، خاصة و أن توسيع القطاع المالي يساهم في تنمية القطاع الخاص، مما يشجع على استثمار رؤوس الأموال الوطنية وجذب رؤوس الأموال الخارجية مما يؤدي في الأخير توسيع سوق رؤوس الأموال.

- لا بد من العمل على إصلاح السوق، ثم فتحه على المنتجات الأجنبية، بعد التأهيل المؤسسات الاقتصادية لمواجهة المنافسة مما يسمح بالاستفادة من عملية عولمة التجارة و الاستثمار.

- توسيع قاعدة الصادرات، و عدم الاعتماد على البترول كأهم مورد يجلب مدا خيل من العملة الصعبة، لأن الجزائر تتوفر على قطاعات اقتصادية إذا وجدت العناية الكاملة من تمويل و حسن التسيير يكون بمقدورها جلب مدا خيل معتبرة، كمثال ذلك القطاع الزراعي، و قطاع الخدمات كالسياحة و البناء و الأشغال العمومية.

- لابد من زيادة الاهتمام بالموارد البشرية التي أصبح الجميع يدرك أنها من ركائز التنمية الاقتصادية المستديمة على المدى الطويل، كما أن تطويرها يمكن من إيجاد مناخ اقتصادي يرتكز على المعرفة و يساهم في إضفاء الصفة التنافسية الاقتصادية مستقبلا. (1)

(1) زغيب شهرزاد و عيساوي ليلى، مرجع سابق، ص ص 94،93.

خلاصة الفصل :

إن العولمة بكافة جوانبها الاقتصادية و المالية لم تكن لترى النور لولا تظافر العديد من العوامل , و يأتي على رأسها الشركات متعددة الجنسيات , المؤسسات الاقتصادية الدولية , و التطور المذهل في التكنولوجيا الحديثة (المعلوماتية) , كل هذه العوامل جعلت من اقتصاديات الدول

مساحة مشتركة للتنافس , مما أدى إلى رفع العديد من القيود أمام التحرير التجاري و المالي , لكن يبقى هذا الأمر مرهونا ببقية الاقتصاديات على المستوى العالمي , و القرار و الحكم للأقوى سياسيا و اقتصاديا , و بالتالي فوضع و رفع القيود يبقى مرتبطا بسياسات الدول الصناعية الكبرى .

و تشترك الجزائر مع عدة دول نامية – أعضاء و غير أعضاء في منظمة التجارة العالمية – في وضعها الهش إزاء متطلبات النظام الجديد للتجارة العالمية و ما يفرضه من تحديات بخصوص تحقيق مزايا تنافسية لا الاكتفاء بمجرد تحقيق زيادة في الصادرات أو الدخل .

الخاتمة:

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية مركزا هاما في الفكر الاقتصادي المعاصر ،و يمثل التمويل إحدى الدعائم الأساسية للتنمية ،وقد كان التمويل الداخلي وسوف يظل على ما يبدو ، هو المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في الدول النامية رغم ضعف الدخول في هذه الدول و إتباع أنماط من الاستهلاك فسها لا تتفق بحال مع درجة نموها الاقتصادي ، الأمر الذي يستتبع ضرورة أن تعمل هذه البلدان جاهدة من أجل تشجيع المدخرات الوطنية وإحكام تعبئتها وتوجيهها نحو مجالات التنمية الفعالة.

وتعاني الدول النامية –ومنها الجزائر – من عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية لتمويل الاستثمار المطلوبة من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل القومي مما أظهر ضرورة الإستعانة بالتمويل الخارجي حيث أن الاستعانة بالموارد الخارجية له ما يبرره، بحكم ما يؤدي إليه من تعزيز المدخرات الوطنية لبلوغها معدلات أعلى للتراكم الرأسمالي ، بالإضافة إلى ما تسهم به الأموال الأجنبية في تزويد البلاد النامية بالنقد الأجنبي اللازم للوفاء بمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية ، وبذلك مع مرور الوقت تزايدت أهمية التجارة الخارجية ، وكذا أهمية الاستثمارات الأجنبية لما لها من أثار هامة على الاقتصاديات في كافة بلدان العالم خاصة النامية منها.

و لعل أبسط تصور لأبعاد الانفتاح الاقتصادي ينحصر في توفير الاستثمارات الإضافية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، والتي تعجز الموارد المحلية المتاحة الوفاء بها ، وفي اجتذاب التكنولوجيا المتطورة للاستفادة منها ، وبالتالي القضاء على التخلف العلمي و التكنولوجي لما يضمن حسن استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الرخاء الاقتصادي و الاجتماعي لكافة الشعوب.

غير أن الانفتاح ، كما له آثار إيجابية على اقتصاديات الدول النامية –منها الجزائر – فيحمل في طياته آثار سلبية ، يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة ، وهنا يبرز دور الدولة الفعال الذي لا غنى عنه في أي اقتصاد مهما كانت درجة تقدمه، فعلى الدولة القيام بتأهيل الاقتصاد قبل الانغماس في الانفتاح و تحرير الأسواق الوطنية ، و مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي ، و بالتالي الاستفادة من الآثار الايجابية المتاحة و تعزيزها و محاولة التقليل من الآثار السلبية ، خاصة في زمن العولمة الذي يتسم بسرعة انتقال أثر الأزمات الاقتصادية عبر أرجاء المعمورة وذلك نتيجة لشبكة الاتصالات القومية التي تربط بين أنحاء العالم ، وكذلك نتيجة لزيادة درجة الترابط بين الأنشطة الاقتصادية في مختلف الدول.

ونتيجة لزيادة موجة التحرير التي اجتاحت معظم دول العالم وما صاحبها من إزالة العديد من القيود المفروضة على حرية إتمام المعاملات الاقتصادية عبر الحدود.

فعلى الدولة الجزائرية و التي هي على أعقاب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تلعب دورا أكبر في رفع كفاءة الاقتصاد لمواجهة آثار الاقتصاد العالمي ، فالواجب إذن زيادة الجهود في عملية التأهيل خاصة في جانبي التشريع و التسيير و محاولة القضاء على مواطن الفساد في المؤسسات الجزائرية ، للاستفادة من مزايا الانفتاح مستقبلا .

ولا يتوقف المستوى الاقتصادي للبلد على العوامل الاقتصادية وحدها ، إذ تمارس النظم السياسية و الاجتماعية أثرها في تحديد مستوى النمو الاقتصادي ، هذا فضلا عن الإطار الثقافي وما تلعبه القيم و التقاليد و المعتقدات و الاتجاهات الفكرية و الروحية من دور هام في تحفيز أو عرقلة النمو الاقتصادي للمجتمع.

مما لا شك فيه أن من الجهود التي تبذلها حكومات بعض الدول المتخلفة في سبيل تنمية اقتصادياتها ما يصطدم بعقبات من هذا النوع غير الاقتصادي.

ومن ثم قد يحتاج الأمر في كثير من خطط التنمية إلى التمهيد لها بتعديل بعض النظم و الاتجاهات الاجتماعية و الثقافية السائدة، و إن لم تكن جميعها فبعض غير صالح منها.

كما أن ظاهرة التخلف تحتاج إلى أن ينظر إليها ، ليس فقط في إطارها الإقليمي، ولكن في تفاعلاتها و علاقاتها مع العالم الخارجي أي على المستوى الدولي أيضا، فالقوى الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية و الخارجية تتحمل معا مسؤولية التخلف و الفقر في العالم الثالث.

يترتب على ذلك أن صياغة السياسات و الإستراتيجيات المناسبة للتنمية في هذه المنطقة من العالم لابد وأن تتضمن البعدين :الداخلي الإقليمي، و الخارجي الدولي في آن واحد ، أي لابد من إعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي بما لا يتعارض مع متطلبات التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية.

قائمة المراجع

أولا - قائمة الكتب:

أ- باللغة العربية :

1-الغفوري عبد الواحد ،العولمة و ألغات ، التحديات و الفرص ، مكتبة مدبولي ، 2000

2-جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ، دار هومة ،2000

3- رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة العالم العربي، الكويت، 1987

4- رمزي زكي ، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي و آثارها على الدول النامية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،1993

5- رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، منشأة توزيع المعارف، الإسكندرية،1991

6- زينب حسن عوض الله ، الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعية الجديدة ، 1999

7- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير –الكتاب الأول-، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991

8- سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين ألغات 94 و منظمة التجارة العالمية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001

9- ضياء مجيد الموساوي ، الخصخصة و التصحيحات الهيكلية ، آراء واتجاهات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2003

10- عبد الرحيم بوادقجي ، التنمية الاقتصادية ، المطبعة الجديدة ، دمشق ، 1997

11- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2000

12- عصام نور ، دول العالم النامية و تحديات القرن الحادي و العشرين ، مؤسسات شباب الجامعة ،2002

13- فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للدول النامية ، مكتبة مدلولي ، القاهرة ،2000

14- كامل البكري ، التنمية الاقتصادية ،دار النهضة العربية ،1986

15كامل عبد المقصود بكري ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعات المصرية ، 1974

16-مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1996

17- محمد عمرابو دوح ، منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية ، الدار الجامعية ، 2003

18- موسى مطر و آخرون ، التجارة الخارجية ، دار الصفاء للتوزيع و النشر ، 2001

ب- باللغة الأجنبية:

1- Fréderic Touloun, -la nouvelle économie mondiale- , presses universitaire de France , 1998
2- Mohamed Tayeb Medjahed , -projet de requête proposé à l ISPAT, Annaba
3- Endommagée par les mesures prises par l Etats-Unis à L'encontre importation des produits d acier, 2002
4- Vigil pace, - L organisation mondiale de commerce et le renforcement régularisation juridique des échange commerciaux, paris ,2002

ثانيا- قائمة المجلات و الملتقيات و الرسائل الجامعية و المحاضرات :

أ-باللغة العربية:

1-محمد حشماوي ، رسالة لنيل شهادة الماجستير بعنوان :التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية –حالة الجزائر – جامعة الجزائر ، 1993

2- محاضرات في مقياس –التجارة الخارجية للتكتلات الإقليمية - ، دراسات ما بعد التدرج : جامعة عنابة ، 2002

3- مجلة التمويل و التنمية، سبتمبر 2002

4-بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، 2000

5-مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، العدد الرابع ، ماي 2003

6-كامل مرداوي ،الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة ، -حالة الجزائر – رسالة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 2004

7-المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، الدورة العامة الخامسة عشر ، المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر المتوسط –عائق أمام التنمية الأورومتوسطية - ، 2001

8-الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام العالمي الجديد ، عنابة ، 29،30 أفريل 2002

9-الملتقى الدولي العلمي ، العولمة و انعكاساتها على الدول العربية ، جامعة سكيكدة ، 2001

ب-باللغة الأجنبية:

1- Revue, Economie Internationale n° 71, Paris ,1997
2- Revue, Economie Internationale, n° 75, Paris ,1998
3- Revue , La Pensèe , n° 309 , Paris , 1997 .

4- Les Cahiers Français n° 129 , Janvier / Fèvrier , 1987 .
5- Revue des Sciences commerciales , Institut National de commerce , n° 2 , 2003 .

ثالثا - المواقع الإلكترونية :

1-لويس حبيقة ، من كانون إلى دبي ، تحديات اقتصادية دولية كبيرة www.AL-Moharer.net.:
2-بحث منشور ضمن المقالات و الإصدرات ، صندوق النقد العربي www.amf.ae.org.:
3-مقالة صادرة عن معهد كاتو institut quato ،سلسلة تقارير المنظمة العالمية للتجارة ، العولمة و البلدان النامية :.www.cipe-egypt.org ا،
4-صباح نعوش : .www.algazeera.net
5-منذر خدام ، المنظمة العالمية للتجارة –الفلسفة و الأهداف- www.rezgar.com.:
6-مصطفى ولد سيدي محمد ، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي ، 2001 : .www.aljazeera.net
7-السيد عبد العليم ، أضواء على منظمة التجارة العالمية : www.alwatan.com .
8-خالد حنيفي ، منظمة التجارة العالمية : .www.islam.online.net
9-طلال أبو غزالة ، منظمة التجارة العالمية : .www.wtoarab.org
10-منظمة التجارة العالمية و الأردن : .www.costoms.gov.go
11-مقال منشور بعنوان –صندوق النقد الدولي و الدول النامية - www.islam-online.net.:
12- الجمارك الجزائرية :.www.douane.gov.dz

13-une grande ouverture de commerce internationale renforce-t-elle la pauvreté mondiale !wbln0018.world bank.org.

14-sclink geneviere , la croissance économique dans le reste du monde , 1999 :www.yahoo.fr/èconomie/commerce internationale.

15-Humane Développement Report ;1999 ,UNDP , New York :HHP://hdr.undp.org/reports/global/1999.

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الإنتاج و التصدير حسب نظرية الفجوة التكنولوجية	30
مسار دورة حياة المنتوج و تأثيره على التجارة الخارجية في دول العالم	33
هيكل الصادرات العالمية لعام 1987 م	44
Free dom of international exchange index and GDP 1995	66
هيكل تنظيمي مبسط للمنظمة العالمية للتجارة	82
التحول للعالمية	93

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أثمان السلعتين في البلدين (مقدرة بالدولار)	7
02	نفقات إنتاج السلعتين في البلدين (مقدرة بأيام العمل)	9
03	بيانات إحصائية عن صادرات و بدائل الواردات USA	20
04	بعض السلع و المواد الأولية و نصيبها في صادرات و بدائل الدول المتخلفة (1975/73)	45
05	تطوير ديون البلدان النامية (مليار دولار)	47
06	مؤشرات الدين للبلدان النامية (1989-1970) (%)	48
07	التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في جنوب شرق آسيا (%)	71
08	نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي في اقتصاديات جنوب شرق آسيا (1988-1979)	73
09	جولات التجارة في ظل GATT	75
10	تطوير معدلات نمو بعض الإجماليات للاقتصاد الجزائري ما بين (1984-1993)	112
11	درجة التنوع لصادرات بعض الاقتصاديات	114
12	حصة القطاع الصناعي على صادرات السلع (%)	115
13	التبادلات التجارية المختلفة للبلدان المغربية سنة 1998 (مليون دولار)	116
14	حصة المحروقات ضمن الصادرات الإجمالية (2001-1967) (%)	116
15	تطوير مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية (2000-1990)	118
16	الصادرات الجزائرية الموجهة نحو بعض التكتلات الإقليمية لعام 2000 (مليون دولار)	119
17	الواردات الجزائرية الموجهة من قبل بعض التكتلات الإقليمية لعام 2000 (مليون دولار)	120

18	تطوير الصادرات الجزائرية	122
19	التجارة الجزائرية في مجال الخدمات (مليار دولار)	126

الملخص

تعالج هذه الدراسة إشكالية الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في تحقيق التنمية في الاقتصاديات المفتوحة خاصة النامية منها مع التركيز على حالة الجزائر باعتبارها إحدى الدول النامية الساعية للاندماج في النظام التجاري الجديد.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الانضمام المرتقب إلي المنظمة العالمية للتجارة قد يترتب عنه مجموعة من الإيجابيات ومن أهمها:

-فتح الأسواق أمام المنتجات العالمية.

-تحرير المبادلات التجارية خاصة في مجال الأجهزة الصناعية سيساعد على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج.

وبالمقابل يترتب عن ذلك مجموعة من السلبيات ومن أهمها:

-تتكبد الخزينة العمومية خسائر فادحة من جراء التفكيك الجمركي .

-تخفيض التعريفة الجمركية ثم إلغاءها كليا سيؤدي لا محال إلى الرفع من مستوى الإستراد.

ويبقى في الأخير على الحكومة الجزائرية اعتماد الإجراءات و التدابير اللازمة التي تسمح لها من الاستفادة من مزايا النظام التجاري الجديد و التخفيف قدر المستطاع من سلبياته

ABSTRACT :

This study deals with the problematic role of foreign trade development economies, focusing on the case of Algeria as a developing country seeking to integrate in new global trading system .

The study concluded that the forth coming accession to the –two- may inuolve a range of advantages including:

-The opening of the global product markets.

-liberalization of trade m especially in the field of industrial devices will help to reduce the pieces of factors of production.

In return the consequent set of draw backs including:

-public treasury incurred heavy losses as a result of dismantling customs.

- Reduction of tariff and them canceled altogether will lead inevitably to raise the level of imports.

And remains in the last Algerian government approval procedures and measures that allow them to benefit from the advantages of the new trading system and to mitigate as much as possible of the disadvantages.